



السَّيِّئَاتُ الْفَرِيدَةُ

فِي عِلْمِ الْحَقِيدَةِ

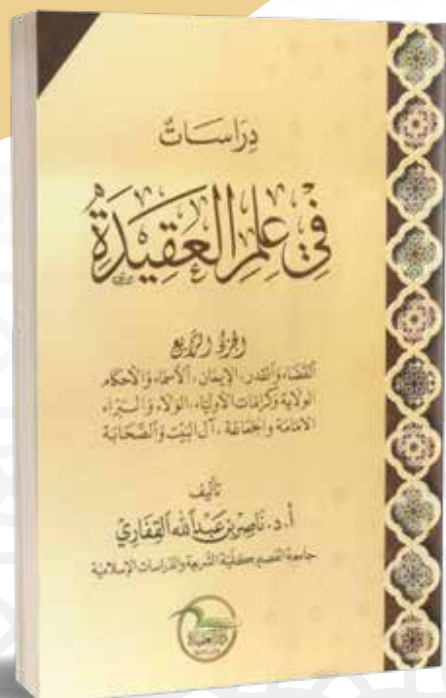
نَظْمُ لِكِتَابٍ: دِرَاسَاتٍ فِي عِلْمِ الْعَقِيدَةِ
تَأْلِيفُ: أ.د. نَاصِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقِفَارِيِّ

نَظْمُ

خَالِدِ بْنِ بَنْدَرٍ الْغُبَّانِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْالِدَيْهِ وَلِمَشَايَخِهِ

بِإِذْنِ نَظِيرِ الشَّرِّ وَالتَّوْبَةِ



حُقوقُ الطَّبْعِ مُحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٤٦ هـ / ٢٠٢٥ م

النسخة المعتمدة عند المؤلف

دار نشر النشروالتوزيع

الكويت - محافظة حولي - ضاحية حطين

واتس آب: ٠٠٩٦٥٩٩٢٩٤٥٢٩

منصة إكس: @khaled_alganame



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



« هذه منظومة مطوّلة في ألفيّة ونِصف وزيادة، مستوعبة لجميع مسائل الاعتقاد على طريقة أهل السنّة والجماعة والرد على المخالفين إجمالاً، بعبارة مختصرة واضحة. ففي تضاعيفها كُتِبَ كثيرة، وأبحاث مشهورة:

منها: رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ كقواعد التدمرية وغيرها.
ومنها: رسائل الإمام المجدّد محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللهُ .
ومنها: رسائل مختصرة لعلماء أجلاء كابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ في القواعد المثلى وغيرها.

ومنها: مسائل وتأصيلات في أبواب الربويّة لبعض المتخصّصين في الإلحاد وغيره.
والله أسأل أن ينفع بها كاتبها وقارئها وحافظها، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه. اهـ

الناظم

مقدمة المنظومة

١. أَحْمَدُ مَنْ أَنْزَلَ نُورًا يُقْتَفَى وَزَادَ مَنْ حَبَاهُ فِيهِ شَرَفًا
٢. أَضَاءَ فِي الْبِدَاءِ كُلِّ مُظْلِمٍ وَعَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ
٣. لَذَاكَ لَا يَزَالُ يَسْمُو مَا اشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ ثُمَّ أَتْبَعَ الْعِلْمَ الْعَمَلَ
٤. ثُمَّ صَلَاةُ اللَّهِ وَالتَّسْلِيمُ عَلَى نَبِيِّ دِينِهِ عَظِيمٌ
٥. وَآلِهِ وَصَحْبِهِ الْأَبْرَارِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ
٦. وَبَعْدُ: فَاللَّهُ قَضَى وَحَكَمَا أَنْ يَقْبِضَ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ
٧. ثُمَّ يَتِيَهُ النَّاسُ فِي الضَّلَالَةِ وَفِي مَسَاوِي الْقَوْلِ وَالْجَهَالَةِ
٨. لَذَا عَلَيْكَ بِاتِّبَاعِ السَّلَفِ فِي مُجْمَعٍ عَلَيْهِ أَوْ مُخْتَلَفٍ
٩. فَمِزْجُ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ وَمِزْجُ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ
١٠. يُبْنَى عَلَى التَّسْلِيمِ لِلدَّلِيلِ وَلَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى الْعُقُولِ
١١. فَهَذِهِ السَّبِيكَةُ الْفَرِيدَةُ ضَمَنْتُهَا مَسَائِلَ الْعَقِيدَةِ
١٢. نَظَّمْتُ مَا أَلْفَهُ الْقِفَارِيُّ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا تَكَرُّارٍ
١٣. فَجَمَعُهُ يَعِزُّ فِي سَوَاهُ فَمَا حَوَى فِي الْفَنِّ مَا حَوَاهُ
١٤. مُهَذَّبٌ مُرَتَّبٌ وَجِيزٌ كَأَنَّهُ فِي الذَّهَبِ الْإِبْرِيزُ
١٥. وَمَا تَرَكْتُ مِنْهُ شَيْئًا يُعْتَبَرُ لِكَيْ يَكُونَ النَّظْمُ كَالْأَصْلِ اسْتَقَرَّ
١٦. فَإِنْ أَضِفَ شَيْئًا أَقْلُ قُلْتُ وَمَا عَدَاهُ فَهُوَ لِلْقِفَارِيِّ نَظْمًا
١٧. وَالْآنَ حِينَ الْبَدءِ فِي الْمَنْظُومِ مُعْتَمِدًا فِيهِ عَلَى الْعَظِيمِ



الجزء الأول

الفصل الأول

مقدمات في العقيدة



معنى العقيدة لغةً واصطلاحاً

١٨. عقيدةٌ مِنْ عَقَدَ الْقَلْبَ عَلَى شَيْءٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جَعَلَ
١٩. مَا كَانَ مِنْ شَيْءٍ يَدِينُ رَبَّهُ حِينَئِذٍ يَعْقِدُ فِيهِ قَلْبَهُ
٢٠. فِي اصْطِلَاحِهِمْ بِمَعْنَى مَا عَمَّ كُلَّ مَا لَهُ مِنْ دِينٍ
٢١. فَهَهُنَا بَاطِلُهُ وَالْحَقُّ فِي الْاصْطِلَاحِ لَيْسَ فِيهِ فَرْقٌ
٢٢. وَذُو خُصُوصٍ فَهُوَ كَالْإِيمَانِ وَلَيْسَ فِي الْآثَارِ وَالْقُرْآنِ
٢٣. إِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لَكِنْ شَاعَ وَكَوْنُهُ اسْتُعْمِلَ لَا نِزَاعَ
٢٤. لَكِنَّهُ وَإِنْ يَكُنْ لَمْ يَرِدْ فَالذَّارِي مَا رَوَى فِي الْمُسْنَدِ
٢٥. عَنِ النَّبِيِّ وَلَفْظُهُ: لَا يَعْتَقِدُ قَلْبٌ إِلَى آخِرِهِ وَلَمْ يَزِدْ
٢٦. فَالْفِعْلُ هَذَا مِنْهُ الْاشْتِقَاقُ وَقَدْ جَرَى عَلَيْهِ الْإِتْفَاقُ

التعريف بعلم العقيدة وموضوعه وأسمائه وعلاقته بالعلوم الأخرى

٢٧. تَعْرِيفُهُ: عِلْمٌ شَرِيفٌ يُعْنَى فِيهِ بِأَصْلِ الْإِعْتِقَادِ مَعْنَى
٢٨. بِمَا لَهُ مِنْ جَمَلَةِ الْمَسَائِلِ وَمَا لَهُ مِنْ جَمَلَةِ الدَّلَائِلِ
٢٩. وَأَلْحَقُوا الرَّدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَا فِي نَهْجِهِ طَرِيقَ مَنْ قَدْ سَلَفَا
٣٠. مَوْضُوعُهُ: فِي السِّتَةِ الْأَرْكَانِ حَدِيثُ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ
٣١. وَمَا هَاتَتْ بَعْدَ كَالْإِمَامَةِ وَصَحْبِ خَيْرِ الْخَلْقِ وَالْكَرَامَةِ
٣٢. أَسْمَاؤُهُ: الَّتِي لَهُ مَوْضُوعُهُ مِنْهَا أَصُولُ الدِّينِ وَالشَّرِيعَةِ

٣٣. وَأَيْضًا السُّنَّةُ وَالْإِيمَانُ إِذْ إِنَّهَا فِي الْأَثَرِ الْأَرْكَانُ
٣٤. وَمِثْلُهُ التَّوْحِيدُ إِذْ بِأَشْرَفِ أَسْمَاءِهِ سُمِّيَ عِنْدَ السَّلَفِ
٣٥. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْرَاقُ تُدْعَى بِفَقِهِ أَكْبَرَ تُسَاقُ
٣٦. كُتُبُ التَّوْحِيدِ فِي الْجَوَامِعِ وَمِثْلَهَا قَدْ نَسَبُوا لِلشَّافِعِيِّ
٣٧. وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِهِ الْمُعْتَبَرَةُ عِلْمُ الْكَلَامِ عِنْدَ مَنْ قَدْ سَبَرَهُ
٣٨. إِذْ مَصْدَرُ الْكَلَامِ مِنْ عَقُولٍ وَلَيْسَ قَوْلَ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
٣٩. بَلْ فِلَسَفَاتُ الْهِنْدِ وَالْيُونَانِ لَذَاكَ قَدْ حَذَّرَ أَهْلُ الشَّانِ
٤٠. مِنْ أَخْذِهِ وَدَرَسِهِ بِمَرَّةٍ وَكَمْ بِقَوْلِ التَّادِمِينَ عِزُّهُ
٤١. كِتَابُ رَبِّي كُلُّهُ تَوْحِيدٌ وَسُنَّةُ الْهَادِي لَهُ تُفِيدُ
٤٢. تَبَيِّنَ مَا فِيهِ عَلَى الْخُصُوصِ وَانْفَرَدَتْ أَيْضًا عَنِ التَّخُصُّصِ
٤٣. لَذَاكَ قَدْ أَفْرَدَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَبْوِيهِهِمْ فِي غَيْرِ مَا مُصَنَّفِ
٤٤. مَسَائِلَ التَّوْحِيدِ بِالْآثَارِ وَمِنْ حَدِيثِ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ

وحدة دين الرسل وتنوع شرائعهم

٤٥. دِينَ الْإِلَهِ وَاحِدٌ وَنُوعَتْ فِيهِ الشَّرَائِعُ الَّتِي قَدْ شُرِعَتْ
٤٦. فَأَمَهَا تُ الْإِنْبِيَا فِي النَّسَبِ شَتَّى وَلَكِنْ إِخْوَةٌ مِنْ الْأَبِ
٤٧. أَصُولُهُمْ أَعْظَمُهَا التَّوْحِيدُ لَرَبِّهِمْ وَحُرْمَ التَّنْذِيدِ
٤٨. وَالْأَنْبِيَا جَاءُوا بِحِفْظِ الْعَقْلِ وَالنَّفْسِ وَالذِّينِ كَذَا وَالتَّسْلِ

٤٩. وَالْمَالِ ثُمَّ ضِدَّهُ قَدْ حَرَّمُوا فاعله لدى الجميع يُؤثَّم

حكم تعلم العقيدة وثمراته

٥٠. تَعَلَّمَ التَّوْحِيدَ فَرَضَ حُتَمًا عَيْنًا وَمَنْ قَصَرَ فِيهِ أَثَمًا

٥١. مِنْ جِهَةِ الإِجْمَالِ لَا التَّفْصِيلِ وَأَخَذَ مَا يَثْبُتُ بِالذَّلِيلِ

٥٢. وَفَضْلُ هَذَا مَا لَهُ مِنْ غَايَةٍ لَذَاكَ فَرَضُهُ عَلَى الْكُفَايَةِ

٥٣. مِنْ ثَمَرَاتِ عِلْمِهِ النَّجَاةُ وَالْإِنْشِرَاحُ مِنْهُ وَالْجَنَاتُ

٥٤. وَالْإِجْتِمَاعُ وَنُزُولُ الْبَرَكَهَ فَإِنَّهَا مَعْدُومَةٌ إِنْ تَرَكَهَ

تأريخ علم العقيدة ومراحله والأسباب الداعية للتدوين

٥٥. أَوَّلُ مَا يَبْتَدَأُ التَّدْوِينَ مُخْتَلَطًا بِغَيْرِهِ يَكُونُ

٥٦. وَمِثْلُ هَذَا عِلْمُ الْإِعْتِقَادِ لَذَاكَ قَدْ جَاءَ بِمَا إِفْرَادِ

٥٧. فِي كُتُبِ الصَّحَاحِ مِنْهَا وَالسُّنَنِ وَمِلْحَقَاتِهَا كَأَبْوَابِ الْفِتَنِ

٥٨. وَبَعْدَهَا أُفْرِدَ فِي مُصَنِّفٍ وَذَكَرُوا بِأَنَّهُ فِي السَّلَفِ

٥٩. أَوَّلُ مَنْ قَامَ بِهِ ابْنُ سَلَمَةَ فَالْحَتْلِيُّ فِي كِتَابِ الْعِظَمَةِ

٦٠. يَقُولُ قَدْ سَاقَ مِنَ الْآثَارِ فِي رُؤْيَا الْبَارِي عَنِ الْمُخْتَارِ

٦١. وَكَمْ تَلَاهُ مِنْ فَتَى مُحَقِّقٍ مِثْلَ أَبِي الشَّيْخِ وَمِثْلَ الْبِيهَقِيِّ

٦٢. وَبَعْدَهَا قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي نُصْرَةِ شَرْعِ اللَّهِ نَهَجَ السَّلَفِ

٦٣. فَالْفَ الْمُنْهَاجَ وَالْبَيَانَ وَالذَّرْعَ وَهُوَ فَائِقٌ إِتْقَانًا



٦٤. مَا سَمِعَ النَّاسُ بِمِثْلِهِ وَلَا
رَأَوْا مُصَنَّفًا يُوَازِيهِ خَلَا
٦٥. تَلَاهُ نَجْلٌ قَيِّمُ الْجُوزِيَّةِ
رَدَّ عَلَى النِّفَاةِ وَالْجَهْمِيَّةِ
٦٦. فَاَنْدَرَسَتْ مَعَالِمُ الْإِسْلَامِ
فَعَزَّ مَنْ قَامَ مِنَ الْأَعْلَامِ
٦٧. فَقَامَتِ الدَّعْوَةُ بِالْمُجَدِّدِ
سَمِيَّ سَيِّدِ الْوَرَى مُحَمَّدِ
٦٨. وَبَعْدَهُ قَامَ بِهَا أَيْمَةٌ
يَحْذُونَ فِيهَا حَذْوُهُ فِي الْأُمَّةِ
٦٩. مِنْهُمْ حَفِيدَاهُ فَذُو التَّيْسِيرِ
وَمَا لَهُ فِي النَّاسِ مِنْ نَظِيرِ
٧٠. وَصَاحِبُ الْفَتْحِ وَنَجْلُهُ الَّذِي
أَعْجَبَ كُلَّ عَالِمٍ وَجِهِيذِ
٧١. رَدَّ عَلَى ذِي الْكَذِبِ الْجَرَجِيسِي
بِتُحْقَةِ الطَّالِبِ وَالْجَلِيسِ
٧٢. وَآخَرُونَ قَدْ تَأَثَّرُوا بِهِ
لَمَّا رَأَوْهُ دَاعِيًا لِرَبِّهِ
٧٣. فَشَيْخُ قَنْوُجِ الَّذِي قَدْ عَظَّمَهُ
كَذَا الْأَلُوسِي صَاحِبُ الْمُحَاكَمَةِ
٧٤. وَالسَّهَسَوَانِي مِنْ كِبَارِ النَّاسِ
صَنَّفَ مَا يَصُونُ مِنْ وَسْوَاسِ
٧٥. وَسَوْسَهُ دَحْلَانٌ مُفْتِي مَكَّةَ
أَبَانَ فِيهِ شَرَّهُ وَشُرْكَهَ
٧٦. وَعُدَّ مِنْهُمْ الْأَلُوسِي الثَّانِي
أَلْفَ رَدِّهِ عَلَى النَّبْهَانِي
٧٧. وَسَبَّبَ التَّدْوِينَ فِي اعْتِقَادِ
مَا أَوْجَبَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ
٧٨. مِنْ عَدَمِ الْكُتْمَانِ لِلْمَعْلُومِ
وَبَشَّهُ مِنْ جِهَةِ التَّعْلِيمِ
٧٩. وَالْإِعْتِقَادِ مِنْ أَهَمِّ مَا اجْتَمَعَ
وَالثَّانِي مِنْهَا مَا فَشَا مِنَ الْبِدْعِ
٨٠. وَالْخَوْفُ مِنْ ضِيَاعِ هَذَا الْعِلْمِ
فَالْأُمُويُّ أَرْسَلَ لَابِنَ حَزْمِ
٨١. إِنِّي أَخَافُ مِنْ ذَهَابِ الْعُلَمَاءِ
دُرُوسَهُ فَاكْتُبُهُ مِمَّا عُلِمَا



٨٢. وَطَلَبَ النَّاسُ مِنَ الْأُئِمَّةِ كَاللَّكَائِيِّ فَكَانَ ثَمَّةُ
٨٣. مُصَنَّفٌ لَيْسَ لَهُ مِثْلٌ قَامَ بِمَا جَاءَ بِهِ الدَّلِيلُ
٨٤. وَالْخُلَفَاءُ يَطْلُبُونَ مِنْهُمْ أَنْ يَكْتُبُوا لِيَحْمِلُوهُ عَنْهُمْ

منهج السلف في تدوين علم العقيدة

(العرض - الرد - الموضوعات المفردة) وأهم الكتب المؤلفة فيه

٨٥. ومنهج التدوين عند السلف
٨٦. فالاعتماد في جميع ما ورد
٨٧. والاهتمام بالذي قد نقله
٨٨. والاتفاق حيث لا تراهم
٨٩. وعبروا عن ربنا عز وجل
٩٠. فما حكاه الله والرسول
٩١. وما به قد عبر المعطله
٩٢. ثم أهم الكتب المؤلفة
٩٣. في منهج العرض على التفصيل
٩٤. منها: أصول سنّة للأسدي
٩٥. وأحمد المشهور بالخلال
٩٦. والأصفهاني في كتاب العظمه
- مُخْتَلَفٌ عَمَّا أَتَى فِي الْخَلْفِ
عَلَى الْكِتَابِ وَالْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدُ
وَقَالَ أَهْلُ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةُ
تَنَاقَضُوا خِلَافَ مَنْ سِوَاهُمْ
بِاللَّفْظِ شَرْعِيًّا عَلَى الَّذِي نُقِلَ
فَالْأَصْلُ وَهُوَ الْحَقُّ وَالْمَقْبُولُ
يُعْرَضُ عَنْهَا أَوْ تَكُونُ مُجْمَلَةً
فِي الْإِعْتِقَادِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
أَوْ مُجْمَلٍ حُلِّيٍّ بِالدَّلِيلِ
شَيْخُ الْبُخَارِيِّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ
وَالْبَرْبَهَارِيُّ مِنَ الثَّقَالِ
نُصُوصُهُ كَثِيرَةٌ مُعْظَمُهُ

٩٧. وابنُ الحُسَيْنِ أَلْفُ الشَّرِيعَةِ وفيهِ تَعْلِيقَاتُهُ الرَّفِيعَةُ
٩٨. ثُمَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى اعْتِقَادِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ وَالنُّقَادِ
٩٩. وَالْعَكْبَرِيِّ وَهَكَذَا الْإِلْبِيرِيِّ وَاللَّالِكَايِ لَيْسَ ذَا نَظِيرِ
١٠٠. ثُمَّ أَبُو عُثْمَانَ لَمَّا طَلَبُوا وَالْأَصْبَهَانِيَّ الَّذِي يُلَقَّبُ
١٠١. لَدَى كِبَارِ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ مِنْ كَثْرَةِ الْفَضْلِ قِوَامُ السَّنَةِ
١٠٢. وَهُوَ إِمَامٌ فِيهِ ذُو تَمَكُّنٍ وَأَلْفُ اعْتِقَادِهِ عَبْدُ الْغَنِيِّ
١٠٣. مُوَضَّحًا نَفُولَهُ وَجَمْعَهُ وَالْمَقْدِسِيِّ أَلْفُ مَثْنِ اللَّمَعَةِ
١٠٤. وَمَنْهَجُ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ مِنْ فِرَقٍ أَوْ مِنْ مَقَالَةٍ تَقَعُ
١٠٥. فَأَحْمَدُ الْإِمَامُ ذُو الْمَزِيَّةِ قَدْ أَلْفَ الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ
١٠٦. وَرَدُّهُ مُشْتَهَرٌ قَدْ شَاعَا قُلْتُ: وَمَنْ حَكَى بِهِ النَّزَاعَا
١٠٧. رُدَّ عَلَيْهِ بِنُصُوصٍ ظَاهِرَةٍ وَرَدُّهَا قَطْعًا مِنَ الْمُكَابَرَةِ
١٠٨. وَالْاِخْتِلَافُ لِحَطِيبِ أَهْلِ سُنَّةِ خَيْرِ الْخَلْقِ مِنْ أَجَلِّ
١٠٩. مَا صَنَّفَ النَّاسُ وَجَاءَ الدَّارِمِيُّ بِمَا يُقَرَّرُ عَيْنَ كُلِّ عَالِمِ
١١٠. مُصَنَّفَاهُ مِنْ أَجَلِّ الْكُتُبِ وَمِثْلُهُمْ فِي فَنِّهِ لَمْ يُكْتَبِ
١١١. ثُمَّ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ مُحَدَّثُ الْعَصْرِ كَبِيرُ الشَّانِ
١١٢. أَلْفُ مَا سَمَّاهُ بِالْإِمَامَةِ رَدَّ عَلَى قَوْمِ بِلَا كَرَامَةِ
١١٣. وَأَلْفُ السَّجْزِيِّ فِي مَنْ أَنْكَرَا حَرْفًا وَصَوْتًا ثُمَّ فِيهِ قَدْ جَرَا
١١٤. ذَكَرُ اسْتِوَاءِ الرَّبِّ وَالنُّزُولِ مِنْ جِهَةِ الْآثَارِ فِي الْمَنْقُولِ

١١٥. وَهِيَ إِلَى أَهْلِ زَيْدٍ أُرْسِلَتْ
١١٦. ثُمَّ ابْنُ بَنَاءٍ عَلَى مَا سَمِعَهُ
١١٧. وَأَلَّفَ ابْنُ الْحَنْبَلِيِّ رِسَالَهُ
١١٨. عَلَى الَّذِينَ انْتَسَبُوا لِلأَشْعَرِيِّ
١١٩. مِثْلَ الْكَلَامِ مِنْهُ وَالصِّفَاتِ
١٢٠. وَالْيَمِينِي الْمَعْرُوفُ بِالْعِمْرَانِي
١٢١. أَلَّفَ الْإِنْتِصَارَ فِي الرَّدِّ عَلَى
١٢٢. مِنَ الرَّدُودِ وَالَّذِي فِيهِ كَثُرُ
١٢٣. وَمِنْهُجُ التَّأْلِيفِ فِي الْإِفْرَادِ
١٢٤. صَنَّفَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْأَثَرِ
١٢٥. وَنَجَلِ سَلَامٍ فِيهِ الْإِيمَانِ
١٢٦. لَهُ كِتَابٌ خُصَّ فِي ذِكْرِ الْفِتَنِ
١٢٧. وَفِي الَّذِي رَوَاهُ ضَعْفٌ كَثُرًا
١٢٨. وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِمَّنْ صَنَّفُوا
١٢٩. وَخَلَقُوا أَفْعَالَ الْعِبَادِ مُعْتَبِرًا
١٣٠. وَابْنُ خَزِيمَةَ الْإِمَامُ السَّلْفِيُّ
١٣١. وَفِيهِ إِثْبَاتُ صِفَاتِ الرَّبِّ
١٣٢. يُورِدُهَا بِالشرحِ وَالْبَيَانِ
- وَفِي خُصُوصِ حَالِهِمْ قَدْ جُعِلَتْ
- قَدْ أَلَّفَ الرَّدَّ عَلَى الْمُبْتَدِعَةِ
- أَوْضَحَ مِنْ عُنَوَانِهَا مَقَالَهُ
- فِي بَعْضِ الْإِعْتِقَادِ لَا فِي الْأَكْثَرِ
- وَرُؤْيَا الرَّحْمَنِ فِي الْجَنَاتِ
- مُؤَلَّفُ الْمُشْكِلِ وَالْبَيَانِ
- ذِي الْإِعْتِزَالِ وَكِتَابُهُ امْتَلَأَ
- مُفَصَّلًا فِي ذِكْرِهِ هُوَ الْقَدَرُ
- فِي ذِكْرِ مَوْضُوعٍ فِي الْإِعْتِقَادِ
- مِثْلَ ابْنِ وَهْبٍ فِي كِتَابِ الْقَدَرِ
- وَنَجَلِ حَمَّادٍ عَظِيمِ الشَّانِ
- مِمَّا تَكُونُ فِي أَوَاخِرِ الزَّمَنِ
- وَبَعْضُهُ مِمَّا عَلَيْهِ أَنْكَرًا
- لَهُ هُنَا الْإِيمَانُ وَالْمُصَنَّفُ
- وَهَكَذَا ابْنُ الْمُسْتَفَاضِ فِي الْقَدَرِ
- قَدْ جَمَعَ التَّوْحِيدَ فِي مُصَنَّفٍ
- وَهُوَ يُعَدُّ مِنْ أَجَلِّ الْكُتُبِ
- يُوضِّحُ الصِّفَاتِ لِلرَّحْمَنِ



١٣٣. قُلْتُ: وَقَدْ حُ ابْنِ خَطِيبِ الرَّيِّ لَهُ قَدْ حُ عَلَيْهِ مِنْ يَدَيْهِ حَصَلَهُ
١٣٤. وَالذَّارِقُطْنِي سَيِّدُ التَّعْلِيلِ صَنَّفَ مَا سَمَاهُ بِالنَّزُولِ
١٣٥. قُلْتُ: لَهُ كِتَابُهُ الصِّفَاتُ رَوَاهُ عَنْهُ جَمَلَةٌ ثِقَاتٌ
١٣٦. وَالْحَافِظُ الْمُسْتَكْتَرُ ابْنُ مَنْدَهَ قَدْ صَنَّفَ التَّوْحِيدَ مِمَّا عَدَّهُ
١٣٧. سَارَ عَلَى طَرِيقَةِ الْكِبَارِ فِي ذِكْرِ مَا أَسْنَدَ مِنْ أَخْبَارٍ

المراد بأهل السُّنَّةِ والجماعة والألقابهم وخصائصهم

١٣٨. وَعِنْدَهُمْ تَعْرِيفُ أَهْلِ السُّنَّةِ مَنْ لَيْسَ مَعْرُوفًا سِوَى بَأْنِهِ
١٣٩. مُلَقَّبٌ بِهَا وَقَالَ مَالِكٌ لَا قَدَرِي أَوْ نَحْوُهُ كَذَلِكَ
١٤٠. مُبَرِّزُونَ مِنْ جَمِيعِ النَّسَبِ إِلَّا اِنْتِسَابَهُمْ لِسُنَّةِ النَّبِيِّ
١٤١. وَلَفْظَةُ السُّنَّةِ حَيْثُ تُطْلَقُ عَلَى الْعُمُومِ فَالْمُرَادُ الْفِرْقُ
١٤٢. جَمِيعُهَا إِلَّا ذَوِي الرَّفْضِ وَفِي خُصُوصِهَا مِنْ دُونِ بِدْعَةٍ تَفِي
١٤٣. وَلَهُمْ جَمْعٌ مِنَ الْأَلْقَابِ مِنْهَا الَّذِي مَرَّ بِهَذَا الْبَابِ
١٤٤. لَفْظُ جَمَاعَةٍ لِلْاجْتِمَاعِ وَعَدَمُ الْفُرْقَةِ وَالنِّزَاعِ
١٤٥. وَالسَّلَفُ الصَّالِحُ وَالْإِطْلَاقُ لَهُ مِنْ جِهَةِ التَّأْرِيخِ فَالْمُفْضَلُ
١٤٦. مِنَ الْقُرُونِ أَوْ عَلَى الْمَوْضُوعِ مَنْ قَالَ بِالْإِجْمَاعِ وَالْمَسْمُوعِ
١٤٧. حِينَئِذٍ إِطْلَاقُ ذَيْنِ مُعْتَبَرٍ وَلُقِّبُوا أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ
١٤٨. وَالْفِرْقَةُ النَّاجِيَةُ الْمَذْكُورَةُ بِالنَّصِّ وَالطَّائِفَةُ الْمَنْصُورَةُ



١٤٩. وَلَيْسَ لَازِمًا لِمَنْ يُنَازِعُ بَأَنَّهُ هَالِكٌ أَوْ مُبْتَدِعُ
 ١٥٠. ثُمَّ لِأَهْلِ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ خَصَائِصٌ عَلَيْهِ مُنِيفَةٌ
 ١٥١. فَإِنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ الثَّقَلَا وَالْوَفْقَ فِي أُمُورِهِمُ وَالْعَدْلَا
 ١٥٢. مَعَ الْخُصُومِ كُلِّهِمْ بِلا شَطْطٍ وَفِي جَمِيعِ الْاِخْتِلَافَاتِ وَسَطُ
 ١٥٣. بَيْنَ الْمُشَبَّهَيْنِ وَالْجُهِمِيَّةِ وَخَالِقِي الْأَفْعَالِ وَالْجَبْرِيَّةِ
 ١٥٤. وَكُلُّهُمْ يُؤْمِنُ بِالْمَنْقُولِ عَلَى مُرَادِ اللَّهِ وَالرَّسُولِ
 ١٥٥. وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْمَعْرُوفِ بِلا تَشَدُّدٍ وَلَا تَكْلِيفٍ
 ١٥٦. يَنْهَوْنَ عَمَّا قَدْ بَدَأَ مِنْ نُكْرٍ وَيَأْمُرُونَ فِي الْبَلَا بِالصَّبْرِ

منهج القرآن الكريم في الدعوة للعقيدة

١٥٧. وَمَنْهَجُ الْقُرْآنِ فِي اعْتِمَادِ تَقْرِيرِهِ أَصُولَ الْاِعْتِقَادِ
 ١٥٨. وَدَعْوَةِ هَآ عَلَى دَلَائِلِ عَقْلِيَّةٍ فِي مُجْمَلِ الْمَسَائِلِ
 ١٥٩. فَيَسْتَدِلُّ حَيْثُ يَدْعُو فِيهَا مُوَضَّحَ الْمَعْنَى الَّتِي تَحْوِيهَا
 ١٦٠. ثُمَّ مِنَ الْمُخَالَفِينَ يَطْلُبُ إِقَامَةَ الْبُرْهَانِ فِيمَا أَوْجَبُوا
 ١٦١. مِنْ اِعْتِقَادَاتٍ لِكِي يُرِيَهُمْ بِأَنَّ عَجْزَهُمْ بَدَأَ عَلَيْهِمْ
 ١٦٢. وَهُوَ فِي الْاِسْتِدْلَالِ يَسْلُكُ الَّذِي يَقْرُبُ فِي الْأَفْهَامِ إِذْ لَمْ يَأْخُذْ
 ١٦٣. فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ أَخَذَ أَهْلَ فِلْسَفَةٍ وَمَنْطِقٍ وَعَقْلِ
 ١٦٤. ثُمَّ عَلَى كُلِّ الْبَرَاهِينِ اِشْتَمَلَ بِحَيْثُ أَغْنَى عَنْ دَلِيلٍ مُسْتَدِلٍّ

١٦٥. ثُمَّ بِالْإِسْتِدْلَالِ فِي تَقْرِيرِ
أَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ فِي كَثِيرِ
١٦٦. مِنْ طُرُقِ اسْتِدْلَالِهِ كَالْأَمْرِ
وَعِلَّةِ الْخَلْقِ كَمَا فِي الذِّكْرِ
١٦٧. وَأَنَّهُ أَرْسَلَ مَنْ قَدْ أَرْسَلَ
لَأَجْلِ أَنْ يُعْبَدَ جَلَّ وَعَلَا
١٦٨. وَبِالرَّبُوبِيَّةِ حَيْثُ انْفَرَدَا
بِهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ أَنْ يُعْبَدَا
١٦٩. وَالْإِنْفِرَادُ بِالْكَمَالِ فِي الصِّفَةِ
يُوجِبُ أَنْ يُعْبَدَهُ مَنْ عَرَفَهُ
١٧٠. فَالْعَالِمُ الْقَادِرُ وَهُوَ اللَّهُ
هُوَ الَّذِي يُعْبَدُ لَا سِوَاهُ
١٧١. وَكَمْ بَيِّنَاتِ الْكِتَابِ أَمْثَلُهُ
دَاحِضَةٌ لَشَرِكِهِمْ وَمُبْطِلَةٌ

خصائص منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد

١٧٢. مَنَهِجُ أَهْلِ الْحَقِّ فِي تَقْرِيرِ مَا
عُدَّ فِي الْإِعْتِقَادِ مِمَّا عُلِّمَ
١٧٣. عَلَى الْكِتَابِ وَحْدِهِ الْوَاعِي
مِنَ الرُّوَاةِ وَعَلَى الْإِجْمَاعِ
١٧٤. وَيَأْخُذُونَ بِجَمِيعِ مَا وَرَدَ
إِنْ أَوْعَدَ اللَّهُ الْعَظِيمُ أَوْ وَعَدَ
بِهِ وَمَا قَالَ عَظِيمُ الْجَاهِ
١٧٥. ثُمَّ بِتَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ
فَالْتَّابِعِينَ فَلِغَاتِ الْعَرَبِ
١٧٦. ثُمَّ بِأَقْوَالِ صَحَابَةِ النَّبِيِّ
لَأَنَّهُمْ قَدْ بَاشَرُوا مَا أُنْزِلَ
١٧٧. وَالْإِقْتِدَاءُ بِالصَّحَابِ أَصْلًا
وَعِلْمُهُمْ بِاللُّغَةِ الشَّرِيفَةِ
١٧٨. فَإِنَّهُمْ أَفْصَحُ مَنْ قَدْ نَطَقَا
بَعْدَ إِمَامِ الْمُرْسَلِينَ مُطْلَقًا
١٧٩. وَلَيْسَ ثُمَّ عِصْمَةٌ لِأَحَدٍ
بَعْدَ وَفَاةِ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ

١٨١. وَقَعَدُوا قَاعِدَةَ التَّسْلِيمِ بَكُلِّ مَا جَاءَ عَنِ الْعَظِيمِ
١٨٢. وَعَنْ رَسُولِهِ وَأَنْ يُعَبَّرُوا بِاللَّفْظِ شَرْعِيًّا بَحِثُ يُذَكَّرُ
١٨٣. ثُمَّ رَجَوْعُهُمْ لَدَى التَّنَازُعِ فِي أَيِّ بَابٍ لِنُصُوصِ الشَّارِعِ

مصادر تلقي العقيدة

١٨٤. مَصَادِرُ الْأَخْذِ لِلْإِعْتِقَادِ كِتَابُ رَبِّي خَالِقِ الْعِبَادِ
١٨٥. وَسُنَّةُ النَّبِيِّ وَالْإِجْمَاعُ إِذْ عِصْمَةُ الْأُمَّةِ الْاجْتِمَاعُ
١٨٦. وَهَهْنَا صَحْبُ النَّبِيِّ يُقْصَدُ وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ
١٨٧. وَثَمَّ مِنْ مَصَادِرِ فِرْعِيَّةٍ كَالْعَقْلِ وَالنِّزَاعِ فِي الْمَاهِيَةِ
١٨٨. غَرِيزَةُ الْإِنْسَانِ فِي الْمَعْلُومِ أَوْ الضَّرُورِيَّاتِ فِي الْعُلُومِ
١٨٩. أَوْ عَمَلٌ بِمَوْجِبِ الَّذِي مَضَى وَكُونُهَا غَرِيزَةٌ قَدْ ارْتَضَى
١٩٠. أَحْمَدُ فِي الْمَشْهُورِ وَالْمُحَاسَبِي وَبَسْطُهُ مُشْتَهَرٌ فِي الْكُتُبِ
١٩١. السَّالِمُ الصَّرِيحُ وَالَّذِي جَعَلَ لَهُ مَقَامٌ شَرْعِيًّا وَمَا اسْتَقْلَ
١٩٢. إِذْ لَوْهُوَ الْحَاكِمُ لَيْسَ يُرْسَلُ مِنْ رُسُلٍ أَوْ كُتُبًا يُنَزَّلُ
١٩٣. وَالثَّانِي: مِنْهَا الْفِطْرَةُ الَّتِي خَلَتْ مِنْ مَانِعٍ وَلَمْ تَكُنْ تَأْتِرَتْ
١٩٤. فَإِنَّ رَبَّ الْعَالَمِ الْمَشْهُودِ قَدْ نَصَبَ الدَّلِيلَ فِي الْوُجُودِ
١٩٥. لِكِي يَبِينَ الْحَقُّ عِنْدَ النَّاطِرِ مُوَافِقًا لِلنَّفْسِ وَالْخَوَاطِرِ
١٩٦. السَّمْعُ وَالذَّوْقُ كَذَا وَالْبَصَرُ وَالشَّمُّ وَاللَّمْسُ وَحَيْثُ اعْتَبَرُوا



١٩٧. لَكُونَهَا تُبَاشِرُ الْأَدِلَّةَ قَطْعًا وَلَيْسَتْ عَنْهُ مُسْتَقِلَّةٌ
١٩٨. يُشَاهِدُ الْإِنْسَانُ مِنْ آيَاتِ وَيَسْمَعُ الْمَنْقُولَ عَنْ ثِقَاتِ

مصادر التلقي عند المخالفين إجمالاً وموقف أهل السنة منها إجمالاً

١٩٩. أَوَّلَ مَصْدَرٍ لَدَى الْمُعْتَزَلَةِ الْعَقْلُ أَمَّا الثَّقَلُ لِلتَّأَكِيدِ لَهُ
٢٠٠. بِنَفْسِهِ لَيْسَ دَلِيلًا قَائِمًا بَلْ عِنْدَهُمْ مِنَ الْمَحَالِ عِلْمًا
٢٠١. عَنْ شَيْخِهِمْ أَبِي عَلِيٍّ ذَكَرَهُ تَلْمِيزُهُ وَأَكْثَرُ الْأَشَاعِرَةِ
٢٠٢. كَصَاحِبِ التَّقْرِيبِ وَالْإِرْشَادِ يَخْتَارُهُ وَالْفَخْرُ فِي أَعْدَادِ
٢٠٣. فَصَارَ هَذَا مِنْهَجًا مُبِينًا يَعْمَلُ فِيهِ الْمُتَكَلِّمُونَ
٢٠٤. وَظَنُّهُمْ بَأَنَّهُ لَفْظٌ فَقَطْ مُجَرَّدٌ مِنْ أَثَرِ الْعَقْلِ غَلَطْ
٢٠٥. بَلْ بَيَّنَّ الرَّحْمَنُ مِنْ أَدِلَّةٍ عَقْلِيَّةٍ مَا فِيهِ خَيْرٌ مِلَّةِ
٢٠٦. وَقَدْ بَنَوْا دَعْوَاهُمْ بِمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَخْصُلَ فِيهَا أَصْلًا
٢٠٧. وَهِيَ ادِّعَاءُ تَعَارُضِ الْعُقُولِ مَعَ الَّذِي يُرَوَّى مِنَ الْمَنْقُولِ
٢٠٨. قَابَلَ هَؤُلَاءِ مَنْ قَدْ عَظَّمَهُ وَمَدَحَ الشُّكْرَ وَأَصْحَابَ الْوَلَةِ
٢٠٩. وَذَا الْجَنُونَ وَهُمْ الصُّوفِيَّةُ وَاتَّخَذُوا مَصَادِرًا وَهْمِيَّةَ
٢١٠. الْكَشْفِ وَالشُّهُودُ فَالْإِلْهَامُ وَفِي الْأَخِيرِ كَثُرَ الْكَلَامُ
٢١١. فِي الْفَتْوحَاتِ وَلِلْغَزَالِي بَأَنَّهُ كَالْوَحْيِ فِي الْإِنْزَالِ
٢١٢. وَمِنْهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّ قَلْبِي حَدَّثَنِي حَدِيثَهُ عَنْ رَبِّي



٢١٣. وَالْكَشْفُ رَفْعٌ لِلْغِطَاءِ حَتَّى
يَكُونَ كَالْعَيَانِ حَقًّا ثَبَتًا
٢١٤. وَفَسَّرُوا الشُّهُودَ عِنْدَهُمْ بِمَا
مَفَادِهِ شُهُودَ عَالَمِ السَّمَاءِ
٢١٥. مِنْ مَلَكٍ يُلْقِي لَهُمْ مَقْرَبٍ
مُشَافِهًا أَوْ مِنْ رَسُولٍ وَنَبِيِّ
٢١٦. وَهِيَ خَيَالَاتٌ وَلَيْسَتْ حَاصِلَةً
وَكُلُّ مَا ادَّعَوْهُ دَعْوَى بَاطِلَةٍ
٢١٧. وَيَدَّعَوْنَ أَنَّهُمْ تَلَقُّوْا
يَقْطَعَةً عَنِ النَّبِيِّ وَالْحَقِّ
٢١٨. بِأَنَّهَا وَسَاوِسُ الشَّيْطَانِ
مُلَبَّسًا بِهَا عَلَى الْإِنْسَانِ
٢١٩. وَمَصْدَرُ التَّلَقُّ عِنْدَ الشَّيْعَةِ
قَوْلُ الْإِمَامِ فَهُوَ الشَّرِيعَةُ
٢٢٠. وَصَحَّحُوا نَسْبَتَهُ لِلَّذِينَ
وَالرَّبِّ وَالرَّسُولِ بِالتَّعْيِينِ
٢٢١. يَقُولُ قَالَ اللَّهُ وَالْكَلَامُ
يَكُونُ مِمَّا قَالَهُ الْإِمَامُ

مناقشة دعوى عدم الاستدلال بأخبار الأحاد في العقيدة إجمالاً

٢٢٢. أَهْلُ الْكَلَامِ لَيْسَ يَقْبَلُونَا
مِنْ خَيْرٍ سِوَى الَّذِي يَرَوْنَا
٢٢٣. بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَحَادِ
إِنْ كَانَ فِي أَبْوَابِ الْإِعْتِقَادِ
٢٢٤. كَشَيْخٍ بَلَخَ وَكَبَاقِلَانِي
وغيرِهِمْ كَسَعِدِ تَفْتَرَانِي
٢٢٥. وَالرَّدُّ أَنَّ مَا رُويَ قَدْ وَجَبَا
تَصْدِيقُهُ وَلَيْسَ أَنْ يُكَذَّبَا
٢٢٦. وَلَا دَلِيلَ فِي الْكِتَابِ الْمُنْزَلِ
لَهُمْ وَلَا عَنِ النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
٢٢٧. بَلْ نَقُلُ الْإِجْمَاعَ عَلَى خِلَافِ مَا
قَالُوا وَفِي نَصِّ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ
٢٢٨. بِأَنَّهُ مُبْتَدَعٌ مَا نَقَلَهُ
إِلَّا جَمَاعَةً مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ
٢٢٩. قِيلَ وَأَوَّلُ الَّذِي قَدْ أَنْكَرَا
حُجَّةَ الْأَحَادِ مِمَّنْ غَبَرَا



٢٣٠. ابْنُ عَطَاءٍ وَاصِلٌ مَشْهُورٌ وَقَوْلُهُ فِي كُتُبِهِمْ مَذْكُورٌ

مناقشة دعوى تعارض العقل مع النقل

٢٣١. تَعَارُضُ الْعَقْلِ مَعَ التَّقْلِ لَدَى
 ٢٣٢. فَالْعَقْلُ عَنْ جُمْهُورِهِمْ يُقَدَّمُ
 ٢٣٣. وَقَدْ غَلَا الرَّازِي بِهِ وَصَنَّفَا
 ٢٣٤. فَقَامَ أَحْمَدُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي
 ٢٣٥. سَمَاهُ بِالذَّرِّ وَفِيهِ نَقْضًا
 ٢٣٦. يُقَالُ فِي الْجَوَابِ لَا يُسَلَّمُ
 ٢٣٧. بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مُصَدِّقٌ لِمَا
 ٢٣٨. ثُمَّ بَدَأَ فِي الْأَصْلِ قَلْبُ الْمَسْأَلَةِ
 ٢٣٩. إِنْ كَانَ قَدْ دَلَّ الدَّلِيلُ الْعَقْلِي
 ٢٤٠. فَالْقَدْحُ فِي التَّقْلِ يُعَدُّ قَدْحًا
 ٢٤١. إِبْطَالُ أَنْ يَكُونَ فِي التَّصَوُّرِ
 ٢٤٢. ثُمَّ الْعُقُولُ لِلْوَرَى مُخْتَلِفَةٌ
 ٢٤٣. فَبَعْضُهُمْ يُثَبِّتُ مَا لَا يُثَبِّتُ
 ٢٤٤. ثُمَّ الَّذِي يُخَالِفُ الصَّرِيحَا
 ٢٤٥. وَلَيْسَ فِي الْمَنْقُولِ وَالْإِجْمَاعِ
 ٢٤٦. وَإِنَّمَا هُنَاكَ مَا قَدْ يَخْفَى
- أُتِمَّ الْكَلَامُ أَمْرٌ وَرَدَا
 إِذْ صَحَّ الْمَنْقُولُ مِنْهُ تَعَلَّمَ
 كِتَابَهُ الْأَسَاسَ حَتَّى عُرِفَا
 تَأَلَّفَ رَدٌّ مِثْلُهُ لَمْ يُعْرِفْ
 دَعَاؤُهُ أَنَّ ذَيْنِ قَدْ تَعَارَضَا
 تَعَارُضٌ بَيْنَهُمَا يُعَمَّمُ
 عَدَاهُ مَعَ تَوَافُقٍ بَيْنَهُمَا
 عَلَى الَّذِي خَالَفَ أَنْ يُقَالَ لَهُ
 عَلَى قَبُولِ مَا رُويَ فِي التَّقْلِ
 فِي الْعَقْلِ لَا الْعَكْسَ لِذَاكَ صَحَّا
 تَعَارُضٌ عِنْدَ أُولَى التَّبَصُّرِ
 فَكَثُرَ اخْتِلَافُ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ
 سِوَاهُ أَوْ يَكْبِتُ مَا لَا يَكْبِتُ
 فَبَاطِلٌ وَلَمْ يَكُنْ صَحِيحَا
 مَا كَانَ بَاطِلًا بِلَا نِزَاعٍ
 وَلَيْسَ يَعْنِي أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا



٢٤٧. أو أَنَّهُ مِنْ مُشْكِلَاتِ النَّصِّ
٢٤٨. وَلَيْسَ فِي الْمَقُولِ مَا يُمَكِّنُ أَنْ
٢٤٩. مَنْ عَصَمَ اللَّهُ بِالْإِتْفَاقِ
٢٥٠. فَكَيْفَ مَا جَاءَ بِهِ يُنَاقِضُ
٢٥١. وَمَا يَكُونُ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ
٢٥٢. وَمَنْ لِبَعْضِ قَوْلِهِمْ تَأْمَلَا
٢٥٣. وَالرَّبُّ قَدْ تَمَّمَ هَذَا الدِّينَا
٢٥٤. وَلَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ لِلْعَقْلِ وَلَا
٢٥٥. ثُمَّ نَهَى الْخَالِقُ فِي تَنْزِيلِهِ
٢٥٦. فَكَيْفَ بِالْعَقْلِ بِلَا تَبْيَانٍ
٢٥٧. آخِرُهَا يَلْزَمُ مَنْ يُقَدِّمُ
٢٥٨. كَعَدَمِ الثَّقَةِ فِي الْمَنْقُولِ
٢٥٩. لَكُونَ الْإِحْتِمَالِ قَائِمًا عَلَى
٢٦٠. وَمِنْهُ أَيْضًا عُلِّقَ الْإِيمَانُ
٢٦١. بِعَدَمِ الْوُجُودِ لِلتَّعَارُضِ
٢٦٢. وَهُوَ ضَلَالٌ بَيِّنُ الْفَسَادِ
- وَأَمَّا مُشْكِلَةٌ فِي الشَّخْصِ
- يَكُونُ قَدْ قُدِّمَ إِذْ قَدْ جَاءَ عَنْ
- وَأَفْضَلِ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
- مَا جَالَ فِي الْعُقُولِ أَوْ يُعَارِضُ
- لَيْسَ مُعَارِضًا لَهَا فِي الثَّقَلِ
- يَعْلَمُ أَنَّ مَا حَكُوهُ بَطَلَا
- بِسَيِّدِ الْغُرِّ الْمُحَجَّلِينَ
- لِلْكَشْفِ بَلْ أَوْصَى بِمَا قَدْ نَزَلَا
- تَقَدَّمَ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِهِ
- فِي شُبِّهِ تَعَصُّفٍ بِالْأَذْهَانِ
- حُجَّةَ الْعَقْلِ أُمُورٌ تَعْظُمُ
- عَنِ الْإِلَهِ وَعَنِ الرَّسُولِ
- وَجُودِ مَا عَارَضَهُ عِنْدَ الْمَلَا
- بِالشَّرْعِ حَيْثُ يَحْصُلُ الْبَيَانُ
- بَيْنَهُمَا وَعَدَمِ الْمُنَاقِضِ
- عِنْدَ جَمِيعِ عُقَلَا الْعِبَادِ

أركان الإيمان

٢٦٣. أركان إيمان جميع الرُّسُلِ
أولها الإيمان بالرَّبِّ العلي
٢٦٤. وَمَلِكٍ وَكُتُبٍ مُنَزَّلَةٍ
ورُسُلٍ وأنبياء مُرْسَلَةٍ
٢٦٥. وَيَوْمَ بَعَثَ الْخَلْقَ ثُمَّ فِي الْقَدَرِ
فيما قَضَاهُ اللَّهُ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ
٢٦٦. فَرُسُلُ اللَّهِ جَمِيعًا تُوْمِنُ
بها ودُونَهَا فَلَيْسَ يُمَكِّنُ
٢٦٧. وَجُودُ الْإِيمَانِ وَبِالْإِيمَانِ
يَدْخُلُ مَنْ يُؤْمِنُ فِي الْجَنَانِ
٢٦٨. وَكَانَ أَيْضًا سَبَبًا لِلْمَغْفِرَةِ
وَالْفَوْزِ فِي الدُّنْيَا وَعِنْدَ الْآخِرَةِ
٢٦٩. وَسَبَبَ التَّحْصِيلِ لِلْهِدَايَةِ
وفي فَلَاحٍ مَا لَهُ مِنْ غَايَةٍ
٢٧٠. وَفِي سِوَاهُ أَحْبَطَ الرَّبُّ الْعَمَلَ
مِثْلَ الرَّمَادِ حِينَ قَالَ فِي الْمَثَلِ

التوحيد

٢٧١. فِي اللُّغَةِ التَّوْحِيدُ قَالُوا: وَحْدًا
تَوْحِيدًا الْمَصْدَرُ يَعْنِي وَاحِدًا
٢٧٢. جَعَلْتَهُ وَوَاحِدًا أَيُّ: مُنْفَرِدٌ
فَمَادَّةُ اللَّفْظِ عَلَى هَذَا تَرِدُ
٢٧٣. وَعَرَّفَ التَّوْحِيدَ أَهْلُ السُّنَّةِ
إِفْرَادُ خَالِقِ الْوَرَى ذِي الْمِنَّةِ
٢٧٤. بِفَعْلِهِ وَبِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ
وَحَقُّهُ الْوَاجِبِ مِنْ عِبَادَتِهِ
٢٧٥. وَمَا بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَعَلَى
إِثْبَاتِهَا وَنَفْيِ أَنْ تُمَثَّلَا
٢٧٦. أَمَّا لَدَى أَهْلِ الْخِلَافِ وَالْبِدْعِ
فَكُلُّ مَذْهَبٍ بِمَا فِيهِ قَبِيحٌ
٢٧٧. فَعَرَّفَ التَّوْحِيدَ أَهْلُ الْفَلَسَفَةِ
وَجُودٌ مُطْلَقٌ خَلَا عَنِ الصِّفَةِ

٢٧٨. لَيْسَ لَهُ مَاهِيَّةٌ كِي يَحْتَلِطُ بِلِ السُّلُوبِ وَالْإِضَافَاتِ فَقَطْ
٢٧٩. فَعَايَةُ الْإِلْحَادِ فِي الْإِيمَانِ مَا قَرَّرُوا وَمُنْتَهَى الْكُفْرَانِ
٢٨٠. وَذُو اتِّحَادٍ قَالَ إِنَّ الْحَقَّ وَأَنَّهُ عَيْنُ الْوُجُودِ كُلِّهِ
٢٨١. وَبَالِغَ الْجَهْمِيِّ فِي انْكَارِ جَمِيعِ مَا وُحِّدَ فِيهِ الْبَارِي
٢٨٢. وَسَمَّى مَا أَنْكَرَهُ تَوْحِيدًا وَكَانَ فِيهِ كَافِرًا عَنِيدًا
٢٨٣. وَعِنْدَ أَهْلِ قَدَرٍ مَا ذَكَرُوا قَدْ أَنْكَرُوا قُدْرَتَهُ وَأَنْكَرُوا
٢٨٤. عُمُومَ مَا لِلْكَائِنَاتِ قَدْ يَشَا وَالْمُتَأَخَّرُونَ عِنْدَهُمْ فَشَا
٢٨٥. إِحْقَاقَهُمْ مَا قَدْ تَبَنَّى الْجَهْمُ بِهِ فَصَارَ مَذْهَبًا خَلِيطًا مُشْتَبِهًا
٢٨٦. وَقَالُوا وَآمَنَّا بِلَا تَرْدِيدٍ وَنَحْنُ أَهْلُ الْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ
٢٨٧. وَقَالَ أَهْلُ الْجَبْرِ نَفْيُ فِعْلٍ عِبَادِهِ تَوْحِيدُهُ فِي الْأَصْلِ
٢٨٨. وَعِنْدَ أَهْلِ الرَّفِضِ مَنْ قَدْ اعْتَبَرَ أُمَّةَ الدِّينِ الْحَنِيفِ اثْنِي عَشَرَ
٢٨٩. فَهُوَ مُوَحَّدٌ وَلَا وَلَايَةَ لغيرِهِمْ قَطْ بِلَا نَهَايَةٍ

أقسام التوحيد عند أهل السنة

٢٩١. قَدْ جُعِلَ التَّوْحِيدُ فِي قِسْمَيْنِ أَوْ فِي ثَلَاثَةٍ فِي الْحَالِينِ
٢٩٢. لَيْسَ هُنَاكَ مِنْ تَنَافٍ حَصَلَا بَلْ لاعتباراتٍ بِهِ قَدْ جُعِلَا
٢٩٣. وَهُوَ بِالْإِسْتِقْرَا وَمِمَّنْ عَدَّهُ الظَّهْرِي وَالْحَافِظُ ابْنُ مَنْدَه

٢٩٤. فِي آخِرِينَ مِنْ أَيْمَةِ السَّلَفِ وَمَنْ تَعَاظَ الْعِلْمَ وَالْبَحْثَ عَرَفَ
٢٩٥. وَبَعْضُهُمْ أَضَافَ حَاكِمِيَهُ وَلَيْسَ فِيهِمَا قَالَهُ مَزِيَهُ
٢٩٦. فِي الَّذِي مَضَى بَدَا مُجْتَمَعًا وَبَعْضُهُمْ أَحَقَّ أَنْ يُتَابِعَا
٢٩٧. سَيِّدَ خَلْقِ اللَّهِ لَكِنْ أَيْضًا كَسَابِقِ إِذْ إِنَّ هَذَا فَرَضًا
٢٩٨. ثُمَّ الْأُلُوْهِيَّةُ قَدْ تَضَمَّنَا فِيهِ الرُّبُوبِيَّةَ وَالْعَكْسُ هُنَا
٢٩٩. مُسْتَلْزِمًا لَهُ وَأَيْضًا يَأْتِي هَذَانِ بِالْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
٣٠٠. وَنُطْقُ وَاحِدٍ فَذُو شُمُولٍ وَفِي اجْتِمَاعِهِمْ عَلَى التَّفْصِيلِ
٣٠١. وَالْمُتَكَلِّمُونَ يَجْعَلُونَهُ عَلَى ثَلَاثِ حِينٍ يَذْكُرُونَهُ
٣٠٢. تَوْحِيدُهُ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْفِعْلِ ثُمَّ قَرَرُوا فِي الذَّاتِ
٣٠٣. لَيْسَ لَهُ قَسِيمٌ أَوْ لَا جُزْءٌ لَهُ أَوْ بَعْضٌ وَهِيَ فِي الْكَلَامِ مُجْمَلَةٌ
٣٠٤. وَفِي الصِّفَاتِ لَا شَبِيهَ يُذَكَّرُ يَعْنُونَ فِيهِ نَفْيَ مَا يُقَرَّرُ
٣٠٥. مِنْ الصِّفَاتِ وَبَلَا دَلِيلٍ وَإِنَّمَا السَّعْيُ إِلَى التَّعْطِيلِ
٣٠٦. وَلَوْ نَفَوْا مِثْلًا لَدَى الْبَيَانِ لَوَافَقُوا طَرِيقَةَ الْقُرْآنِ
٣٠٧. إِذِ الشَّبِيهَ مُطْلَقًا لَا يُنْفَى وَالِاشْتِرَاكُ قَدْرُهُ لَا يَخْفَى
٣٠٨. وَوَاحِدٌ فِي الْفِعْلِ قَدْ عَنَى بِهِ مَعْنَى الرُّبُوبِيَّةِ عِنْدَ رَبِّهِ
٣٠٩. وَجَعَلُوهُ غَايَةَ التَّوْحِيدِ وَأَصْلَ خَلْقِ اللَّهِ لِلْعَبِيدِ
٣١٠. وَلَفْظَةُ الْإِلَهِ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ تُطْلَقُ لِلْقَادِرِ وَالْمُقْتَدِرِ
٣١١. عَلَى اخْتِرَاعِ قَوْلٍ: يَعْنِي الْحَقُّ وَالْقَوْلُ جَانِبٌ فِيهِ الْحَقُّ

٣١٢. فقد أَقَرَّ المشركونَ فيه
 ٣١٣. وَهُمْ على هذا الكلامِ أَغفلوا
 ٣١٤. وَقَسَمَ الصوفيَّةُ التَّوْحِيدَ في
 ٣١٥. أَوْلَهَا يَصِحُّ بِالْأَدِلَّةِ
 ٣١٦. وَالثَّانِ لِلْخَاصَّةِ وَالْإِثْبَاتِ
 ٣١٧. وَخَاصَّةُ الْخَاصَّةِ قَامَ بِالْقَدَمِ
 ٣١٨. فَالرَّبُّ عَبْدٌ ههنا وَالْعَبْدُ
 ٣١٩. وَمَا حَكُوهُ ههنا لَا أَصْلَ لَهُ
 ٣٢٠. وَالْأَوَّلُ الَّذِي دَعَا لَهُ الرُّسُلُ
 ٣٢١. وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ قَادِمَانِ سَلَكُ
 ٣٢٢. مِنْ جَنَسٍ مَا تَقُولُهُ التَّصَارِيُّ
 ٣٢٣. وَالْقَوْلُ يُشْبِهُ الَّذِي قَدْ قَالَهُ
 ٣٢٤. وَرَابِعًا زَادُوا عَلَيْهِ فِي الْأَثَرِ
 ٣٢٥. وَالتَّاسُ قَدْ تَعَلَّقُوا فِيهِمَا رُويَ
 ٣٢٦. مَعَ أَنَّهُ مِنْ مُثَبِّتِي الصِّفَاتِ
 ٣٢٧. ثُمَّ الْفَنَاءُ عِنْدَهُمْ عَنِ السَّوَى
 ٣٢٨. عَنِ الْإِرَادَاتِ أَوْ الشُّهُودِ
- بَلْ لَيْسَ مِنْ مُخَالَفٍ عَلَيْهِ
 مَعْنَى الْعُبُودِيَّةِ حَتَّى جَهِلُوا
 ثَلَاثَةً لِعَامَّةٍ مِنْهَا يَفِي
 وَهُوَ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْمِلَّةُ
 إِذَا بَدَتْ لَهُ الْمَكَشَفَاتُ
 أَيْ اتِّحَادُ الرَّبِّ بِالْخَلْقِ الْعَدَمِ
 رَبُّ تَعَالَى اللَّهُ فِيمَا عَدُّوا
 مِنْ سُنَّةٍ أَوْ آيَةٍ مُنَزَّلَةٍ
 قَدْ أَخْرَوْهُ - وَهُوَ أَعْلَى وَأَجَلُّ -
 لِلاتِّحَادِيَّةِ قِطْعًا دُونَ شَكِّ
 قَدْ شَابَهُوهُمْ ظَاهِرًا جِهَارًا
 رَوَافِضُ الْعَصْرِ مِنَ الْمَقَالَةِ
 أَخَصُّ مَا عِنْدَ الْخَوَاصِّ يُعْتَبَرُ
 مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الْإِمَامِ الْهَرَوِيِّ
 وَمِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ
 لَهُ مَرَاتِبٌ ثَلَاثٌ قَدْ حَوَى
 أَوْ يَفْنَى فِي اللَّهِ عَنِ الْوُجُودِ





الفصل الثاني

توحيد الربوبية





التعريف بتوحيد الربوبية وأسمائه

٣٢٩. الرَّبُّ لِلْمَالِكِ وَالْمُرِّي وَغَيْرِهِ لَيْسَ لغيرِ الرَّبِّ
٣٣٠. يُطْلَقُ إِلَّا أَنْ يُضَافَ فَإِذَا أَضْفَتْهُ جَازَ بِهِ رَبُّ كَذَا
٣٣١. ثُمَّ الرُّبُوبِيَّةُ إِفْرَادُ الصَّمَدِ بِفِعْلِهِ فَلَمْ يُشَارِكْهُ أَحَدٌ
٣٣٢. بِالْخَلْقِ وَالْمَلِكِ وَبِالتَّدْبِيرِ لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَشْهُورِ
٣٣٣. مَا مَرَّ وَالتَّوْحِيدُ الْإِعْتِقَادُ وَخَبَرِي عِلْمِي بِالْإِطْرَادِ
٣٣٤. يُعْلَمُ أَوْ مِنْ خَبَرٍ قَدْ عَرَفَهُ وَسُمِّيَ الْإِثْبَاتُ أَيْ وَالْمَعْرِفَةُ

الأدلة على توحيد الربوبية

٣٣٥. وبالربوبية مَنْ قَدْ آمَنَّا أَصْلِينَ ظَاهِرِينَ قَدْ تَضَمَّنَا
٣٣٦. وجودُ هذا الرَّبِّ ذِي الْجَلَالِ وَأَنَّهُ يُفَرِّدُ فِي الْأَفْعَالِ
٣٣٧. دَلِيلُ هَذَا الْأَصْلِ آيُ مَا اتَّخَذَ مِنْ وَلَدٍ إِذَا لَأْمَرُهُ نَفَذَ
٣٣٨. أدلة الوجود ليست مُحْصَرُ هُنَا بِالِاسْتِدْلَالِ أَوْ مَا يُنْظَرُ
٣٣٩. بَلْ هِيَ بِالْفِطْرَةِ مِمَّا اجْتَمَعَا عَلَيْهِ خَلْقُهُ لَذَا مَا سُمِعَا
٣٤٠. إنكارُ رَبَّنَا سِوَى عَنِ شِرْذِمَةٍ دَهْرِيَّةٍ قَلِيلَةٍ مُذَمَّمَةٍ
٣٤١. والاحتياجُ واللُّجُوءُ دَلَالًا عَلَى وَجُودِهِ وَأَنَّ الْعَقْلَا
٣٤٢. دَلَّ دَلِيلُ الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ لَهُ وَفِيهِ مِنْ مُقَدَّمَاتٍ حَاصِلَةٍ
٣٤٣. عَالَمَنَا مِنْ بَعْدِ أَنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ كَلَّمَهُ بِفِعْلِ بَيِّنٍ



٣٤٤. وَلَيْسَ ثَمَّ مُحَدَّثٌ إِلَّا حَدَثٌ
٣٤٥. بِالْحِسِّ وَالْعَقْلِ وَبِالضَّرُورَةِ
٣٤٦. وَالثَّانِ: بِالْإِحْكَامِ وَالِإِتْقَانِ
٣٤٧. فِي سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ اسْمَهُ نَطَقُ
٣٤٨. أَوْ الْعِنَايَةُ أَوْ التَّخْصِيصُ
٣٤٩. عَنِ ابْنِ رُشْدٍ وَعَنِ الْجَوْنِيِّ
٣٥٠. وَذَاكَ قَدْ قَامَا عَلَى أَمْرَيْنِ
٣٥١. قَدْ بَلَغَ الْغَايَةَ فِي الْإِتْقَانِ
٣٥٢. وَجُودَ مُبْدِعٍ لَهُ قَدْ أَتَقَنَهُ
٣٥٣. يَلِيهِ فِي الْأَنْفَسِ وَالتَّحَوُّلِ
٣٥٤. يَلِيهِ فِي الْآفَاقِ وَالْهِدَايَةِ
٣٥٥. حَتَّى الْبِهَائِمُ الَّتِي لَا تَعْرِفُ
٣٥٦. ثَالِثُهَا: آيَاتُ الْأَنْبِيَاءِ
٣٥٧. خَامِسُهَا الْعِلْمُ الْحَدِيثُ كَأَنَّا
٣٥٨. أَدِلَّةُ الْإِفْرَادِ لَيْسَتْ تُحْصَى
٣٥٩. وَالْمُتَكَلِّمُونَ قَرَّرُوهُ
٣٦٠. فَكَانَ مَا سَمَّوْهُ بِالتَّمَانِعِ
٣٦١. وَهُوَ دَلِيلُ التَّفْيِ لِلشَّرِيكِ
- بِمُحَدِّثٍ وَلَيْسَ خَارِجًا عَبَثُ
تُعْرِفُ تِلْكَ الْجَمْلُ الْمَذْكُورَةُ
وَقَدْ أَتَى فِي مُحْكَمِ الْقُرْآنِ
فَالْأَسْمُ قَدْ جَاءَ عَلَى هَذَا النَّسْقِ
وَفِيهِمَا عَنْ بَعْضِهِمْ نُصُوصُ
مُصَنِّفَيْنِ وَمُحَقِّقَيْنِ
بَأَنَّ هَذَا الْكُونَ دُونَ مَيْنِ
وَذَا فَيَسْتَوْجِبُ فِي الْأَذْهَانِ
وَأَحْكَمَ الْكُونَ بِخَلْقٍ أَحْسَنَهُ
وَالْإِنْتِقَالَ صَاعِدًا مِنْ نَازِلِ
لِكُلِّ مَخْلُوقٍ مِنَ الْبِدَايَةِ
قَدْ أَوْدَعَتْ هِدَايَةً لَا تُوصَفُ
رَابِعُهَا: إِجَابَةُ الدُّعَاءِ
فِي صُنْعِ خَلْقٍ فَائِقًا إِتْقَانًا
مِنْ كَثْرَةِ وَفِي الْكِتَابِ نَصًّا
مُجْتَهِدِينَ فِيهِ إِذْ أَبَدُوهُ
يَكُونُ بَيْنَ صَانِعٍ وَصَانِعِ
فِي الْخَلْقِ وَالْإِيجَادِ وَالتَّشْرِيكِ

٣٦٢. في صَرَفٍ مَا اسْتَحَقَّ كَيْفَ يُعْبَدُ سِوَاهُ وَهُوَ الْخَالِقُ الْمُنْفَرِدُ
 ٣٦٣. وَاسْتَنْطَقُوا آيَةَ ذِي الْآلَاءِ (لَوْ كَانَ فِيهِمَا) فِي الْأَنْبِيَاءِ
 ٣٦٤. وَالنَّاسُ لَا تَحْتَاجُهُ وَالْآيَةُ لَيْسَتْ دَلِيلًا فِيهِ بَلْ لَغَايَةُ
 ٣٦٥. وَلَيْسَ الْإِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَلْ فَطِنَ الْبَشَرَ إِنَّ قَدْرَهُ لَكَبِيرٌ ثُمَّ الْفَسَادُ بَعْدَ أَنْ قَدْ وُجِدَ

مظاهر الانحراف في توحيد الربوبية، والرد عليها إجمالاً

٣٦٦. وَمِنْ مَظَاهِيرِ انْحِرَافِ النَّاسِ فِي تَوْحِيدِهِمْ لِلْخَالِقِ الْمُتَّصِفِ
 ٣٦٧. إِنْكَارُ أَنْ يُوجَدَ مَنْ قَدْ خَلَقَا كَقَوْلِ فِرْعَوْنَ الَّذِي قَدْ غَرِقَا
 ٣٦٨. وَالثَّانِ: شِرْكٌ فِي الرُّبُوبِيَّةِ دَلٌّ إِبْثَاتُ فَاعِلٍ سِوَاهُ مُسْتَقِيلٌ
 ٣٦٩. فِي الْخَلْقِ أَوْ فِي الرِّزْقِ وَالتَّدْبِيرِ ثُمَّ الْمُخَالَفُونَ فِي الْمَشْهُورِ
 ٣٧٠. فَمِنْهُمْ الْمَجُوسُ وَالتَّصَارِيُّ وَهُمْ يَوْصَفُ رَبَّهُمْ حَيَارَى
 ٣٧١. قَالُوا بِذَاتِ الْوَاحِدِ الْقَيُّومِ ثَلَاثَةً تُعْرَفُ بِالْأَقْنُومِ
 ٣٧٢. وَفَسَّرُوا الْأَقْنُومَ بِالْخَوَاصِّ أَوْ الصِّفَاتِ أَوْ مِنْ الْأَشْخَاصِ
 ٣٧٣. فَلَا يَكَادُ اثْنَانِ يَذْكُرَانِ تَوَافُقًا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي
 ٣٧٤. وَمِنْهُمْ الدَّهْرِيَّةُ الْفَلَاسِفَةُ أَفْلَاكُهُمْ مِنْ تَسْعَةِ مُؤَلَّفَةٍ
 ٣٧٥. وَالتَّاسِعُ الْأَطْلَسُ قِيلَ ذَاكَ هُوَ الَّذِي يُجَرِّكُ الْأَفْلَاكَ
 ٣٧٦. فَجَعَلُوهُ مَبْدَأَ الْحَوَادِثِ كَأَنَّهُ الْمُحْدِثُ غَيْرُ الْحَادِثِ
 ٣٧٧. وَفِي أَنَاسٍ أَشْرَكُوا مِنَ الْعَرَبِ وَفَرَّقَ لَدَيْنَا قَدْ تَنْتَسِبُ



٣٧٨. مثلُ الغَلَاةِ مِنْ نَفَاةِ الْقَدَرِ وَمَنْ عَلَى التَّصَوُّفِ الْمُشْتَهَرِ
٣٧٩. وَعُدَّ مِنْهُمْ فِرْقَةُ الرِّوَافِضِ فَدَيْنُهُمْ يَكْتَضُ بِالتَّنَاقُضِ

الإلحاد والمراد به ، وصوره القديمة والمعاصرة، والرد عليها إجمالاً

٣٨٠. وَفُسِّرَ الْإِلْحَادُ بِالْعُدُولِ وَالْمِيلِ عَنْ شَيْءٍ فِي التَّفْصِيلِ
٣٨١. هَذَا الَّذِي عَمَّ بِمَعْنَى الْمُطْلَقِ وَالْعَكْسُ انْكَارُ وُجُودِ خَالِقِ
٣٨٢. قُوَّتِهِ نَفْيُ الْوُجُودِ أَبَدًا وَالْآخِرُ الْإِيمَانُ فِي أَنْ يَوْجَدَا
٣٨٣. وَلَمْ يَقُلْ بِالنَّفْيِ لِلْوُجُودِ لِرَبَّنَا مِنْ أَحَدٍ مَعَهُودِ
٣٨٤. وَيُمْكِنُ الْإِجْمَالُ فِي أَسْبَابِ مَا أَدَّى إِلَى ظُهُورِهِ مَا قَدْ نَمَّا
٣٨٥. مِنَ التَّنَاقُضَاتِ وَالتَّكْذِيبِ مَا بَيْنَ عِلْمِ الدِّينِ وَالتَّجْرِبِي
٣٨٦. وَبَيْنَ ذَيْنِ الْمَنْهَجَيْنِ وَكَذَا خَوْضَ رِجَالِ دِينِهِمْ وَهَكَذَا
٣٨٧. فِيهِ بَلَا عِلْمٍ وَلَا دَلِيلٍ وَلَا كَلَامٍ جَاءَ فِي الْإِنْجِيلِ
٣٨٨. وَفِي تَعَقُّبِ الطَّبِيعِيِّنَا مِنَ التَّصَارِي الْمُتَدَيِّنِينَ
٣٨٩. لِكِي يُوَافِقَ الَّذِي قَدْ وَرَدَا مَا اكْتَشَفُوا فِي الْكَوْنِ مِنْ عِلْمٍ بَدَا
٣٩٠. كَمَا حَكَى الْمِطْرَانُ جِيمْسُ فِيهِ فَقَالَ فِي الْأَرْضِ وَمَا تَحْوِيهِ
٣٩١. مِنْ قَبْلِ مِيلَادِ الْمَسِيحِ مُبَدَّعَهُ بِأَرْبَعِ الْأَلْفِ زِيدَتْ أَرْبَعَهُ
٣٩٢. وَفِي التَّنَاقُضَاتِ فِي الْإِنْجِيلِ بِحَيْثُ لَا يَرِقُّ إِلَى التَّنْزِيلِ
٣٩٣. وَارْتَكَزَ الْإِلْحَادُ فِي أَصْلَيْنِ النَّفْيِ لِابْتِدَاءِ هَذَا الْكَوْنِ



٣٩٤. يعني: بأنَّ الكونَ كانَ أَزْلاً
 ٣٩٥. أَوِ الطَّبيعَةُ وليسَ اللهُ
 ٣٩٦. وسَاعَدَ التَّولُّدُ الذَّاتِي عَلَى
 ٣٩٧. فقامَ فيها عَالِمٌ فَرْنَسِي
 ٣٩٨. مُبَسِّتِراً لها وما قد كَتَبَهُ
 ٣٩٩. أَوْ قُوَّةٌ فيها فإنَّ أَرادوا
 ٤٠٠. أَوْ قُوَّةٌ وراءَهُ لا تُعْلَمُ
 ٤٠١. هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ كُلَّ مَا تَرَى
 والقَوْلُ بالصُّدْفَةِ لَمَّا حَصَلَ
 هِيَ الَّتِي تَخْلُقُ مَا تَرَاهُ
 رَوَّاجٌ ما قد ذَكَرُوا بَيْنَ المَلا
 فَأَبْطَلَ القَوْلَ بِهَا بالكُفِّيسِ
 قَدْ أَنتَجَ الأُطْعِمَةَ المُعَلَّبَةَ
 ذَا الكونِ نَفْسَهُ فما أَجَادُوا
 قِيلَ نَعَمْ فَالْمَلِكُ المُعْظَمُ
 فِي الكونِ وَالَّذِي جَرَى حِينَ جَرَى

المراد بالفطرة وأدلتها

٤٠٢. الفِطْرَةُ الخَلْقَةُ والمَشْهُورُ فِي
 ٤٠٣. شَيْءٍ عَلَيْهِ خُلِقَ الإنسانُ
 ٤٠٤. وَسُنَّةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ
 ٤٠٥. وَالْعَقْلُ دَلٌّ إِنَّ خَلَقَ مِنْ مانِعٍ
 تَفْسِيرٍ معناها بِشَرْعِنَا الوُفَى
 مِنْ قُوَّةٍ فِي العِلْمِ والقُرْآنُ
 عَلَيْهِ والآلِ وَمِنْ والاهُ
 عَلَى اقْتِضَا الإسلامِ والشَّرَائِعِ

المراد بأخذ الميثاق وأدلته ، والرد على من خالف في ذلك إجمالاً

٤٠٦. والأَخْذُ للمِثْاقِ فِيهِ اِخْتَلَفُوا
 ٤٠٧. أَوْ أَخْرِجُوا وَنَطَقُوا مِنْ آدَمَ
 ٤٠٨. وَبَعْضُهُمْ قَالُ بِلا دَلِيلٍ
 هَلْ فِطْرَةُ التَّوْحِيدِ حَيْثُ عَرَفُوا
 والأَوَّلُ المَشْهُورُ عِنْدَ المُعْظَمِ
 حِكَاةٌ لِلتَّخْيِيلِ والتَّمْثِيلِ

٤٠٩. وَلَيْسَ عَنْ حَقِيقَةٍ قَدْ فَعَلَهُ وَهَذِهِ طَرِيقَةُ الْمُعْتَزَلَةِ

ثمرات توحيد الربوبية

٤١٠. نَتِيجَةُ التَّحْقِيقِ لِلتَّوْحِيدِ إِفْرَادُ رَبِّ الْعَرْشِ عَنْ نَدِيدِ

٤١١. ثُمَّ اجْتِنَابُ الشَّرِّكَ وَالتَّوَكُّلُ لِحَلِّبِ نَفْعٍ أَوْ لِضَرْرٍ يُدْفَعُ

٤١٢. ثُمَّ شُهُودُ الْعَبْدِ الْإِفْتِقَارَ لِلرَّبِّ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا

٤١٣. وَالْأَنْسُ بِاللَّهِ وَالْإِطْمِنَانُ كَأَنَّهُ قَدْ أُدْخِلَ الْجَنَانَ

٤١٤. وَالْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ وَالْحُبُّ وَذِي أَصُولُ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ وَالَّذِي

٤١٥. قَامَتْ بِهِ قَدْ اِمْتَلَأَ مِنَ الرِّضَا وَنَالَهُ الصَّبْرُ عَلَى مَا فِي الْقَضَا





الفصل الثالث

توحيد الأسماء والصفات



تعريف توحيد الأسماء والصفات

٤١٦. فَكُلُّ مَا قَدْ دَلَّ مِنْ صِفَاتِ كَمَالِهِ عَلَى خُصُوصِ الدَّاتِ
 ٤١٧. فَالاسْمُ ثُمَّ عَرَّفِ الصِّفَاتِ نَعَتْ كَمَالٍ قَائِمٍ فِي الدَّاتِ
 ٤١٨. حِينَئِذٍ تَوْحِيدُهُ أَنْ يُفْرَدَا إِلَهُنَا الْخَالِقُ فِي مَا وَرَدَا
 ٤١٩. فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ وَالتَّنْزِيلِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَعْطِيلٍ
 ٤٢٠. وَغَيْرِ تَكْيِيفٍ وَتَمَثِيلٍ وَلَا مُشَارِكٍ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا

أنواع الأدلة على توحيد الأسماء والصفات

٤٢١. الْعَقْلُ وَالْفِطْرَةُ وَالْقُرْآنُ وَسُنَّةُ النَّبِيِّ قَدْ أَبَانَا
 ٤٢٢. وَأَفْصَحُوا عَنْهُ بِلَا مَزِيدٍ بَأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ التَّوْحِيدِ

منهج أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته إجمالاً

٤٢٣. يُؤْخَذُ هَذَا الْبَابُ مِنْ تَنْزِيلِهِ وَمَا يَصِحُّ فِيهِ عَنْ رَسُولِهِ
 ٤٢٤. لَا يُتَجَاوَزُ الْكِتَابُ وَالْأَثَرُ قَطْعًا كَمَا عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ أَثَرُ
 ٤٢٥. وَفِي الَّذِي لَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِهِ كَالْجِسْمِ لَفْظُ عُدٍّ فِي الْمُشْتَبِهِ
 ٤٢٦. لَا يَثْبُوتُ وَلَا يَنْفَوُتُ لَكِنَّ مَعْنَاهُ فَيَبْحَثُونَهُ
 ٤٢٧. فَإِنْ عَلَى مَعْنَى صَحِيحٍ قَدْ وَقَعَ يُقْبَلُ وَلَكِنْ لَفْظُهُ قَدْ ابْتَدِعَ
 ٤٢٨. وَمِثْلُهُ مَعْنَاهُ فِي التَّعَرُّفِ فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ وَالتَّوَقُّفِ

٤٢٩. وَالْعَقْلُ قَدْ دَلَّ بِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
وَالْوَصْفَ مِنْ غَيْبِ الْإِلَهِ جَزْمًا
٤٣٠. يُدْرِكُ بِالْحَدِيثِ وَالْآيَاتِ
والتَّفْهِيمِ لِلصِّفَاتِ نَفْيِ الذَّاتِ
٤٣١. إِذْ لَيْسَ فِي تَصَوُّرَاتِ الْعَقْلِ
وَجُودُ ذَاتِ جُرَدَتْ فِي الْأَصْلِ
٤٣٢. عَنِ الصِّفَاتِ وَعَنِ الْأَسْمَاءِ
سُبْحَانَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِلَهِ
٤٣٣. وَالِاتِّفَاقُ بَيْنَ خَالِقِ الْوَرَى
وخلقه في الاسم والوصف جرى
٤٣٤. بَعْدَ اقْتِضَاءِ الْمُثَالَةِ
فَكُلُّ وَاحِدٍ وَمَا يَلِيْقُ لَهُ
٤٣٥. فَالرَّبُّ مَوْجُودٌ بِالِاتِّفَاقِ
وَالْعَبْدُ مَوْجُودٌ فِي الْإِطْلَاقِ
٤٣٦. لَيْسَ وَجُودُ الرَّبِّ مِثْلَ ذَاكَ
وَإِنْ يَكُنْ قَدْ وَقَعَ اشْتِرَاكَ
٤٣٧. بِحَسَبِ الْمَوْصُوفِ تُعَرَّفُ الصِّفَةُ
وَيُصْبِحُ اللَّائِقُ مِنْهُ عَرَفَهُ
٤٣٨. وَالسِّرُّ وَالتَّقْسِيمُ مِمَّا يُمَكِّنُ
لِصِحَّةِ اعْتِقَادِنَا يُبَيِّنُ

قواعد في أسماء الله تعالى

٤٣٩. وَهَهُنَا قَوَاعِدٌ تُذَكِّرُ فِي
أَسْمَاءِ رَبِّ الْعَرْشِ ذِي التَّلَظُّفِ
٤٤٠. فَكُلُّهَا حُسْنٌ وَمَعْنَى حُسْنٍ
قَدْ بَلَغَتْ غَايَةَ حُسْنِ الْمَعْنَى
٤٤١. تَكُونُ أَعْلَامًا عَلَى اعْتِبَارِ
دَلَالَةِ الْإِسْمِ لذاتِ الْبَارِي
٤٤٢. حِينَئِذٍ تُوصَفُ بِالْتَّرَادُفِ
عَلَى مُسَمًّى وَاحِدٍ مُتَّصِفٍ
٤٤٣. وَهِيَ صِفَاتٌ بِاعْتِبَارِ مَا لَهَا
مِنَ الْمَعَانِي الثَّابِتَاتِ كُلِّهَا
٤٤٤. تَبَايَنَتْ مِنْ جِهَةِ الْوَصْفِ فَقَطْ
وَالْقَوْلُ بِاشْتِرَاكِهَا لَفْظًا غَلَطٌ



٤٤٥. أَوْ مَنْ حَكِيَ بِأَنَّهَا أَعْلَامٌ
بَلَا دَلَالَةٍ بِهَا تُرَامُ
٤٤٦. تُعَدُّ تَوْقِيفِيَّةً مَسْطُورَةً
وَلَمْ تَكُنْ فِي عَدَدِ مَحْصُورَةٍ
٤٤٧. وَخَالَفَ ابْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلِسِيَّ
وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا رَأْيُهُ مُؤْتَسِي
٤٤٨. لَا يُوجِبُ اتِّفَاقُ تِلْكَ الْأَسْمَاءِ
تَمَآثُلًا يَحْصُلُ فِي الْمُسَمَّى
٤٤٩. فَالْحَيُّ لِلَّهِ وَلِلْإِنْسَانِ
وَذَانِ مَذْكُورَانِ فِي الْقُرْآنِ
٤٥٠. وَالْفِعْلُ وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ أَوْسَعُ
وَمَا تَضَمَّنَ انْتِقَاصًا يُمْنَعُ
٤٥١. أَسْمَاؤُهُ كَثِيرَةٌ وَمِنْ هُنَا
يَكُونُ مِنْهَا مُفْرَدًا مُقْتَرِنًا
٤٥٢. بغيرِهِ وَبَعْضُهَا لَمْ يُطْلَقِ
إِلَّا بِالِاقْتِرَانِ وَالتَّطَابُقِ
٤٥٣. كَالضَّارِ وَالْمَانِعِ فَالْكَمَالُ
بِالاجْتِمَاعِ بَيْنَهُمْ يُقَالُ
٤٥٤. وَهِيَ عَلَى الذَّاتِ وَمَا قَدْ وَافَقَهُ
مِنْ صِفَةٍ تَكُونُ بِالمُطَابَقَةِ
٤٥٥. كَخَالِقٍ لِلْخَلْقِ وَالتَّضَمُّنِ
لذَاتِهِ وَبِاللزومِ الْبَيِّنِ
٤٥٦. وَالْإِسْمُ فِيهِ الْوَصْفُ إِمَّا يَلْزَمُ
أَوْ لَا كَيْسَمْعُ الْوَرَى وَيَعْلَمُ
٤٥٧. فَيَثْبُتُ الْفِعْلُ لَهُ كَالْمَصْدَرِ
وَمَا يَكُونُ لَازِمًا لَمْ يَظْهَرْ

قواعد في صفات الله تعالى

٤٥٨. صِفَاتُ رَبِّي كُلُّهَا عَلَيْهِ
لَا نَقْصَ فِيهَا وَهِيَ تَوْقِيفِيَّةٌ
٤٥٩. وَبِأَنَّهَا أَوْسَعُ فِي التَّفْصِيلِ
مِنْ بَابِ الْأَسْمَاءِ فِي الدَّلِيلِ
٤٦٠. أَفْعَالُهُ لَا مُنْتَهَى لَهَا وَقَدْ
تَعَلَّقَ الْوَصْفُ بِهَا بِغَيْرِ حَدٍّ



٤٦١. كَالْبَطْشِ وَالْأَخْذِ وَالْإِثْبَاتِ
 ٤٦٢. فَلَا تَقُولُ: بَاطِشٌ وَأَخِذٌ
 ٤٦٣. وَهِيَ ثَبُوتِيَّةٌ أَوْ سَلْبِيَّةٌ
 ٤٦٤. فَالْتَفِي وَحْدَهُ إِذَا يُجَرَّدُ
 ٤٦٥. وَالْأَصْلُ فِي الْإِثْبَاتِ أَنْ تُفَصِّلَا
 ٤٦٦. مِنَ الصِّفَاتِ مَا يَكُونُ ذَاتِي
 ٤٦٧. مَا فِي مَشِيئَةِ الْإِلَهِ فَإِذَا
 ٤٦٨. لَازِمَةٌ لَهُ وَقَدْ تَكُونُ
 ٤٦٩. مِنْهُ إِلَى الْعَبْدِ كَوَصْفِ الْخَلْقِ
 ٤٧٠. وَالْقَوْلُ فِي بَعْضِ صِفَاتِ الْحَقِّ
 ٤٧١. وَالْقَوْلُ فِي الْإِثْبَاتِ لِلصِّفَاتِ
 ٤٧٢. وَظَاهِرُ الصِّفَاتِ مَا تَبَادَرَا
 ٤٧٣. وَفَقَ لِسَانِ الْعَرَبِ الْأَوَائِلِ
 ٤٧٤. عَلَيْهِ أَهْلُ الْفَنِّ وَالْبَلَاغَةِ
 ٤٧٥. ثُمَّ صِفَاتُ رَبِّنَا الْجَلِيلَةِ
 ٤٧٦. وَعِلْمُ مَعْنَاهَا بِهَا لَمْ يُجْهَلِ
 فَكُلُّهَا مِنْ صِفَةِ الرَّحْمَنِ
 إِذْ عِنْدَهُمْ فِي قَوْلِهَا مَاخِذٌ
 تَضَمَّنَتْ كَمَالَ ضِدِّ ذِيهِ
 لَيْسَ كَمَالًا فِيهِ حَيْثُ يُوجَدُ
 فِيهِ وَعِنْدَ التَّفْيِ نَنفِي مُجْمَلًا
 أَوْ كَانَ فِعْلِيًّا مِنَ الصِّفَاتِ
 يَشَاءُ وَيَفْعَلُهُ وَهَكَذَا
 ذَاتَ تَعَدٍّ حَيْثُ تَسْتَبِينُ
 لِمَنْ يَشَاءُ خَلَقَهُ وَالرَّزْقِ
 كَالْقَوْلِ فِي بَعْضِ بَغِيرِ فَرْقٍ
 كَالْقَوْلِ فِي إِثْبَاتِهِ لِلذَّاتِ
 مَعْنَاهُ فِي الذَّهْنِ عَلَى مَا ظَهَرَ
 وَهِيَ حَقِيقَةٌ بَلَا تَمَثَّلِ
 وَكَمْ تَرَى حَبْرًا قَدِ اسْتَسَاعَهُ
 فَبِعَتْبَارِ كَيْفِهَا مَجْهُولَةٌ
 بِالْعَقْلِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُنْزَلِ



مخالفات منهجية في توحيد الأسماء والصفات

٤٧٧. وَهَهُنَا بَعْضُ الْمَخَالَفَاتِ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
 ٤٧٨. كَمَسَلِكِ التَّحْرِيفِ وَالتَّعْطِيلِ لِلنَّصِّ وَالتَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ
 ٤٧٩. وَمَسَلِكِ التَّأْوِيلِ وَالتَّفْوِيضِ فِي بَعْضِ الَّذِي قِيلَ مِنَ الْمُخَالَفِ
 ٤٨٠. إِذْ بَعْضُهُ يَحُوزُ كَالْتَّأْوِيلِ إِنْ كَانَ قَدْ أُوِّلَ بِالذَّلِيلِ
 ٤٨١. وَهَكَذَا التَّفْوِيضُ لِلْكَيفِ يَصَحُّ وَهُوَ الَّذِي عَنِ الْأُثْمَةِ اتَّضَحَ

التَّحْرِيفُ

٤٨٢. وَعَرَفُوا التَّحْرِيفَ بِالتَّغْيِيرِ فِي لَفْظٍ وَمَعْنَى إِنْ يَكُنْ فِي الْمُصَحَفِ
 ٤٨٣. نَحْوِ اسْتَوَى اسْتَوَى أَوْ الْآثَارِ كَيَضَعُ الْجَبَّارُ أَيْ فِي النَّارِ
 ٤٨٤. فَكُلُّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْمُحَرَّمَ وَقَدْ تَبَنَّا أُولَئِكَ تَجَهُمُ
 ٤٨٥. وَمِنْهُ مَا يَكُونُ كُفْرًا فِيهِ أَوْ فِسْقًا أَوْ مَعْصِيَةً عَلَيْهِ
 ٤٨٦. وَالْوَصْفُ بِالتَّحْرِيفِ أَوْلَى وَأَدْلُ إِذْ فِي كَلَامِ رَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ

التَّعْطِيلُ

٤٨٧. وَعَرَفُوا التَّعْطِيلَ نَفْيَ لِلصِّفَةِ أَوْ أَنْ تَكُونَ ذَاتُهُ مُتَّصِفَةً
 ٤٨٨. بَحَيْثُ لَمْ تَقُمْ صِفَاتٌ فِيهِ بِزَعْمِهِمْ مِنْ جِهَةِ التَّنْزِيهِ
 ٤٨٩. وَحُكْمُ هَذَا النَّوْعِ حُكْمُ مَا مَضَى وَكَمِ إِمَامٍ كُفْرُهُمْ قَدْ ارْتَضَى



٤٩٠. أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِهَا ابْنُ دِرْهَمٍ ثم تلاه الجَهْمُ عند المُعْظِمِ
٤٩١. أَمَا جُدُورُهَا إِلَى الْيَهُودِ نُثِرَ فِي التَّوْرَةِ وَالتَّلْمُودِ

التكليف

٤٩٢. تَعَيَّنُ كُنْهِ الصِّفَةِ التَّكْيِيفُ جَوَابُ كَيْفَ يُقْصَدُ الْمُوصُوفُ
٤٩٣. نُزُولُهُ وَيَدُهُ وَقَدَمُهُ أَوْ اعْتِقَادُ أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُهُ
٤٩٤. جَوَابُ مَنْ يَسْأَلُ قَوْلُ مَالِكٍ وَشَيْخِهِ رُبْعَةٍ كَذَلِكَ
٤٩٥. وَالثَّانِ: أَنَّ الْقَوْلَ فِي الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي تَكْيِيفِهِ لِلذَّاتِ
٤٩٦. وَحُكْمُهُ مُحَرَّمٌ وَيَأْتُمُ لِأَنَّهُ يَقُولُ مَا لَا يَعْلَمُ

التمثيل

٤٩٧. إِبْثَاتٌ مِثْلٍ عَرَفُوا التَّمْثِيلَا لِلشَّيْءِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهُ قِيَلَا
٤٩٨. أَوَّلُ مَنْ أَثْبَتَهُ ابْنُ الْحَكَمِ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ غَيْرُ عَالِمٍ
٤٩٩. يُشَبَّهُ الْخَالِقُ بِالْمَخْلُوقِ وَالْعَكْسُ فِي الصِّفَاتِ وَالْحُقُوقِ
٥٠٠. وَمِثْلُهَا الْأَفْعَالُ كَالْفَلَّاسِفَةِ وَهُمْ طَوَائِفٌ وَلَيْسَتْ طَائِفَةٌ
٥٠١. وَحُكْمُهُ الْكُفْرُ وَفِي بَيَانِ سَبَبِ التَّكْذِيبِ لِلْقُرْآنِ
٥٠٢. وَالتَّنْفِي لِلتَّمْثِيلِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ نَفْيِ تَشْبِيهِ لِأَنَّ التَّقْلَا
٥٠٣. قَدْ جَاءَ فِيهِ وَحَاكَاهُ اللَّهُ وَأَيْضًا اللَّفْظُ بِهِ اشْتِبَاهُ
٥٠٤. وَالتَّنْفِي لِلتَّشْبِيهِ قَدْ يُؤَدِّي لِمَذْهَبِ التَّعْطِيلِ حَيْثُ يُرَدِّي



٥٠٥. واشتَهَرَ التَّمَثِيلُ فِي الْيَهُودِ وَعِنْدَ أَهْلِ وَحْدَةِ الْوُجُودِ

التَّأْوِيلُ

٥٠٦. وعرفوا التَّأْوِيلَ فِي مَعَانِي ثَلَاثَةٍ عِنْدَ ذَوِي الْإِتْقَانِ
 ٥٠٧. وَهَهُنَا الْمَرَادُ فِي الصَّحِيحِ أَنْ يَصْرِفَ الرَّاجِحَ لِلْمَرْجُوحِ
 ٥٠٨. لِمَا لَهُ دَلٌّ عَلَى مَا اسْتَعْمَلَهُ وَهُوَ الَّذِي قَالَتْ بِهِ الْمُعْتَزِلَةُ
 ٥٠٩. وَمَنْ نَحَى مِنْحَاهُمْ مِنَ الْفِرْقِ وَالتَّوَعُّ هَذَا فِيهِ بَاطِلٌ وَحَقٌّ
 ٥١٠. وَالثَّانِ فِي التَّفْسِيرِ فَالتَّأْوِيلُ يَعْنِي مَالَ الشَّيْءِ فِي الْخُصُولِ
 ٥١١. وَلِلصَّحِيحِ قَسَمُوا وَالْفَاسِدِ وَاسْتَعْمَلُوا الْفَاسِدَ فِي الْعَقَائِدِ
 ٥١٢. قَالُوا: اسْتَوَى اسْتَوَى وَأَبْدَوْا ذِكْرَهُ مِثْلَ الْيَهُودِ وَيَدُّ بِالْقُدْرَةِ
 ٥١٣. وَصَاحِبُ الْأَضْوَاءِ ثَالِثًا كُتِبَ بِحَيْثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ بِاللَّعِبِ

التَّفْوِيضُ

٥١٤. وَاللَّفْظُ عَنْ ظَاهِرِهِ لَوْ يُصْرِفُ بَلَا تَعَرُّضٍ لِمَا يَكْتَنِفُ
 ٥١٥. مِنْ مَعْنَى فَالتَّفْوِيضُ فِي الْمَشْهُورِ كَأَنَّهُ جَاءَ بَلَا تَفْسِيرِ
 ٥١٦. وَصَحْبُ هَذَا الْمَذْهَبِ الْمُجْهَلَةُ وَهَؤُلَاءِ فَارَقُوا الْمُؤَوَّلَةَ
 ٥١٧. وَطُنَّ أَنَّ أَهْلَ هَذَا أَسْلَمَ مِنَ الَّذِينَ أَوَّلُوا وَأَعْلَمَ
 ٥١٨. وَقَوْلُهُمْ مِنْ أَبْطَلَ الْبُطْلَانَ وَأَظْهَرَ الْفَسَادَ فِي الْأَدْيَانِ



معنى إحصاء أسماء الله الحسنَى

٥١٩. إحصاؤها: بالحِفْظِ، أو تصديقٍ، أو
 ٥٢٠. والأَصُوبُ الأَوَّلُ والبُخاري
 ٥٢١. واختَلَفَ النَّاسُ بَعْدَهَا وَلَمْ
 ٥٢٢. جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ
 ٥٢٣. والتَّوَوِي فِي شَرْحِهِ لِمُسْلِمٍ
 ٥٢٤. قِيلَ: وَمَعْنَى النَّصِّ إِحْصَاءُ الْعَدَدِ
 ٥٢٥. وَكَمْ إِمَامٍ عَالِمٍ قَدْ قَامَ فِي
 ٥٢٦. وَهَهُنَا أَسْوَاقُ بِالتَّتَابُعِ
 ٥٢٧. اللَّهُ وَالرَّحْمَنُ وَالرَّحِيمُ
 ٥٢٨. وَالْخَالِقُ الْبَارِيُّ وَالْمُصَوِّرُ
 ٥٢٩. وَالْمُؤْمِنُ الْمُهِمِّنُ الْخَلِيمُ
 ٥٣٠. وَالْقَابِضُ الْبَاسِطُ وَالْوَدُودُ
 ٥٣١. وَالْهَادِي الْمَجِيدُ وَهُوَ الْوَارِثُ
 ٥٣٢. وَالْعَدْلُ وَالْحَكِيمُ وَالْخَبِيرُ
 ٥٣٣. وَالْوَاحِدُ الْمَاجِدُ وَالْتَّوَّابُ
 ٥٣٤. وَالْمُقْسِطُ الْعَزِيزُ وَالْحَقُّ الْعَلِي
 ٥٣٥. وَالْأَوَّلُ الْمُقَدَّمُ الرَّؤُوفُ
- مَعْرِفَةٍ، أَوْ عَمَلٍ، كُلُّ حَكَا
 يَخْتَارُهُ لِظَاهِرِ الْأَخْبَارِ
 يَصَحَّ مَرْفُوعًا عَلَى مَا قَدْ جَزَمَ
 وَمِنْ أَكْبَرِ الْمُحَدِّثِينَ
 يَقُولُ: أُبْهِمْتُ كَالِاسْمِ الْأَعْظَمِ
 حَتَّى وَلَوْ سِوَاهُ قَطْعًا قَدْ وَرَدَ
 جَمَعَ الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي مُصَنَّفِ
 مَا قَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْجَامِعِ
 وَالْمَلِكُ الْقُدُّوسُ وَالْعَظِيمُ
 وَالْخَافِضُ الرَّافِعُ وَالْمُقْتَدِرُ
 وَالْحَكَمُ السَّلَامُ وَالْعَلِيمُ
 وَالضَّارُّ وَالنَّافِعُ وَالرَّشِيدُ
 وَالْمُغْنِي الْغَنِيِّ الْمُقِيتُ الْبَاعِثُ
 وَالْمُحْيِي الْمُمِيتُ وَالْكَبِيرُ
 وَالْوَاحِدُ الْغَفَّارُ وَالْوَهَّابُ
 وَالْمُحْصِي الْمُعِيدُ وَالْمُبْدِي الْوَلِيُّ
 وَالظَّاهِرُ الْبَاطِنُ وَاللَّطِيفُ

٥٣٦. وَالْوَالِي الرَّزَّاقُ وَالْجَبَّارُ: يَجْبِرُ قَلْبَ الْعَبْدِ. وَالْقَهَّارُ
٥٣٧. وَالْمُتَكَبِّرُ: الَّذِي يَلِيقُ لَهُ: سُبْحَانَ رَبِّي ذِي السَّما الْمُبَجَّلَةِ.
٥٣٨. وَالْبَاقِي الْفَتَّاحُ وَالْجَلِيلُ: وَالنُّورُ وَالْبَدِيعُ وَالْوَكِيلُ
٥٣٩. وَالصَّمَدُ الشَّهِيدُ وَالْحَسِيبُ: قَوِي الْكَرِيمُ وَالرَّقِيبُ
٥٤٠. وَالْقَادِرُ الْقَيُّومُ وَالْمَوْخِرُ: وَمَالِكُ الْمُلْكِ الْعَفْوَ الْآخِرُ
٥٤١. وَالْبَرُّ وَالْمُنْتَقِمُ الصَّبُورُ: وَالْمُتَعَالِي وَهُوَ الشَّكُورُ
٥٤٢. هُوَ الْمُعِزُّ وَالْمُذِلُّ الْجَامِعُ: هُوَ الْمُتَيْنُ وَالْحَفِيزُ الْمَانِعُ
٥٤٣. هُوَ الْحَمِيدُ وَهُوَ الْغَفُورُ: هُوَ السَّمِيعُ وَهُوَ الْبَصِيرُ
٥٤٤. وَالْحَيُّ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ: وَالْوَاسِعُ الْمُجِيبُ فِي الْخَتَامِ
٥٤٥. مَنْ أَحْصَى هَذِهِ كَمَا فِي السَّنَةِ: أَدْخَلَهُ رَبُّ الْعِبَادِ الْجَنَّةَ

ذَكَرَ بَعْضُ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ

٥٤٦. وَصِفَةُ الْحَيَاةِ وَالْيَدَيْنِ: وَبِالدَّلِيلِ كَانَتْ اِثْنَتَيْنِ
٥٤٧. وَغَضَبِ الرَّبِّ وَالِاسْتَوَاءِ: وَهَكَذَا الْعُلُوُّ فِي السَّمَاءِ
٥٤٨. عَلُوُّهُ بِالذَّاتِ وَالصِّفَاتِ: مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَتَأْوِيلَاتٍ
٥٤٩. وَصِفَةُ التُّزُولِ فِي غَيْرِ خَبَرٍ: وَرُؤْيَا الْبَارِي الْكَرِيمِ بِالنَّظَرِ
٥٥٠. جَاءَتْ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ دَلَالَةٍ: كَأَنَّهَا تَدْفَعُ الْاسْتِحَالَةَ
٥٥١. بِنَظَرٍ صَرَّحَ ثُمَّ قَدْ نَفَى: إِدْرَاكَهُ وَحَجْبُ أَعْدَاءٍ كَفَى

٥٥٢. وجاز أن يروه في المنام بحسب الصّلاح والمقام
٥٥٣. وصفة المَعِيّة اثنانِ عَمّت وخصّت في ذوي الإيمان
٥٥٤. وصفة الكلام والجُمهور قد أثبتوه وهُو المَنصور
٥٥٥. إذا يَشَا مَتَى يَشَا كيف يَشَا كسائر الصفات حُكْمُهُ فَشَا
٥٥٦. بالصّوت والحرف وليس بآثنا بحيثُ كالخلق وليس كآثنا
٥٥٧. من بعد أن ليس به يتّصف هذا الذي جرى عليه السّلف
٥٥٨. واختلف النَّاسُ ولن يَزالوا فصَحِبْ وحدة الوجود قالوا
٥٥٩. كُلُّ كلامٍ في الوجود يُعتَبَرُ كلامُهُ من كُفْرٍ أو سِحْرِ وشرِّ
٥٦٠. وُضِدَّه ومذهبُ الفلاسفَةِ يحكي ابنُ سينا قولَهُمْ إذ عَرَفَهُ
٥٦١. فَيُضْ وَقَدْ فاضَ مِنَ الفَعَالِ على نُفُوسٍ فاضلاتِ الحالِ
٥٦٢. والأشعريُّ وَهُوَ فِي التُّظَّارِ معنى وقد قام بذاتِ الباري
٥٦٣. ليس بقدرةٍ ولا مشيئةٍ لأنَّهُ يَحْدُثُ فِي البريئةِ
٥٦٤. وأنَّهُ ليسَ مِنَ المسموعِ وَهُوَ عِبَارَةٌ لَدَى الوقوعِ
٥٦٥. كذا ابنُ كُلاّبٍ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ وقالوا لا معنى فَقَطْ بل أربَعُهُ
٥٦٦. وَهُوَ حِكَايَةُ عَنِ القَدِيمِ فَرَّ مِنَ التمثيلِ فِي العمومِ
٥٦٧. وَتَجَلَّى كَرَامٍ كَأَهْلِ السُّنَّةِ يقولُ فِيهِ قَوْلُهُمْ لَكِنَّهُ
٥٦٨. فِي كُلِّ مَا يَحْكُونُهُ لَمْ يَرْكَنِ إِذْ قَالَ: كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ
٥٦٩. وَالسَّالِمِيُّونَ ككَلَابِيَّةٍ فِي أَصْلِهِمْ لَكِنْ لَهُمْ مَزْيَةٌ



٥٧٠. زَادُوا بَصَوْتٍ وَجَحْرَفٍ يَنْطِقُ وَبَعْضُهَا لِبَعْضِهَا لَا يَسْبِقُ
٥٧١. بَلْ هِيَ فِي الْكَلَامِ ذُو اقْتِرَانٍ فَالْبَاءُ وَالسَّيْنُ مَعًا فِي آنٍ
٥٧٢. وَلَمْ تَكُنْ مَعْدُومَةً فِيمَا غَبَرَ وَلَنْ تَكُونَ مِثْلَ سَمْعٍ وَبَصَرٍ
٥٧٣. وَتَشْهَدُ الْأَدِلَّةُ الْعَقْلِيَّةُ فَضْلًا عَنِ الْأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ
٥٧٤. بَطْلَانِ مَا فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي وَصْفِهِمْ كَلَامَ ذِي الْجَلَالِ
٥٧٥. وَصِفَةُ الْعِلْمِ الَّتِي تَبِينُ يَعْلَمُ مَا كَانَ وَمَا يَكُونُ
٥٧٦. وَفِي الَّذِي مَا كَانَ لَوْ قَدْ كَانَا كَيْفَ يَكُونُ حَالُهُ إِذْ بَانَا
٥٧٧. فَالْعِلْمُ فِي صِفَاتِ ذَاتِ الْبَارِي فِي الْعَقْلِ وَالْقُرْآنِ وَالْآثَارِ
٥٧٨. وَهَهُنَا قَدْ خَالَفَ الْفَلَاسِفَةُ فَقَرَّرُوا أَنَّ تَعَلُّقَ الصِّفَةِ
٥٧٩. بِالْكُلِّ لَا الْجُزْئِيِّ وَالَّذِي دَخَلَ تَحْتَ الزَّمَانِ مِنْ تَجَدُّدٍ حَصَلَ
٥٨٠. وَصَحْبُ هَذَا الْقَوْلِ لَوْ تَأَمَّلَهُ أَخْبَثُ مِنْ أَوَائِلِ الْمُعْتَزَلَةِ
٥٨١. وَالْأَشْعَرِي وَصَحْبُهُ كَالْأَمْدِيِّ قَالُوا: بِمَعْنَى قَائِمٍ وَزَائِدٍ
٥٨٢. لَيْسَ بِذِي تَجَدُّدٍ الْأَفْرَادِ وَوَاحِدٌ أَحَاطَ بِالْعِبَادِ

الإِلْحَادُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَمَعْنَاهُ وَصُورِهِ

٥٨٣. وَيَقَعُ الْإِلْحَادُ فِي الْآيَاتِ وَبَابِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
٥٨٤. كَمَنْ يُسَمَّى صَنَمًا بِأَسْمَا خَالِقِهَا وَالثَّانِي أَنْ تُسَمَّى
٥٨٥. بِاسْمٍ وَلَا يَلِيقُ الْاسْمُ فِيهِ كَمُوجِبٍ قَدْ أَطْلَقُوا عَلَيْهِ



٥٨٦. أو وصفه بالتقص والتعطيل
 ٥٨٧. أو يوصف الله بما لم يصف
 ٥٨٨. أمّا الذي يكون في الخليقة
 ٥٨٩. ينكر أن يخلقها الربّ الصمد
 ٥٩٠. أو أن تُضاف لسوى الخالق أو كجحد ما أوجب والتّمثيل
 لأنّه يُبنى على التّوقّف
 وإنّ أقرّ أنها مخلوقه
 وذا على التّولّد الدّاتيّ يُعدّ
 يُشرك غيره بها كما حكوا

ثمرات الإيمان بتوحيد الأسماء والصفات

٥٩١. توحيد الاسما والصفات يثمر
 ٥٩٢. معرفة الله وحسن الظنّ
 ٥٩٣. زيادة الإيمان والمحبّة
 ٥٩٤. وربّه يدعوا ولا يكون
 ٥٩٥. حينئذ تحقّق العبادة
 في قلب من آمن ما سيذكر
 به وأنّ غيره لن يغني
 خشيتُه سبحانه والرّهبة
 يحسّد أو ذا كبر يبين
 والفوز بالجنة والزيادة

أبرز الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة

في توحيد الأسماء والصفات والرد عليهم إجمالاً

٥٩٦. خالف أهل السنّة المشبّهة
 ٥٩٧. ذو الرّفص والغلو من الصّوفيّة
 ٥٩٨. لكن هؤلاء في تفسير
 ٥٩٩. هل المراد أنّه موجود
 ومن رأى التّعطيل كي يُزّهه
 يُشبّهونه وكراميّة
 جسميّة خُلف لدى الكثير
 بنفسه أو أنّه معدود

٦٠٠. مُرَكَّبًا وَالْأَوَّلَ الْمُخْتَارَ رَأَى أَبُو الْهَيْصَمِ وَالتُّظَارَ
٦٠١. لَذَاكَ مَنْ يَنْفُونَ لَفْظَ الْجِسْمِ لَيْسُوا يُكْفَرُونَهُمْ بِحُزْمِ
٦٠٢. وَالْأَشْعَرِيُّونَ بِالِاتِّفَاقِ صِفَاتُهُ سَبْعٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ
٦٠٣. حَيٌّ لَهُ الْكَلَامُ وَصَفًا وَالْبَصَرُ عِلْمٌ وَسَمْعٌ وَمُرِيدٌ مُقْتَدِرٌ
٦٠٤. وَبَعْضُهُمْ زَادَ الْبَقَاءَ وَالْقَدَمَ وَالْوَجْهَ وَالْعَيْنَيْنِ أَيْضًا وَالْقَدَمَ
٦٠٥. وَالْيَدَ وَالْإِصْبَعَ كَالْيَمِينِ وَالِاسْتَوَا وَصِفَةَ التَّكْوِينِ
٦٠٦. حَكَاهُ عَنْهُمْ صَاحِبُ الْمَوَاقِفِ مُؤَيَّدًا لَهَا عَلَى الْمُخَالِفِ
٦٠٧. وَقَبْلَهُمْ قَدْ رَأَتْ الْمُعْتَزِلَةُ نَفِيَّ جَمِيعِ وَصْفِهِ اللَّائِقِ لَهُ
٦٠٨. فِي طَبَقَاتِهِمْ حَكِي ابْنُ الْمُرْتَضَى إِجْمَاعُهُمْ وَكُلُّهُمْ قَدْ ارْتَضَى
٦٠٩. وَالْجَهْمُ - وَهُوَ الْجَهْمُ - حِينَ جَاءَ قَدْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ وَالْأَسْمَاءَ
٦١٠. فَلَا يُسَمِّي الْحَيَّ فِي الْجَوَازِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْمَجَازِ
٦١١. وَقَامَ أَيْضًا مَذْهَبُ الْفَلَّاسِفَةِ بِأَبْشَعِ التَّعْطِيلِ وَالْمُنَاكَفَةِ
٦١٢. فِيهَا قَوْصُفُ عَالِمِ الْغُيُوبِ فَبِالْإِضَافَةِ وَبِالسُّلُوبِ
٦١٣. ثُمَّ الْوُجُودُ الْمَطْلُوقُ الَّذِي اشْتَرَطَ بَقِيدِ الْإِطْلَاقِ لَهُ وَهُوَ شَطْطُ
٦١٤. فَإِنَّهُ فِي ذَهْنِهِمْ مَعْرُوفٌ وَعِنْدَهُمْ فَالْصِّفَةُ الْمَوْصُوفُ
٦١٥. وَهِيَ هِيَ الْأُخْرَى بِلَا افْتِرَاقٍ وَذَا فَبَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ
٦١٦. وَالْبَاطِنِيَّةُ الَّتِي تَقُولُ لَا يُوصَفُ بِالْوُجُودِ حَتَّى اسْتَعْمَلَا
٦١٧. بِقَوْلِ لَيْسَ أَيْسَا الْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْوُجُودِ عَنْهُ كِي لَا يَشْتَبِهَ

الجزء الثاني

الفصل الأول

توحيد الإلهية

تعريف توحيد الإلهية وأسمائه

٦١٨. مِنْ أَلِهَ اشْتَقَّ إِلَهُ وَقَرَأَ فِيهَا ابْنُ عَبَّاسٍ فِي الشَّرْعِ جَرَأَ
٦١٩. إِفْرَادُ رَبِّ الْعَرْشِ بِالْعِبَادَةِ وَالْعَمَلِ سُمِّيَ وَالْإِرَادَةُ
٦٢٠. كَذَا الْإِلَهِيَّةُ حَيْثُ يُنْسَبُ لَهُ وَمِنْهَا: قَصْدُهُ وَالطَّلَبُ

علاقة توحيد الإلهية بالشهادتين

٦٢١. عِلَاقَةُ التَّوْحِيدِ بِالشَّهَادَةِ نَفْيُ فِئْبَاتٍ قَدْ اسْتَفَادَهُ
٦٢٢. فَمَنْ أَقَرَّ بِاتِّبَاعِهِ النَّبِيِّ أَقَرَّ بِالْقَصْدِ لَهُ وَالطَّلَبِ

لوازم الإيمان بتوحيد الإلهية

٦٢٣. يَلْزَمُ مَنْ وَحَّدَ بِالْعِبَادَةِ وَعَبَدَ الرَّبَّ بِمَا أَرَادَهُ
٦٢٤. تَوْحِيدُهُ بِالْخَلْقِ وَالْأَفْعَالِ وَمَا لَهُ مِنْ صِفَةِ الْكَمَالِ
٦٢٥. وَمَا يَلِي هَذَا مِنَ الْأَرْكَانِ سَوَالُ جَبْرِيلَ عَنِ الْإِيمَانِ
٦٢٦. وَفِعْلُهُ الدَّائِمَ لِلْمَأْمُورِ مُبْتَعِدًا فِيهِ عَنِ الْمَحْظُورِ
٦٢٧. وَمِنْهُ: تَحْكِيمُ شَرِيعَةِ النَّبِيِّ وَمَا بِهِ يَخْلُصُ مِنَ شَوَائِبِ

الأدلة على توحيد الألوهية

٦٢٨. قَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَوَصَفَهُ غَايَةَ خَلْقٍ كُلِّ مَنْ قَدْ كَلَّفَهُ
٦٢٩. وَأَنَّهُ أَرْسَلَ فِيهِ الرُّسُلَا وَمَعَهُمْ كُتُبُهُ قَدْ أَنْزَلَا

٦٣٠. وَعِظْهُ الثَّوَابَ لِلْمُجِيبِ لَهُ وَمَنْ أَنْكَرَ لِلتَّعْذِيبِ

أهمية توحيد الألوهية ، وفضائله ، ومكانته في دعوة الأنبياء والمرسلين

٦٣١. تَحْقِيقُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَغَايَةُ الْخَلْقِ الَّذِي أَبْدَاهُ
٦٣٢. وَحَقُّ رَبِّنَا وَأَنَّ الْعَبْدَ يَحْتَاجُهُ بِحَيْثُ لَنْ يُعَدَّ
٦٣٣. كَثْرَةُ مَا يَحْتَاجُ لِلتَّوْحِيدِ وَأَنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الْعَبِيدِ
٦٣٤. وَمِنْ جَمِيعِ خَلْقِهِ تَحَرَّرًا وَلَيْسَ يَرْجُو غَيْرَهُ لَوْ ظَهَرَ
٦٣٥. وَفَضْلُهُ فَسَبَبُ الدُّخُولِ لِحَنَّةِ الْخُلْدِ مِنَ الْجَلِيلِ
٦٣٦. وَسَبَبُ التَّجَاةِ وَالْغُفْرَانِ وَالْإِهْتِدَاءِ وَالْأَمْنِ فِي الْأُوطَانِ
٦٣٧. وَفِي قَبُولِ عَمَلِ الَّذِي عَمِلَ عَلَيْهِ قَدْ تَوَقَّفَ الَّذِي حَصَلَ
٦٣٨. أَوَّلُ مَا يُدْعَى لَهُ فِي الدِّينِ وَالْوَاجِبُ الْأَوَّلُ عَنْ يَقِينِ

أول واجب على المكلف

٦٣٩. أَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبِيدِ أَنْ يَنْطِقُوا شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ
٦٤٠. وَالْمُتَكَلِّمُونَ قَالُوا عِدَّةً مَعْرِفَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ
٦٤١. فَلِأَشْعَرِي قَالَ بِهِ وَالْأَكْثَرُ وَأَهْلُ الْإِعْتِزَالِ قَالُوا النَّظَرُ
٦٤٢. أَوْ قَصْدُهُ إِلَيْهِ أَوْ أَوَّلُ مَا يُعَدُّ جُزْءًا مِنْهُ حِينَ عُلِمَا
٦٤٣. أَوْ أَنَّهُ الشَّكُّ بِذِي الْأَلَاءِ وَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ الْجَبَّائِ
٦٤٤. وَنَسَبُ الشَّكِّ ابْنُ حَزْمٍ فِي الْفِصْلِ لِأَشْعَرِي وَصَحِّهِ وَقَدْ ذَهَلَ

أَصَالَةُ التَّوْحِيدِ وَطَرَوْهُ الشُّرْكُ

٦٤٥. قَدْ ثَبَتَتْ أَصَالَةُ التَّوْحِيدِ فَالشُّرْكُ طَارِيءٌ عَلَى الْعَبِيدِ
 ٦٤٦. فَأَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ نُوحًا وَكَانَ فِيهِمْ صَابِرًا نَصُوحًا
 ٦٤٧. فَعَاشَ مَا عَاشَ الَّذِي قَدْ قَدَّرَهُ فَأَغْرَقَ اللَّهُ جَمِيعَ الْكَافِرَةِ
 ٦٤٨. أَوَّلَ مَنْ فِي الْعَرَبِ قَدْ أَذَاعَهُ ابْنُ لُحَيٍّ وَهُوَ مِنْ خُزَاعَةَ
 ٦٤٩. رَأَاهُ سَيِّدُ الْوَرَى يَجْرُ قَصَبُهُ فِي النَّارِ لَا يُسَرُّ
 ٦٥٠. وَبَعْدَ ضَعْفٍ فِي بَنِي الْعَبَّاسِ قَامَ الْعَبِيدِيُّونَ شَرُّ النَّاسِ
 ٦٥١. فَنَشَرُوا الشُّرْكَ وَأَنْوَعَ الْبِدْعَ وَشَرُّهُمْ مِنْ أَعْظَمِ الَّذِي وَقَعَ

عِلَاقَةُ تَوْحِيدِ الْإِلَهِيَّةِ بِالرَّبُوبِيَّةِ وَالْعَكْسِ

٦٥٢. وَقَدْ تَضَمَّنَ الرَّبُوبِيَّةَ فِي تَوْحِيدِهِ وَعِنْدَ عَكْسِهِ يَفِي
 ٦٥٣. أَلْزَمَهُ حِينَئِذٍ إِفْرَادَهُ بِكُلِّ مَا يُعَدُّ فِي الْعِبَادَةِ

الْعِبَادَةُ: تَعْرِيفُهَا، وَشُرُوطُهَا صَحَّتُهَا، وَأَنْوَاعُهَا

٦٥٤. أَصْلُ الْعِبَادِيَّةِ لِلَّهِ الْعَلِيِّ تَكُونُ فِي الْخُضُوعِ وَالتَّذَلُّلِ
 ٦٥٥. فَإِنْ أُريدَ الْمُتَعَبَّدُ بِهِ فَحَدُّهُ فِي ذَاكَ لَمْ يَشْتَبِهْ
 ٦٥٦. اسْمٌ لِمَا يُحِبُّهُ الْإِلَهُ مِنْ قَوْلٍ أَوْ مِنْ عَمَلٍ يَرْضَاهُ
 ٦٥٧. وَإِنْ أُريدَ مِنْهُ مَا تُعْبَدُ فَهُوَ بِفِعْلِ أَمْرِ رَبِّي أَبَدًا
 ٦٥٨. وَالشَّرْطُ فِي صَحَّتِهَا الْإِخْلَاصُ وَالِاتِّبَاعُ وَهُمَا الْخَلَاصُ

٦٥٩. ثُمَّ الْعِبَادِيَّةُ لِلْعُمُومِ قَهْرًا لِمُلْكِ الْخَالِقِ الْعَظِيمِ
 ٦٦٠. وَأَنْ تَخْصَّ وَهِيَ الْمُرَادُ مِنْ حَيْثُ مَا أُطْلِقَتِ الْعِبَادُ
 ٦٦١. مَنْ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَوَحَّدُوا طَرِيقَ أَخِذِ الدِّينِ حِينَ عَبَدُوا

الجمع بين المحبة والخوف والرجاء، وحكم الإفراط أو التفريط في أحدها

٦٦٢. وَأَنْ يَكُونَ اجْتَنَبَ التَّوَاهِي حُبًّا وَخَوْفًا وَرَجًّا لِلَّهِ
 ٦٦٣. وَهَذِهِ أَرْكَانُهَا فَإِنْ أَخْلُ بَعْضُهَا فِدْيُهُ فِيهِ أَقْلُ
 ٦٦٤. وَالْخَوْفُ وَالرَّجَاءُ فِي السَّوَاءِ أَوْ غُلِبَ الْخَوْفُ عَلَى الرَّجَاءِ
 ٦٦٥. وَقَدْ حَكَاهُ بَعْضُ أَهْلِ الشَّانِ عَنِ الْفُضَيْلِ وَعَنِ الدَّارَانِي
 ٦٦٦. أَوْ عَكْسُهُ أَوْ لِلْمَرِيضِ يَرْجُو وَالْخَوْفُ لِلصَّحِيحِ حَيْثُ يَنْجُو
 ٦٦٧. أَوْ أَنَّ هَذَا بِاخْتِلَافِ النَّاسِ يَجْرِي وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ قِيَاسِ

الدعاء؛ تعريفه، وأقسامه وحكمه، وفضله، وشروطه، وآدابه،

وأسباب إجابته وموانعها، ومذاهب الناس في تأثير الدعاء

وبيان الحق في ذلك

٦٦٨. ثُمَّ سَوَّلَ الرَّبُّ جَلَّ وَعَلَا فِي جَلْبِ نَفْعٍ أَوْ لِيُدْفَعَ الْبَلَا
 ٦٦٩. هَذَا يُسَمَّى بِدُعَاءِ الْمَسْأَلَةِ أَمَّا دُعَا عِبَادَةٍ قَدْ جَعَلَهُ
 ٦٧٠. عِبَادَةَ اللَّهِ بِالَاتِّبَاعِ لَشَرْعِهِ وَعَدَمِ ابْتِدَاعِ
 ٦٧١. وَحُكْمُ أَنْ يَسْأَلَ قَدْ اسْتُحِبَّ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ وَقِيلَ بَلْ يَجِبُ

٦٧٢. وَلِلدُّعَا فُضَائِلٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا هُوَ الْعِبَادَةُ الْمَذْكُورَةُ
٦٧٣. فِي غَافِرٍ وَجَاءَ أَنَّ أَكْرَمَا شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ الدُّعَا وَأَعْظَمَا
٦٧٤. وَوَعْدَ الدَّاعِي أَنَّ يُقَرَّبَهُ وَجَاءَ أَنَّ تَرْكَهُ قَدْ أَغْضَبَهُ
٦٧٥. وَإِنَّ مِنْ فُضَائِلِ الدُّعَاءِ ذِكْرَ صِرَاعِهِ مَعَ الْقَضَاءِ
٦٧٦. وَلَا يَرُدُّهُ سِوَاهُ فِي الْأَثَرِ فَكُنْ بِهِ مِنْ حِكْمَةٍ وَمِنْ عِبَرٍ
٦٧٧. شُرُوطُهُ: الْإِخْلَاصُ لِلْمُعْظَمِ وَحِرْصُهُ فِي مَشْرَبٍ وَمَطْعَمٍ
٦٧٨. وَمَلْبَسٍ عَلَى الْحَلَالِ وَإِذَا دَعَاهُ كَانَ مُوقِنًا أَنْ يَأْخُذَا
٦٧٩. مَا قَدْ دَعَاهُ وَحُضُورُ الْقَلْبِ وَالْعَزْمُ فِي سُؤَالِهِ لِلرَّبِّ
٦٨٠. وَكَانَ قَدْ خَلَا مِنَ التَّائِبِ وَمِنْ قَطِيعَةٍ لَوْصَلِ الرَّحِمِ
٦٨١. آدَابُهُ كَثِيرَةٌ وَعِدَّةٌ يَدْعُو فِي حَالِ الرَّخَا وَالشَّدَّةِ
٦٨٢. مُسْتَفْتَحًا بِالْحَمْدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ كَامِلِ الصِّفَاتِ
٦٨٣. يَخْفُضُ صَوْتَهُ بِلا صِيَاحٍ تَضَرُّعًا لَهُ مَعَ الْإِلْحَاجِ
٦٨٤. وَلِيَتَوَسَّلَ بِاسْمِ ذِي التَّلَطُّفِ مِنْ غَيْرِ سَجْعٍ فِيهِ أَوْ تَكْلُفٍ
٦٨٥. يَدْعُو ثَلَاثًا يَرْفَعُ الْيَدَيْنِ إِلَّا بِمَوْضِعٍ وَمَوْضِعَيْنِ
٦٨٦. مُسْتَقْبِلًا لِقَبْلَةِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَهُ الْوُضُوءَ فِيهِ يَأْتِي
٦٨٧. يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ وَبِالذِي وَرَدَ وَمِنْ جَوَامِعِ الدُّعَاءِ مَا عُهِدَ
٦٨٨. وَلَا يُحْجَرُ وَاسِعًا أَوْ يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ وَلِيَخْضَعَ
٦٨٩. وَإِنْ أَتَى الَّذِي مَضَى مَا أَمَكَّنَهُ فَلْيُظْهِرِ افْتِقَارَهُ وَالْمَسْكَنَةَ

٦٩٠. وَلَيَنْظُرْ بَيْنَ يَدَيْهِ شَاكِيَا
٦٩١. فَاللَّهُ يَسْتَجِيبُ مَا لَمْ يَعْجَلِ
٦٩٢. إِذْ إِنَّهُ مِنَ أَكْثَرِ الْأَسْبَابِ
٦٩٣. مَنْفَعَةٍ لِمَنْ دَعَاهُ عَائِدَةً
٦٩٤. مِنْهُمْ ذُووُ الْفَلَسَفَةِ الرَّدِيَّةِ
٦٩٥. فَقَالُوا: لَوْ قَدَّرَ لَا نَحْتَاجُ لَهُ
وَذَا كِرًا حَاجَتَهُ وَبَاكِيًا
وَيَتْرُكُ الدُّعَاءَ كَالْمُبَحَّلِ
لَدَفَعَ مَا ضَرَّ وَلَا اسْتَجْلَابِ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ بَلْ لَا فَائِدَةَ
وَمِثْلُهُمْ غَالِيَةُ الصُّوفِيَّةِ
أَوْ لَمْ يُقَدِّرْ لَمْ تُفِدْنَا الْمَسْأَلَةَ

معنى لا إله إلا الله، وأركانها، وشروطها، ونواقضها

٦٩٦. وَقَوْلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٦٩٧. وَبَعْدَهَا تُثَبِّتُ لِلَّهِ الْعَلِيَّ
٦٩٨. تَقْدِيرُهُ حَقٌّ وَصَحَّحُوا بِحَقِّ
٦٩٩. وَقِيلَ مَوْجُودٌ هُوَ الْمَحْذُوفُ
٧٠٠. وَذَانِ قَوْلَانِ مُضَعَّفَانِ
٧٠١. وَالْمُتَكَلِّمُونَ عَنْدهُمْ فَشَا
٧٠٢. وَهُوَ يُخَالِفُ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ
٧٠٣. أَرْكَانُهَا: النَّفْيُ مَعَ الْإِثْبَاتِ
٧٠٤. كَانَتْ بِالْإِسْتِقْرَاءِ تَسْتَبِينُ
٧٠٥. وَالصِّدْقُ وَالْمَحَبَّةُ الْقَبُولُ
تَنْفِي الْأَوْهْيَةِ مَا سِوَاهُ
وَالْخَبَرُ الْمَحْذُوفُ فِي الْقَوْلِ الْجَلِيِّ
وَيَكْثُرُ الْأَوَّلُ عِنْدَ مَنْ نَطَقَ
أَوْ لَيْسَ ثُمَّ خَبَرَ مَوْصُوفُ
كَمَا حَكَاهُ فِيهِ أَهْلُ الشَّانِ
بِقَادِرٍ عَلَى اخْتِرَاعِ مَا يَشَاءُ
وَوَاقِعِ النَّاسِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ
ثُمَّ شُرُوطُهَا كَمَا سَتَانِي
الْعِلْمُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْيَقِينُ
وَالْإِنْقِيَادُ وَالَّذِي يَقُولُ



٧٠٦. ثَامِنُهَا الْكُفْرُ بِمَا قَدْ عُبِدَا
 ٧٠٧. مَرَاتِبُ الشَّهَادَتَيْنِ تُعْلَمُ
 ٧٠٨. ثَالِثُهَا الْإِعْلَامُ فَلِإِلْزَامِ
 ٧٠٩. مَنْ قَالَهَا نَالَ شِفَاعَةَ النَّبِيِّ
 ٧١٠. وَأَنَّهَا أَفْضَلُ مَا قَدْ قَالَه
 ٧١١. وَتُنَجِّي أَهْلَهَا مِنَ النَّيِّرَانِ
 ٧١٢. وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِذْ تُرْجَحُ
 ٧١٣. إِنْ قَالَهَا يَعْرِفُ مَا مَعْنَاهَا
 نَقُولُ إِنَّ الْكُفْرَ رُكْنٌ عَهْدَا
 الْعِلْمُ ثُمَّ بَعْدَهُ التَّكَلُّمُ
 هَذَا الَّذِي قَالَ بِهِ الْأَعْلَامُ
 وَأَفْضَلُ الذِّكْرِ وَأَعْلَى الشُّعْبِ
 الْأَنْبِيَا وَصَاحِبُ الرِّسَالَةِ
 ثُمَّ مَالَهُ إِلَى الْجِنَانِ
 صَحَائِفَ الذُّنُوبِ ثُمَّ تَمَسَحُ
 وَكَانَ عَامِلًا بِمُقْتَضَاهَا

نَوَاقِضُ كَلِمَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

٧١٤. نَوَاقِضُ التَّوْحِيدِ لَا تَنْحَصِرُ
 ٧١٥. وَإِنَّمَا الضَّابِطُ فِي اتِّبَاعِ
 ٧١٦. فَإِنْ عَلَيْهِ ظَهَرَ الدَّلِيلُ
 ٧١٧. وَاقْتَبَسَ الْمُجَدِّدُ التَّمِيمِ
 ٧١٨. الشِّرْكَ فِي عِبَادَةِ الْإِلَهِ
 ٧١٩. وَسَائِطُ يَسْأَلُ أَوْ يَدْعُوهُمْ
 ٧٢٠. مَنْ لَمْ يُكْفِّرِ الَّذِينَ أَشْرَكُوا
 ٧٢١. أَوْ كَانَ قَدْ صَحَّحَ دِينَهُمْ كَفَرَ
 فِي عَدَدٍ مُعَيَّنٍ بَلْ تَكْثُرُ
 كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعِ
 فَمَا لِمَنْ نَارَعَهُ تَعْوِيلُ
 عَشْرًا تَهُمُّ النَّاسَ فِي الْعُمُومِ
 أَوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ
 أَوْ مُتَوَكَّلًا إِذَنْ عَلَيْهِمْ
 أَوْ كَانَ فِي مَا كَفَرُوا يُشَكِّكُ
 أَوْ اعْتَقَادُ أَنَّهُ مِثْلُ الْخَضِرِ



٧٢٢. يَسَّعُهُ الْخُرُوجُ عَنْ مُحَمَّدٍ
وَشَرَعِهِ فَكَفَرَ هَذَا اعْتَقِدِ
٧٢٣. أَوْ أَنَّ غَيْرَ هَذِي سَيِّدِ الْوَرَى
أَحْسَنُ أَوْ أَكْمَلُ مِنْهُ كَفَرَا
٧٢٤. وَمَنْ لَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ
يَسْتَهْزِي أَوْ يُبْغِضُ وَالتَّنْزِيلُ
٧٢٥. وَمَنْ لِحَرْبِ الْمُسْلِمِينَ ظَاهَرَا
عَلَى الَّذِينَ أَسْلَمُوا فَكَفَرَا
٧٢٦. وَالسَّحَرُ مَنْ يَفْعَلُهُ وَالرَّاضِي
وَالنَّاقِضُ الْأَخِيرُ فِي الْإِعْرَاضِ
٧٢٧. عَنْ دِينَ رَبِّ الْعَرْشِ فِي التَّعَلُّمِ
يَعِيشُ فِي لَيْلٍ بِهِمٍ مُظْلِمٍ
٧٢٨. وَالْحُكْمُ عَمَّ كُلِّ مَنْ أَبْدَاهُ
وَاسْتَنْتَنَ مَنْ أَكْرَاهُ لَا سِوَاهُ





الفصل الثاني

الشَّرْكَ



تعريف الشُّرك

٧٢٩. الشُّرْكُ شَرْعًا كَاسْمِهِ التَّشْرِيكُ مَعَ
 ٧٣٠. مِنْ عَبْدِهِ فِي حَقِّهِ وَالذَّاتِ
 ٧٣١. وَالشُّرْكُ قَدْ يَكُونُ شِرْكًَا أَكْبَرًا
 ٧٣٢. وَالثَّلَاثُ الْحَفِي وَبَعْضُ النَّاسِ
 ٧٣٣. وَكَانَ فِي هَذَيْنِ نَوْعُهُ جَرَى
 ٧٣٤. فَقَالَ: أَنْ تَجْعَلَ فِي الْعِبَادِ
 ٧٣٥. فِي الْقَوْلِ كَالدُّعَاءِ أَوْ فِي الْعَمَلِ
 ٧٣٦. وَحُكْمُهُ: الْكُفْرُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ
 ٧٣٧. فَاعِلُهُ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ
 ٧٣٨. بِالْجَهْلِ إِذْ تَقُومُ بِالْقُرْآنِ
 ٧٣٩. وَعَرَفُوا الْأَصْغَرَ مَا سَمَّاهُ
 ٧٤٠. دَرَجَةَ الْأَكْبَرِ إِذْ لَمْ يُوصَفِ
 ٧٤١. وَهُوَ مِنَ النَّصِّ الصَّرِيحِ ظَهَرًا
 ٧٤٢. وَفَهُمُ أَصْحَابُ التَّبَيُّ مِنْهُ
 ٧٤٣. وَمِنْ سِيَاقِهِ وَنَصِّ آخِرِ
 ٧٤٤. وَمِنْهُ أَنَّ مَنْ يَقُومُ عِنْدَهُ
 ٧٤٥. مَعَ نَفْيِ أَنْ يُوصَفَ بِالْإِيمَانِ
- رَبِّ الْعِبَادِ غَيْرُهُ كَيْفَ وَقَعَ
 أَوْ كَانَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ
 يَنْقُلُ عَنْ مِلَّتِنَا أَوْ أَصْغَرًا
 أَفْرَدَهُ خَوْفًا مِنَ التَّبَاسِ
 وَعَرَّفَ الْأَكْبَرَ سَيِّدُ الْوَرَى
 نِدًّا لِرَبِّنَا فِي الْإِعْتِقَادِ
 وَالْإِعْتِقَادِ لَوْحَلَا مِنْ عَمَلِ
 إِلَّا بِتَوْبَةٍ وَلَيْسَ يُعْذَرُ
 قُلْتُ: وَنَفْيُ الْعُذْرِ فِيهِ أَوْجَهُ
 وَبِحَدِيثِ الْمُصْطَفَى الْعَدْنَانِي
 شِرْكًَا وَلَا يَبْلُغُ مُنْتَهَاهُ
 مِثْلَ الْيَسِيرِ فِي الرِّيَا وَالْحَلْفِ
 وَأَنْ يَكُونَ لَفْظُهُ مُنْكَرًا
 كَلَفْظِ مَا مِنْهُ فَكَانَ عَنْهُ
 يَدُلُّ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْأَصْغَرِ
 لَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُ حَدَّ الرَّدَّةِ
 كَكَاذِبٍ وَسَارِقٍ وَزَانِي



٧٤٦. أَنْوَاعُهُ: ثَلَاثَةٌ بِالْعَمَلِ وَالْقَوْلِ وَالْقَلْبِ كَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ
٧٤٧. أَعْمَالَهُ خَالِصَةً يُرِيدُ تَحْصِيلَ شَيْءٍ مِنْهُ يَسْتَفِيدُ
٧٤٨. وَحُكْمُهُ كَأَكْبَرٍ فِي الظَّاهِرِ أَوْ أَنَّهُ يُعَدُّ فِي الْكِبَائِرِ
٧٤٩. تَحْتَ مَشِيئَةِ الْإِلَهِ يُعْتَبَرُ عَنِ ابْنِ بَازٍ وَجَمَاعَةٍ أُخَرُ

الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر

٧٥٠. وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَكْبَرٍ وَأَصْغَرٍ فَلَا كِبْرَ الذَّنْبِ الَّذِي لَمْ يُغْفَرْ
٧٥١. وَمُحِيطٌ وَمُخْرِجٌ وَخُلْدًا صَاحِبُهُ وَلَيْسَ مُسْلِمًا بَدَا

أبرز شبهات المخالفين في توحيد الإلهية، والرد عليهم إجمالاً

٧٥٢. أَبْرَزُ مَا احْتَجَّ الْمُخَالِفُونَ بِهِ مَا وَرِثَ السَّالِفُ مِنْهُمْ عَنْ أَبِي
٧٥٣. وَظَنُّهُ نُطْقَ الشَّهَادَتَيْنِ ضَمَانُهُ سَعَادَةِ الدَّارَيْنِ
٧٥٤. وَأَنَّ مَنْ يَتَّبِعُونَ أَحْمَدًا لَمْ يَجْرِ وَصْفُ الشَّرْكِ فِيهِمْ أَبَدًا
٧٥٥. فَلَيْسَ فِي الذَّبْحِ أَوْ التُّذُورِ مُحَرَّمٌ إِنْ كَانَ لِلْمَقْبُورِ
٧٥٦. وَقَوْلُهُمْ لَسْنَا نُرِيدُ إِلَّا شَفَاعَةً مِنْهُمْ نَقُولُ دَلَّ
٧٥٧. كِتَابُ خَالِقِ الْوَرَى أَنَّ السَّبَبَ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ لِمُشْرِكِي الْعَرَبِ

مظاهر الانحراف في توحيد الإلهية قديماً وحديثاً

٧٥٨. وَمِنْ مَظَاهِيرِ انْحِرَافِ النَّاسِ فِي أَلُوْهَةِ الْخَالِقِ ذِي التَّلَطُّفِ



٧٥٩. في الدَّبْحِ والتَّذْرِ وفي الدُّعَاءِ
 ٧٦٠. والاستعاذة ومعنى هذا
 ٧٦١. والاستغاثة من المكروب
 ٧٦٢. ليس لغير الله فيه قُدْرَةٌ
 ٧٦٣. سادسها يُشْرِكُ في المحبَّة
 ٧٦٤. وفي الرِّجَاءِ والرِّياءِ يُظْهِرُ
 ٧٦٥. إن كَانَ واقِعًا على أَصْلِ العَمَلِ
 ٧٦٦. كذاكَ إن شاركه في الأَصْلِ
 ٧٦٧. كَنَحْوِ أَنْ يُرِيدَ بالأَعْمَالِ
 ٧٦٨. والشُّرْكُ في الطَّاعَةِ والطَّوَافِ
 ٧٦٩. وحَلِيفٍ بغيره وبعض ما
 ٧٧٠. كَقَوْلِ لَوْلَا اللهُ والرَّسُولُ
- في حالة الرِّخَاءِ والبلاءِ
 هَرَبُهُ طَالِبًا المَعَاذَا
 وذَانِ إن جَاءَ على مَطْلُوبِ
 أثبت في هذا الدُّعَاءِ كُفْرَهُ
 وَخَوْفِهِ السَّرَّ كذاكَ الرَّهْبَةَ
 أَعْمَالَهُ وَعِنْدَهُمْ يُقَرَّرُ
 ولا يُرِيدُ غَيْرَهُ فقد بَطُلَ
 وفي سِوَاهُ خُلْفُهُمْ في التَّقْلِ
 دُنْيَاهُ فَالْحُكْمُ على أَحْوَالِ
 وَهُوَ مُحَرَّمٌ بلا خِلَافٍ
 يكونُ باللفظِ إلى الشُّرْكِ انتمى
 مُشَرَّكًَا بالعطفِ ما يَقُولُ

السَّحَرُ؛ تعريفه، وأنواعه، وحكم الشرع في السحر والساحر،

وبعض صورته المعاصرة

٧٧١. السَّحَرُ في لغاتِنَا قد عُرِّفَا
 ٧٧٢. أنواعُهُ كَثِيرَةٌ والرَّازِي
 ٧٧٣. في هَذِهِ الفُنُونِ فَهُوَ يَعْرِفُ
- عَمَّا خَفِيَ سَبَبُهُ وَلَطْفًا
 عَدَّدَهَا قَلْتُ: فذو امتياز
 أَحْوَالَهَا وَعِنْدَهُ مُصَنَّفُ

٧٧٤. حَاوَلَ تَاجُ الدِّينِ أَنْ يَنْفِيهِ عَنْهُ وَقَالَ: كَذَبُوا عَلَيْهِ
٧٧٥. وَمَا نَفَى السُّبُكِيُّ غَيْرَ صَائِبٍ عَلَيْهِ قَدْ أَحَالَ فِي الْمَطَالِبِ
٧٧٦. كَذَاكَ فِي شَرْحِ عُيُونِ الْحِكْمَةِ وَحَالَهُ مُشْتَهَرٌ فِي الْأُمَمِ
٧٧٧. يَبْحَثُ فِي التُّجُومِ وَالْأَفْلَاكِ وَكَانَ مِنْ أَكْبَرِ الشُّكَّاكِ
٧٧٨. يَرْجِعُ مَا حَكَاهُ فِي التَّفْصِيلِ سِحْرُ حَقِيقَةٍ أَوْ التَّخْيِيلِ
٧٧٩. يُثَبِّتُ ذِينَ الْآيَةِ الْمُنَزَّلَةِ وَأَنْكَرَ الْحَقِيقَةَ الْمُعْتَزِّلَةَ
٧٨٠. وَالسَّحْرُ كُفْرٌ عِنْدَهُمُ وَالشَّافِعِيُّ إِنْ اقْتَضَى كُفْرًا وَإِلَّا فَاْمَنْعَ
٧٨١. وَحُكْمُهُ فِي الْعِلْمِ وَالتَّعْلِيمِ مُحَرَّمًا قَطْعًا عَلَى الْعُمُومِ
٧٨٢. عَقُوبَةُ السَّاحِرِ فِيمَا اشْتَهَرَا الْقَتْلُ حَدًّا إِذْ بِهِ قَدْ كَفَرَا
٧٨٣. وَقِيلَ: لَا يُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَقْتُلِ كَمَا مَضَى مِنْ حُكْمِهِ فِي الْأَوَّلِ
٧٨٤. وَالْخُلْفُ فِي تَوْبَتِهِ هَلْ تَحْصُلُ فَقِيلَ: لَا وَقِيلَ: مِنْهُ تُقْبَلُ
٧٨٥. مِنْ صُورِ السَّحْرِ وَكَيْدِ السَّحَرَةِ مِنْ الْمُعَاصِرِينَ وَالْمُعَاصِرَةِ
٧٨٦. تَقْنِيَةُ التَّعْلِيمِ إِذْ تُسْتَخْدَمُ لِأَجْلِهِ وَالْإِنْتِشَارُ يَعْظُمُ
٧٨٧. وَقَدْ أُقِيمَتْ فِيهِ جَمْعِيَّاتٌ وَعُقِدَتْ فِي شَأْنِهِ التَّدَوَاتُ
٧٨٨. وَغُيِّرَ اسْمُهُ إِلَى اسْمٍ حَسَنِ حَتَّى يَرْوَجَ فَعْلُهُ فِي الْعَلَنِ
٧٨٩. مِنْ أَعْظَمِ الْوَقَايَةِ التَّحْصِينُ مِنْ كُلِّ شَرٍّ وَهُوَ مَا يَكُونُ
٧٩٠. بِقَوْلِ أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ وَلِدُخُولِ مَنَزِلٍ كِي يُحْرَسَا
٧٩١. ثُمَّ عِلَاجُ السَّحْرِ فِي أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْإِنَاءِ الذِّكْرَا

٧٩٢. وَبَذَلِهِ الْمَجْهُودَ فِي تَحْصُلِ
مَوْضِعِهِ فِي السَّهْلِ أَوْ فِي الْجَبَلِ
٧٩٣. فَإِنَّهُ إِنْ أَتْلَفَ السَّحْرَ بَطُلٌ
وَلِيَدْعُ رَبَّهُ يُزِيلُ مَا حَصَلَ
٧٩٤. ثُمَّ ابْنُ بَطَالٍ حَكِيَ فِي الْأَمْرِ
يَأْخُذُ سَبْعَ وَرَقَاتٍ سِدْرٍ
٧٩٥. وَيَضَعُ الْمَاءَ مَعَ الْآيَاتِ
يَقْرَأُ ثَلَاثًا بِالْمُعَوَّذَاتِ
٧٩٦. وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ ثُمَّ يَغْتَسِلُ
مَعَ شُرَيْهِ فَهِيَ شِفَاءٌ مَنْ أُعْلِلَ

الشعوذة؛ تعريفها، وصورها، والفرق بينها وبين السحر

٧٩٧. وَخَفَّةٌ فِي الْيَدِ تُدْعَى الشَّعْوَذَةُ
وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ عَنْهَا شَعْبَذَةُ
٧٩٨. وَهِيَ خِيَالَاتٌ وَلِلْخِدَاعِ
لِذَاكَ لَا يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ
٧٩٩. وَإِنَّمَا قَدْ حَرُمَتْ وَعُزِّرَا
كَالدُّهْنِ فِي الْجِسْمِ وَطَيْرِ طَيْرًا

النُّشْرَةُ؛ تعريفها، وأقسامها، وحكمها

٨٠٠. وَنُشْرَةٌ بِالضَّمِّ حَلُّ السَّحْرِ
عَنْ شَخْصٍ السَّحْرُ بِهِ بِالذِّكْرِ
٨٠١. فَإِنَّ هَذَا جَائِزُ الْوُقُوعِ
وَحَلُّهُ بِالسَّحْرِ فِي الْمُنْعُوعِ
٨٠٢. وَفِيهِ مِنْ أَدَلَّةٍ مَشْهُورَةٍ
وَبَعْضُهُمْ أَجَازُهُ ضَرُورَةٌ

الكهانة؛ تعريفها، وحكمها

٨٠٣. وَعِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدُّ الْكَاهِنِ
مَنْ يُخْبِرُ النَّاسَ عَنِ الْكَمَائِنِ
٨٠٤. وَيُطْلَقُ اسْمُهُ عَلَى الْعَرَّافِ
وَقِيلَ بَيْنَهُمْ مِنْ اخْتِلَافٍ

٨٠٥. فَاَلْكَاهِنُ الْمُخْتَصُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ وَذَاكَ غَيْرَ الْمَاضِ لَمْ يُحْصَلِ
٨٠٦. وَمَنْ أَتَى عَرَّافًا أَوْ كَوَاهِنًا لَمْ تُقْبَلِ الصَّلَاةُ مِنْهُ زَمَنًا
٨٠٧. وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَلَا يَجُوزُ وَسُؤْلُهُ إِنْ قَصِدَ التَّعْجِيزُ
٨٠٨. جَازَ وَتَصَدِيقُ الْمُغَيَّبَاتِ كُفْرٌ بِمَا قَدْ جَاءَ فِي الْآيَاتِ

التَّجْمِيمُ: تَعْرِيفُهُ، وَأَنْوَاعُهُ، وَأَحْكَامُهُ

٨٠٩. وَتَجَمَّ الْإِنْسَانُ أَجْرَى نَظَرِهِ فِي التَّجْمِ جَاءَ فِي كِتَابِ الْجُمَهْرَةِ
٨١٠. وَفِي اصْطِلَاحِهِمْ هُوَ اسْتِدْلَالُ فِي فَلَكٍ مَا كَانَ مِنْهُ الْحَالُ
٨١١. يَحْصُلُ أَوْ فِي أَحَدِ الْبَرِيَّةِ مِنْ حَادِثٍ فِي الْكُرَةِ الْأَرْضِيَّةِ
٨١٢. فَمِنْهُ مَا سُمِّيَ بِالتَّأَثُّيرِ وَهُوَ مُحَرَّمٌ وَبِالتَّسْيِيرِ
٨١٣. فِي نَحْوِ الاسْتِدْلَالِ بِالْأَوْقَاتِ وَقَبْلَةَ الصَّلَاةِ وَالْجِهَاتِ
٨١٤. وَنَشَرُوا التَّجْمِيمَ فِي الْعُمُومِ بِالْحِطِّ وَالْأَبْرَاجِ وَالتُّجُومِ
٨١٥. فِي صُحُفٍ وَفِي مُؤَلَّفَاتٍ وَفِي مَرَكَزٍ وَجَمْعِيَّاتٍ
٨١٦. تُتِيحُ لِلْبَاحِثِ فِي التَّعْلِيمِ فِي بَابِهِ صِنَاعَةُ التَّجْمِيمِ
٨١٧. وَأَنْشَأُوا لَهُمْ مِنَ اتِّحَادِ يَجْمَعُهُمْ مِنْ أَكْثَرِ الْبِلَادِ



المراد بالجن؛ وأصل خلقهم، وصفاتهم، وجوانب ضعفهم، وأصنافهم،

والفرق بينهم وبين الشياطين، وطرق الاحتراز منهم.

٨١٨. الْجِنُّ فِي تَعْرِيفِهِمْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَمِنْ أَوْصَافِهِمْ مَا يُعْرَفُ
 ٨١٩. وَجُودُهُمْ بِالْآيِ وَالْآثَارِ وَأَنْتَهُمْ قَدْ خُلِقُوا مِنْ نَارٍ
 ٨٢٠. وَيَأْكُلُونَ وَمَكْلَفُونَ وَيَشْرَبُونَ يَتَنَاسَلُونَ
 ٨٢١. يَرُونَنَا وَهُمْ عَلَى أَشْكَالٍ يُبْدُونَ مِنْ خَوَارِقِ الْأَفْعَالِ
 ٨٢٢. لَكِنْ لَهُمْ كَيْدٌ ضَعِيفٌ قَدْ أَثِرَ وَيَخْنُسُ الْجِنُّ إِذَا الرَّبُّ ذَكَرَ
 ٨٢٣. لَيْسَ لَهُؤُلَاءِ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا الَّذِي ضَلَّ عَنِ الْإِيمَانِ
 ٨٢٤. يَسْلُكُ غَيْرَ فَجٍّ مَنْ قَدْ آمَنَّا مِنْ خَوْفِهِ فَإِنْ رَأَاهُ وَهَنَّا
 ٨٢٥. وَلَيْسَ قَادِرًا عَلَى التَّمَثُّلِ فِي الْحَلَمِ فِي شَكْلِ النَّبِيِّ الْمُرْسَلِ
 ٨٢٦. ففَعَلُهُ حَدُودُهُ مُعَيَّنَةٌ وَلَيْسَ كُلُّ مَا يَشَاءُ أَمْكَنَهُ
 ٨٢٧. وَمِنْهُمْ الَّذِي يَطِيرُ فِي الْهَوَا وَمِنْ بَحْيَةٍ وَكَلْبٍ التَّوَى
 ٨٢٨. وَالثَّالِثُ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ حَيْثُ يَشَاوُونَ وَيَطْعَنُونَ
 ٨٢٩. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْجِنِّ وَالشَّيْطَانِ فَالْجِنُّ قَدْ يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ
 ٨٣٠. وَذَاكَ لَا يَكُونُ إِلَّا كَافِرًا وَلَفْظُهُ أَدْخَلَ فِيهِ الْبَشَرَا
 ٨٣١. وَالْحِرْزُ مِنْ مَكَائِدِ الشَّيْطَانِ يَكُونُ بِالْإِخْلَاصِ وَالْقُرْآنِ
 ٨٣٢. وَالذِّكْرِ وَاسْتِعَاذَةِ بِالرَّبِّ فِي مُوَاطِنِ كَقَبْلِ فَتَحِ الْمُصْحَفِ
 ٨٣٣. وَمِنْ وَصَايَا عَمَرَ الْمُحَقِّقُ بِالْاجْتِمَاعِ وَبِنَبْذِ الْفِرْقَةِ





تلبس الجن بالأنس

٨٣٤. تَلَبَّسُ الْجِنِّي بِالْإِنْسَانِ قَدْ جَاءَ بِاتِّفَاقٍ أَهْلُ الشَّانِ
٨٣٥. وَبَعْضُهُمْ تَأَوَّلَ الْأَدِلَّةَ لَكِنَّهُمْ يُعْتَبِرُونَ قِلَّةَ

الاستعانة بالجن؛ صورها، وأحكامه

٨٣٦. مِنْ صُورِ اسْتِعَانَةِ الْإِنْسَانِ بِالْجِنِّ فِيمَا خُصَّ بِالرَّحْمَنِ
٨٣٧. فَالْفِعْلُ شَرَكٌ بِاتِّفَاقِ الْأَمَّةِ أَوْ فِي أُمُورٍ دُونَهُ فِي الْحَرَمَةِ
٨٣٨. أَوْ كَانَ يَسْتَعْمِلُهُمْ فِي الطَّاعَةِ فَهَذَا مَشْرُوعٌ إِنْ اسْتَطَاعَهُ
٨٣٩. أَوْ فِي الْمَبَاحَاتِ عَلَى الْعُمُومِ فَقِيلَ بِالْجَوَازِ وَالتَّحْرِيمِ
٨٤٠. وَالتَّفَعُّعُ لَوْ قَدْ كَانَ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ فَهُوَ مَعُونَةٌ لِأَمْرٍ أَوْ سَبَبٍ

التَّطْيِيرُ؛ تعريفه، وأمثله، وأحكامه

٨٤١. تَشَاوُمُ الْإِنْسَانِ مِنْ طَيْرَتِهِ عِنْدَ سَمَاعِ شَيْءٍ أَوْ رُؤْيَتِهِ
٨٤٢. كَصِيحَةِ الْبُؤْمَةِ فِي الطُّيُورِ أَوْ رُؤْيَةِ الْأَعْوَرِ وَالْمَكْسُورِ
٨٤٣. وَحُكْمُهُ مُحَرَّمٌ وَشَرَكٌ لِأَنَّ الْإِعْتِقَادَ لَا يَنْفَكُ

التمائم؛ تعريفها، وحكمها، وصورها المعاصرة

٨٤٤. مَا كَانَ فِي الْأَعْنَاقِ مِنْ قَلَائِدٍ خَشْيَةَ عَيْنٍ عَائِنٍ أَوْ حَاسِدٍ
٨٤٥. تَمِيمَةٌ وَحُكْمُهَا مَمْنُوعٌ وَمَا مِنَ الْقُرْآنِ فَالْمَسْمُوعُ
٨٤٦. جَوَازُهَا عَنْ بَعْضِ صَحْبِ الْمُصْطَفَى بَعْدَ الْبَلَاءِ لِإِرَادَةِ الشَّفَا



الرُّقى ؛ تعريفها ، وصورها المعاصرة ، وأحكامها

٨٤٧. إِنَّ الرُّقَى لَفَظٌ عَلَى التَّعَوُّذِ يَقْرَأُ بِهَا عَلَى الْمَرِيضِ وَالَّذِي
٨٤٨. يُصْرَعُ أَوْ حُمَّ لِلْإِسْتِشْفَاءِ وَلِخُلُوعِهِ مِنَ الْبَلَاءِ
٨٤٩. وَحُكْمُهَا الْجَوَازُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنَّمَا تَصِحُّ بِاجْتِمَاعِ
٨٥٠. يَقْرَأُ بِآيَاتٍ مِنَ التَّنْزِيلِ وَاسْمِ وَوَصْفِ رَبَّنَا الْجَلِيلِ
٨٥١. وَبِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَيَعْتَقَدُ تَأْثِيرَهَا مِنْ ذَاتِهَا لَمْ يُسْتَفَدْ
٨٥٢. وَإِنَّمَا بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا قَدَّرَ أَنْ يَرْفَعَ مَا قَدْ نَزَلَا
٨٥٣. وَتُكْتَبُ الْآيَاتُ لِلْإِسْتِشْفَاءِ وَوَضْعُهَا حِينَئِذٍ فِي الْمَاءِ
٨٥٤. وَشُرْبُهُ إِذْ جَاءَ عَمَّنْ سَلَفًا جَوَازُهُ وَأَنَّهُ مِنَ الشِّفَا

التَّوَسُّلُ ؛ تعريفه ، وأقسامه ، وحكم كل قسم

٨٥٥. تَوَسَّلَ الْإِنْسَانُ أَيَّ تَقَرَّبَا لِرَبِّهِ بِعَمَلٍ وَطَلَبَا
٨٥٦. عِنْدَئِذٍ فَالْقُرْبَةُ الْوَسِيلَةُ وَفِي الْحَدِيثِ رِفْعَةٌ جَلِيلَةٌ
٨٥٧. وَعِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ جَعَلَهُ دَعَاءَهُ وَأَنَّهُ يَشْفَعُ لَهُ
٨٥٨. وَفِي كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَيُقْسِمُونَ أَوْ فَيَسْأَلُونَا
٨٥٩. بِذَاتِ سَيِّدِ الْوَرَى أَوْ الْوَلِيِّ فَذَا الَّذِي يَعْنُونَ بِالتَّوَسُّلِ
٨٦٠. وَثَمَّ مِنْ تَوَسُّلٍ مَشْرُوعٍ وَثَمَّ مِنْ تَوَسُّلٍ مَمْنُوعٍ
٨٦١. فَاللَّهُ قَدْ أَبَاحَ فِي شَرِيعَتِهِ بِأَنْ يَكُونَ بِاسْمِهِ وَصِفَتِهِ

٨٦٢. وبالربوبية والأفعال
 ٨٦٣. ومنه بالإيمان بالنبي
 ٨٦٤. وبدعاء المصطفى حيا وما
 ٨٦٥. وعمل عمله لله
 ٨٦٦. وذكر حاله التي تبين
 ٨٦٧. ثم التوسل الذي ما شرعا
 ٨٦٨. أو ميت أو من له جاه ولو
 ٨٦٩. وقسم بمن به توسلا
 ٨٧٠. وقد تعلقوا ببعض الأثر
 ٨٧١. أو ليس فيها حجة كما في
- بأنه الخالق ذو الجلال
 وجعله لرَبَّنَا الْعَلِيِّ
 عَدَاهُ مِنْ تَوَسُّلٍ قَدْ حَرَّمَ
 وَبِدْعَاءٍ صَالِحٍ أَوَّاهِ
 حَاجَتَهُ بِقَدْرِ مَا قَدْ يُمَكِّنُ
 كَمَنْ بَدَاتِ أَحَدِ الْخَلْقِ دَعَا
 كَانَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى مَنَعًا حَكُوا
 فِي شَأْنِهِ لِلَّهِ جَلَّ وَعَلَا
 وَهِيَ ضَعْفٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ
 حَدِيثِ الْأَعْمَى وَهُوَ ذُو اخْتِلَافٍ

التَّبَرُّكُ؛ تعريفه، وأنواعه المشروعة والممنوعة

٨٧٢. معنى التَّبَرُّكِ التُّبُوتُ وَالْتِمَا
 ٨٧٣. يُطْلَبُ مِنْ إِهْنَا وَمَا شَرَعُ
 ٨٧٤. كَمَثَلِ أَنْ يُطْلَبَ بِالْقُرْآنِ
 ٨٧٥. وَمَا عَدَاهُ بِدْعَةٌ مُحَرَّمٌ
 ٨٧٦. وَهِيَ مِنَ اللَّهِ وَكُلُّ مَا يُعَدُّ
 ٨٧٧. مِنَ النَّبِيِّ جَازَ بِاتِّفَاقٍ
- لِذَاكَ أَهْلُ الْعِلْمِ قَالُوا: إِنَّمَا
 فِي شَرْعِهِ وَمَا عَدَاهُ قَدْ مَنَعَ
 وَزَمَزِمَ وَأَثَرَ الْعَدْنَانِي
 لِأَنَّهُ يَجْعَلُ مَا لَا يَعْلَمُ
 مِنْ عَرَقٍ أَوْ شَعْرٍ أَوْ الْجَسَدِ
 أَمَا مَكَانُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ

٨٧٨. يُمنَعُ إِذْ لَمْ تَفْعَلِ الصَّحَابَهُ وَهُمْ أُولُو التَّفْضِيلِ وَالْإِصَابَهُ
٨٧٩. مِثْلَ طَرِيقِ سَارٍ فِيهِ سَيْرًا وَغَارِ ثَوْرٍ وَهَلُمَّ جَرًّا
٨٨٠. وَهَذِهِ بِالْمُصْطَفَى خُصَّتْ وَلَا تَجُوزُ فِي سِوَاهُ مَهْمَا جُعِلَا
٨٨١. وَمَا عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَدْ يَرِدُ فَإِنَّمَا لِلاتِّبَاعِ يَفْصِدُ

الأعياد الشرعية والبدعية

٨٨٢. اسْمٌ لِكُلِّ مَا يَعُودُ الْعِيدُ إِذْ لَفْظُهُ يَشْمَلُ مَا يَعُودُ
٨٨٣. مِنَ الزَّمَانِ وَمِنَ الْمَكَانِ وَالْمُسْلِمُونَ عِنْدَهُمْ عِيدَانِ
٨٨٤. وَمَا عَادَهُمَا وَلَمْ يَكُنْ شَرِيعَ فَهُوَ مُحَرَّمٌ وَعِيدٌ مُبْتَدَعٌ

برامج التدريب والاستشفاء المعاصر؛ صورها وأحكامها

٨٨٥. وَانْتَشَرَتْ فِي عَصْرِنَا بَرَامِجُ ظَاهِرُهَا كَأَنَّهَا تُعَالِجُ
٨٨٦. وَبَعْدَ بَحْثٍ وَتَحَرُّ ظَهَرَتْ بِأَنَّهَا مُعْتَقَدَاتٌ قَدْ سَرَتْ
٨٨٧. مِنْ مِلَلِ الْهِنْدُوسِ وَالْبُودِيَّةِ وَمِثْلَهَا الطَّائِفَةُ الصِّينِيَّةُ
٨٨٨. أَوَّلُهَا: بَرَامِجُ مُمْنَهَجَةٍ تَكُونُ لِلتَّدْرِيبِ مِنْهَا الْبَرْمَجَةُ
٨٨٩. وَالْجَذْبُ وَالْمَشْيُ عَلَى الْجَمْرِ وَفِي تَحْلِيلِ شَخْصِيَّةٍ مَنْ لَمْ يَعْرِفِ
٨٩٠. بِاللَّوْنِ أَوْ بِالْخَطِّ وَالتَّوْقِيعِ وَعُدَّةٌ كَالْتَّنْجِيمِ فِي التَّشْرِيعِ
٨٩١. وَثَانِيًا: بَرَامِجُ اسْتِشْفَاءٍ يَسْتَعْمِلُونَهَا مِنَ الْبَلَاءِ
٨٩٢. أَشْهَرُهَا: بِالطَّاقَةِ الْكُونِيَّةِ وَأَصْلُهَا فَلَسَفَةُ شَرْقِيَّةِ



٨٩٣. وَتَحْتَهَا الْعِلَاجُ بِالرِّيَاسَةِ وَمَعَ
٨٩٤. سُمِّي قُرْصُ طَاقَةٍ وَيُزَعَمُ
٨٩٥. وَمِنْهَا الْإِسْتِشْفَاءُ بِالْأَلْوَانِ
٨٩٦. وَالْحَجَرِ الْكَرِيمِ أَوْ حَظِّ الزَّمَنِ
٨٩٧. جَعَلَ شَيْئًا سَبَبًا لَا يَظْهَرُ
أُسُورَةُ الطَّاقَةِ أَوْ نَوْعِ قِطْعٍ
تَأْثِيرُهُ وَكُلُّهَا تَمَائِمُ
إِذَا أَثَّرَتْ فِي صِحَّةِ الْإِنْسَانِ
وَحُكْمُهَا فِي شَرْعِنَا بِأَنَّ مَنْ
دَلِيلُهُ فَالْفِعْلُ شَرِكٌ أَصْغَرُ



الجزء الثالث

الفصل الأول

الإيمان بالملائكة

تعريف الملائكة ومفهوم الإيمان بهم

٨٩٨. وَأَصْلُهُ مَلَأْتُ بَعْضُ قَالَهُ مِنْ أَلَكِ الْأَلْوَكَةُ الرَّسَالَةُ
٨٩٩. هُمْ رُسُلُ اللَّهِ يُنْقِذُونَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَسْكُنُونَ فِي السَّمَاءِ
٩٠٠. تُؤْمِنُ: بِالْوَصْفِ وَبِالْوُجُودِ وَالْإِسْمِ وَالْأَعْمَالِ فِي التَّعْدِيدِ
٩٠١. أَوْ جِهَةِ الْإِجْمَالِ بِالْإِطْلَاقِ وَلَيْسَ يُحْصِيهِمْ سِوَى الْخَلْقِ
٩٠٢. فَهُمْ كَثِيرُونَ كَجِبْرَائِيلَ وَصَاحِبِ الْأَمْطَارِ مِيكَائِيلَ
٩٠٣. وَمَلَكِ السُّؤَالِ فِي الْقُبُورِ وَمَالِكٍ وَمَنْ يَنْفُخُ الصُّورِ
٩٠٤. يُلَقَّبُونَ بِجُنُودِ الرَّبِّ وَالْمَلَأِ الْأَعْلَى وَبَعْضُ الْكُتُبِ
٩٠٥. تُثَبِّتُ هَارُوتَ وَمَارُوتَ عَلَى أَنْهَامَا مِنَ السَّمَاءِ أَنْزَلَا
٩٠٦. قُلْتُ: فِي الْمَشْهُورِ عِزْرَائِيلَ وَلَمْ يَرِدْ فِي ذِكْرِهِ دَلِيلٌ

حكم الإيمان بالملائكة، وحكم إنكارهم، والأدلة على ذلك

٩٠٧. وَقَدْ مَضَى فِي الذِّكْرِ فِي الْإِيمَانِ وَأَنَّهُ الثَّانِي مِنَ الْأَرْكَانِ
٩٠٨. حِينَئِذٍ فَمَنْ لَهُمْ قَدْ أَنْكَرَا بَعْدَ قِيَامِ الْعِلْمِ فِيهِ كَفَرَا

أصناف الملائكة، ووظائفهم، وصفاتهم

٩٠٩. لَهُمْ وَظَائِفٌ وَهُمْ أَصْنَافٌ كَالْكُرَبِيِّينَ وَلَا خِلَافَ
٩١٠. فِي ذِكْرِهِمْ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي يَفُوقُ فِي التَّفْسِيرِ كُلَّ جِهْدٍ
٩١١. أَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَقَوْلُهُمْ عِنْدَ إِلَهِهِ مَرْضِي

٩١٢. صَفَاتُهُمْ قَدْ خُلِقُوا مِنْ نُورٍ صُمِدَ وَهُمْ بِقُدْرَةِ الْقَدِيرِ
٩١٣. قَدْ يَتَشَكَّلُونَ فِي بَعْضِ الصُّورِ وَقَدْ يَرَاهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ
٩١٤. لَيْسُوا إِنَاثًا عِنْدَ ذِي الْأَلْطَافِ وَهُمْ يَمُوتُونَ بِلَا خِلَافٍ

ثمرات الإيمان بالملائكة

٩١٥. لَذَلِكَ الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ يُثِمِّرُ فِي قَلْبِ الَّذِي قَدْ أَدْرَكَهُ
٩١٦. إِيْمَانُهُ الْعَظِيمَ بِالْعَظِيمِ وَأَنَّهُ الْأَعْظَمُ فِي الْعَمُومِ
٩١٧. وَعَمَلًا بِأَمْرِهِ وَحُبَّهُمْ وَيُورِثُ اطمئنانه بِمَا لَهُمْ
٩١٨. وَشُكْرُهُ سُبْحَانَهُ أَنْ وَكَّلَا عَلَى الْعِبَادِ مِثْلَهُمْ وَجَعَلَا





الفصل الثاني

الإيمان بالكتب





الكتب: تعريفها ومفهوم الإيمان بها

٩١٩. وَكُتِبَ اللَّهُ الَّتِي أَنْزَلَهَا عَلَى عِبَادِهِ الَّتِي أَرْسَلَهَا
٩٢٠. هِدَايَةً لَهُمْ وَرَحْمَةً وَقَدْ تَضَمَّنَ الْإِيمَانُ فِيهَا أَنْ تُعَدَّ
٩٢١. جَمِيعُهَا مِنْ عِنْدِهِ وَمِنْهُ مَا قَدْ خَطَّه بِيَدِهِ مُعَظَّمًا
٩٢٢. نُؤْمِنُ فِيهَا جَاءَنَا وَأَرْسَلَهُ وَأَنَّهُ كَلَامُهُ قَدْ أَنْزَلَهُ
٩٢٣. مُصَدِّقِينَ فِيهِ عَامِلِينَ بِهِ سِوَى مَنْسُوخِهِ يَقِينًا
٩٢٤. وَذَا يُعَدُّ ثَالِثَ الْأَرْكَانِ مِنْ عَدَدِ الْأَرْكَانِ فِي الْإِيمَانِ

الحكمة من إنزال الكتب

٩٢٥. وَالْحِكْمَةُ الَّتِي لَهَا قَدْ أَنْزَلَتْ الْعَدْلَ وَالرَّحْمَةَ حَيْثُ جُعِلَتْ
٩٢٦. وَدَعْوَةُ النَّاسِ إِلَى عِبَادَتِهِ مُؤَيَّدًا دَعْوَتَهُ بِآيَتِهِ
٩٢٧. وَالْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ وَالْهِدَايَةُ لَهُمْ فَيَا لِهَذِهِ مِنْ غَايَةِ

الكتب المنزلة: أشهرها، وما حصل لأكثرها من تحريف،

وموقف المسلم من كتب أهل الكتاب

٩٢٨. أَشْهَرُهَا الْقُرْآنُ مَا يُجَسَّدُ خَتَامَهُمْ يَحْمِلُهُ مُحَمَّدٌ
٩٢٩. وَبَعْدَهُ التَّوْرَةُ عِنْدَ مُوسَى وَبَعْدَهُ الْإِنْجِيلُ عِنْدَ عِيسَى
٩٣٠. وَأَنْزَلَ الرَّبُّوَزَ ضَمَّنَ الْكُتُبِ وَصُحُفًا عَلَى خَلِيلِهِ النَّبِيِّ



٩٣١. أَكْثَرُهَا فِيهَا مِنَ التَّحْرِيفِ بِسَبَبِ الْكُفْرَانِ وَالظُّرُوفِ
٩٣٢. بِاللَّبْسِ وَالتَّغْيِيرِ وَالكِتْمَانِ وَخَوِوهِ وَالْيَّيِّ لِّلْسَانِ
٩٣٣. وَمَوْقِفُ الْمُسْلِمِ مِنْهَا يَحْصُلُ بِأَنَّ مَا فِي شَرْعِنَا فَيَقْبَلُ
٩٣٤. وَعَسْكَهُ فَالرَّدُّ وَالْمَسْكُوتُ عَنْهُ فَلَا يُقْبَلُ أَوْ يَفُوتُ
٩٣٥. وَإِنَّمَا يَأْتِي لِلْإِسْتِشْهَادِ وَلَيْسَ صَالِحًا لِلْإِعْتِضَادِ

معنى الإيمان بالقرآن، وخصائصه

٩٣٦. مَعْنَى بِأَنَّ تُؤْمِنَ بِالْقُرْآنِ بِأَنَّهُ كَلَامُ ذِي الْإِحْسَانِ
٩٣٧. لَيْسَ لَجَبْرِيلَ وَلَا مُحَمَّدٍ وَمُعْجِزٌ فَمَثَلُهُ لَمْ يُوجَدْ
٩٣٨. وَمَعَ هَذَا صَدَّقَ الْأَخْبَارَا وَاعْمَلْ بِهِ إِسْرَارًا أَوْ جَهَارَا
٩٣٩. وَأَنَّ مَا أَنْزَلَهُ مِنْ أَحْرَفٍ أَوْدَعَهَا أَصْحَابُهُ فِي الْمُصْحَفِ
٩٤٠. وَلَيْسَ نَاقِصًا وَلَا مُعَيَّرًا قِطْعًا وَمَنْ خَالَفَ فِيهِ كَفَرَا
٩٤١. فَرُبَّنَا قَدْ خَصَّهُ بِالْحِفْظِ وَكَانَ فِي الصُّدُورِ حِفْظُ اللَّفْظِ
٩٤٢. وَأَنَّهُ مُهِمِّنٌ لِلْسَّابِقِ مِنْ كُتُبٍ وَمَا لَهُ مِنْ لَاحِقٍ
٩٤٣. يَسِّرُهُ وَمُعْجِزٌ شِفَاءً فَصَّلَ فِيهِ اللَّهُ مَا يَشَاءُ

ثمرات الإيمان بالكتب، ومقالات المخالفين في الإيمان بها

٩٤٤. مِنْهَا الْوَصُولُ لِمَقَامِ عَالٍ عِبَادَةِ الرَّحْمَنِ ذِي الْجَلَالِ
٩٤٥. وَكَوْنُهَا تَهْدِي إِلَى أَقْوَمِ مَا كَانَ طَرِيقًا كَامِلًا مُعْظَمًا

٩٤٦. وَيَصِلُ الْعَبْدُ إِلَى الْحَيَاةِ وَهِيَ الْحَقِيقِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ
٩٤٧. ثُمَّ الْمَخَالِفُونَ فِي الْإِيمَانِ بِكُتُبِ الْمُهِمِّينَ الرَّحْمَنِ
٩٤٨. مَنْ كَفَرُوا بِالْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ أَعْدَاءُ رَبِّنَا وَمَنْ قَدْ أَرْسَلَهُ
٩٤٩. أَوْ آمَنُوا بِالْبَعْضِ كَالْيَهُودِ أَوْ ظَاهِرًا كَوَحْدَةِ الْوُجُودِ
٩٥٠. أَوْ حَكَّمُوا سِوَاهُ فِي الْحَيَاةِ
٩٥١. قُلْتُ: وَالْإِخْتِلَافُ فِي تَكْفِيرِ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ كَثِيرٍ
٩٥٢. وَالْبَاطِنِيَّةِ الَّتِي قَدْ تَزَعَّمُ نُزُولَ كُتُبٍ عِنْدَهُمْ لَا تُعْلَمُ
٩٥٣. فَمِنْهُمْ الدُّرُوزُ وَالْبَابِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ كَذَاكَ عِلْمَانِيَّةُ
٩٥٤. قَالُوا بِتَأْرِيخِ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ تَنْصُلًا مِنْ حُكْمِهِ وَالْعَمَلِ





الفصل الثالث

الإيمان بالرسول





تعريف النبي والرسول، والفرق بينهما

٩٥٥. معنى النَّبِيِّ في معاجِمِ اللُّغَةِ مِنْ النَّبَا أَنْبَأَهُ أَيَّ بَلَّغَهُ
٩٥٦. أما الرَّسُولُ فَمِنْ الإِرسَالِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ عَلَى أَقْوَالِ
٩٥٧. قِيلَ: النَّبِيُّ مَنْ لَهُ الإِلَهِ أَوْحَى بِشَرَعٍ حَيْثُ قَدْ تَلَاهُ
٩٥٨. وَلَيْسَ لِلإِبْلَاجِ وَهُوَ الْمُرتَضَى وَقِيلَ: مَنْ جَاءَ بِشَرَعٍ قَدْ مَضَى
٩٥٩. وَقِيلَ: مَنْ لِلْمُؤْمِنِينَ أَرْسَلَهُ فَهُوَ نَبِيٌّ وَذَاكَ عَكْسًا جَعَلَهُ

الوحي؛ تعريفه، وأنواعه

٩٦٠. وَالْوَحْيُ إِعْلَامٌ سَرِيعٌ وَخَفِي خَاصٌّ بِمَنْ يَخْتَارُ ذُو التَّلَظُّفِ
٩٦١. إِمَّا كَلَامُهُ لَهُ بِالْوَحْيِ أَوْ شَفَاهَا أَوْ بِمَلَكٍ كُلِّ حَكْوَا
٩٦٢. وَالزَّعْمُ أَنَّ ذَا فَمُخْتَصٌّ فَقَطْ حُصُولُهُ عِنْدَ أُولَى الْعَزْمِ غَلَطْ

معنى الإيمان بالرسول، وحكمه

٩٦٣. معنى بِأَنْ تُؤْمِنَ فِيهِمْ جُعِلَا إِيمَانُنَا بِأَنَّهُمْ حَقٌّ عَلَا
٩٦٤. وَكُلُّ مَنْ أَرْسَلَهُ تَعَالَى نُثْبِتُهُ تَفْصِيلاً أَوْ إِجْمَالَا
٩٦٥. وَأَنَّهُمْ قَدْ صَدَقُوا وَنَعْمَلُ بِشَرَعٍ مَنْ كَانُوا إِلَيْنَا أَرْسَلُوا
٩٦٦. وَحُكْمُ الإِيْمَانِ بِهِمْ مُحْتَمٌّ وَهُوَ بِالْإِضْطِرَارِ مِمَّا يُعْلَمُ



حاجة البشر إلى الرسل، والرد على منكري النبوة

٩٦٧. وحاجة النَّاسِ إِلَى الرَّسُولِ وما بِهِ أُرْسِلَ مِنْ تَنْزِيلِ
 ٩٦٨. أَشَدُّ مِنْ حَاجَتِهِمْ لِلطَّبِّ لِأَنَّهُ مُتَّجِهٌ لِلرَّبِّ
 ٩٦٩. وَلَيْسَ فِي غَيْرِ أَتْبَاعِ الرَّسْلِ سَعَادَةٌ مَهْمَا أَتَى مِنْ عَمَلٍ
 ٩٧٠. وَمُنْكَرُوا الرَّسْلِ بِمَا تَشَبَّثُوا مِنْ شُبِّهِ قَالُوا لِمَاذَا يَبْعَثُ
 ٩٧١. وَعِلْمُهُ أَغْنَى ذَوِي الْعُقُولِ عَنِ الْكِتَابِ وَعَنِ الرَّسُولِ
 ٩٧٢. وَعِلْمُهُ بِأَنَّهُمْ لَنْ يَقْبَلُوا حِينَئِذٍ كَعِثٍ قَدْ يُجَعَلُ
 ٩٧٣. وَلَيْسَ خَلْقُ اللَّهِ أَهْلًا لِلرُّسُلِ وَالْمُعْجَزَاتُ فِي سِوَاهُمْ قَدْ تَحُلُّ
 ٩٧٤. فَهَذِهِ شُبَّهُهُمْ كَمَا تَرَى أَوْضَعُ مِنْ ذُبَابَةٍ فَوْقَ الثَّرَى

الرسل الذين ذكروا في القرآن، وعدد الأنبياء والرسل

على وجه العموم، والمختلف في نبوتهم

٩٧٥. وَذَكَرَ الْخَالِقُ فِيمَا أَنْزَلَ خَمْسًا وَعَشْرِينَ نَبِيًّا مُرْسَلًا
 ٩٧٦. وَهُمْ كَثِيرُونَ بغير مَيْنِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ بِذِي الْقَرْنَيْنِ
 ٩٧٧. وَتُبَّعَ وَالْخَضِرِ الْمَشْهُورِ وَهَكَذَا ذُو الْكِفْلِ فِي الْمَزْبُورِ
 ٩٧٨. وَظَاهَرُ الْقُرْآنِ فِي هَذَيْنِ كَانَا عَلَى الْمَشْهُورِ مُرْسَلَيْنِ
 ٩٧٩. قُلْتُ: وَعَدُّ مَرِيْمٍ فِي الْكُتُبِ شَدَّ بِهِ جَمَاعَةٌ كَالْقُرْطُبِيِّ
 ٩٨٠. وَشَيْخَنَا الْإِيتْيُوبِي فِي كِتَابِهِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَفْتَى بِهِ
 ٩٨١. عَلَى دَلِيلٍ ظَاهِرٍ قَدْ اكْتَفَى وَفِي مَكَانٍ آخَرَ تَوَقَّفَا

منزلة الأنبياء والمرسلين، وعصمتهم

٩٨٢. وَرُسُلُ اللَّهِ بِالْإِتْفَاقِ أَفْضَلُ خَلْقِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ
٩٨٣. وَأَتَّهَمُ أَكْمَلَهُمْ عِبَادَةَ قَدْ اصْطَفَوْا فِيمَا لَهُمْ أَرَادَهِ
٩٨٤. وَخُصُّوا بِالْوَحْيِ مِنَ الْمُعْظَمِ وَالْحَدُّ حُرٌّ ذَكَرٌ مِنْ آدَمَ
٩٨٥. فَلَيْسَ فِي الْجِنِّ يَخَيَّرُونَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَقْبِضَهُمْ يَقِينَا
٩٨٦. قُلُوبُهُمْ لَيْسَتْ تَنَامُ أَبَدًا وَالْأَرْضُ لَا تَأْكُلُ مِنْهُمْ جَسَدًا
٩٨٧. أَحْيَاءُ فِي الْقُبُورِ يُدْفَنُونَ مَكَانَهُمْ وَلَيْسَ يورثُونَ
٩٨٨. لَهُمْ وَظَائِفُ فَيَدْعُونَ إِلَى عِبَادَةِ الرَّحْمَنِ جَلَّ وَعَلَا
٩٨٩. فَإِنَّهُمْ وَاسِطَةٌ لِنَابِهِ كِي يَصَلَ الْعَبْدُ بِهِمْ لِرَبِّهِ
٩٩٠. يُبَشِّرُونَ وَيُعَلِّمُونَ وَيُنْذِرُونَ وَيُبَيِّنُونَ
٩٩١. أَفْضَلُهُمْ قَطْعًا بِلَا خِلَافٍ نَبِيَّنَا الْكَامِلُ فِي الْأَوْصَافِ
٩٩٢. يَلِيهِ إِبْرَاهِيمُ ثُمَّ مُوسَى وَبَعْدَهُمْ نُوحٌ وَقِيلَ عِيسَى
٩٩٣. الْعِصْمَةُ الْحِفْظُ مِنَ التَّقَائِصِ لِلْأَنْبِيَاءِ كَامِلِي الْخَصَائِصِ
٩٩٤. مِنْ كُلِّ كُفْرٍ قَبْلَ بَعْثَةِ النَّبِيِّ وَفِي الذُّنُوبِ مِنْ جَمِيعِ الشُّعَبِ
٩٩٥. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَابْنُ حَزْمٍ يَخْتَارُهُ وَبَعْضُهُمْ بِحَزْمٍ
٩٩٦. وَمِنْ تَعَمُّدِ الذُّنُوبِ أَجْمَعُوا لَدَى الَّذِينَ قَالُوا مِنْهُمْ يَقَعُ

**دلائل النبوة، وآيات الرسل والأنبياء؛ تعريفها، وعلاقتها بمصطلح المعجزة،
 وأنواع الآيات، الفرق بين آيات الأنبياء، وكرامات الأولياء،
 وخوارق السحرة والكهان، دين الأنبياء واحد**

٩٩٧. هي التي عليها ليس يَقْدِرُ إِلَّا الْعَظِيمُ الْوَاحِدُ الْمُقْتَدِرُ
٩٩٨. وَلَيْسَ مِنْ مَعَارِضِهَا وَقَدْ خَرَقَتِ الْعَادَةَ وَهِيَ تُعْتَمَدُ
٩٩٩. بَقَرْنَهَا فِي الْأَصْلِ بِالتَّحْدِي وَحَصَرَهَا فِي هَذِهِ لَمْ يُجَدِ
١٠٠٠. وَالْحَصْرُ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ بِالْمُعْجَزَاتِ سُمِّيَتْ يَقِينًا
١٠٠١. لِذَاكَ سَارُوا فِيهِ بِاضْطِرَابٍ وَلَيْسَ مَا قَالُوا عَلَى الصَّوَابِ
١٠٠٢. أَنْوَعَهَا كَثِيرَةٌ مَا قَدْ مَضَى مِنْهَا وَمَا يَبْقَى إِلَى يَوْمِ الْقَضَا
١٠٠٣. وَالْفَرْقُ بَيْنَ آيَةِ النَّبِيِّ وَالسَّحْرِ أَوْ كَرَامَةِ الْوَلِيِّ
١٠٠٤. مُشْتَهَرٌ فِي كُتُبِ الْأَثَمَةِ وَحَالُهُمْ يَظْهَرُ عِنْدَ الْأُمَمِ
١٠٠٥. وَدِينُ الْأَنْبِيَاءِ وَاحِدٌ وَفِي مَنْهَجِهِمْ شَيْءٌ مِنَ التَّخَالُفِ

مبشرات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، وأدلة ثبوت نبوته،

والرد على الشبهات حولها

١٠٠٦. مُبَشِّرَاتُ خَاتِمِ الرِّسَالَةِ مُحَمَّدٍ تَكْثُرُ فِي الدَّلَالَةِ
١٠٠٧. مِنْهُ: بِذِكْرِ أَنَّهُ فِي كُتُبِ مَنْ قَدْ مَضَى بَأَنَّ ثَمَّ مِنْ نَبِيِّ
١٠٠٨. وَمِنْهُ: أَنَّهُ قَدْ احْتَجَّ عَلَى خُرُوجِهِ بِنَصِّهِمْ حَيْثُ تَلَا

١٠٠٩. ومنه: إلهامات وهي تجرى
 ١٠١٠. والثاني: في أدلة النبوة
 ١٠١١. عما سيأتي وانشقاق القمر
 ١٠١٢. وسخر الله له الأحجارا
 ١٠١٣. ومنه: من قرائن الأحوال
 ١٠١٤. ومنه: ما يبقى من الآثار
 ١٠١٥. ومنه: ما كان من العلامة
 ١٠١٦. تكون بالعلوم والمكاشفة
 ١٠١٧. خامس نوع: أعظم الأنواع
 ١٠١٨. فيه من الإعجاز فوق الوصف
 ١٠١٩. والمُشركون عبّروا بالسحر
 ١٠٢٠. قيل تلقى السحر عن سبعا
 ١٠٢١. قالوا الذي أتى به عن ورقه
 ١٠٢٢. أو من رأى في الرحلة الشاميّة
 ١٠٢٣. وهذه بواطيل ما قامت
- كنوره إذ قد أضاء بصرى
 منها: بأخبار له متلوّة
 وكثرة الماء به والثمر
 كأحد وغيره جهارا
 وهي على أكثر من مثال
 لأنبياء ليس للأشرار
 له على الولي من كرامه
 والثاني في القدرة دون المعرفة
 وهو كتاب الله ذي الإبداع
 في اللفظ والحكم بكل حرف
 وقيل مجنون أتى بشعر
 وزادها المستشرقون طرقا
 إذ كان في أول أمر لحقه
 راهبها أو حالة نفسيّة
 وشبه ضلّت وما استقامت



معنى شهادة أن محمداً رسول الله

١٠٢٤. معنى بأن تشهد أن المصطفى رسولهُ تصديقه فيما وفى
 ١٠٢٥. وأَنَّه خَاتَمُ الانبياءِ
 ١٠٢٦. وأن يُحِبَّ وَيُوقَّرَ وما
 ١٠٢٧. وكثرة الصَّلَاةِ والسلامِ عليه والذَّبُّ عن الإسلامِ

خصائص رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

١٠٢٨. ثُمَّ الرِّسَالَةُ المحمَّديَّةُ
 ١٠٢٩. ونسخها لما مضى ويسرّها
 ١٠٣٠. مِنْ غَيْرِهَا أَكْثَرُ وَالْكَمَالُ فِي
 ١٠٣١. للمصطفى مَقَامٌ اعلى وَأَتَمُّ
 ١٠٣٢. لَهُ لَوَاءُ الْحَمْدِ عِنْدَ الْحَقِّ
 ١٠٣٣. جَنَّتُهُ فَوْصْفُهُ لَمْ يُحْصَرِ
 ١٠٢٨. عُمومها لسائر البريَّةِ
 ١٠٢٩. وَأَنَّهَا كَامِلَةٌ وَأَجْرُهَا
 ١٠٣٠. بَقَاءُهَا وَالْحَفِظُ عَنْ مُحَرِّفٍ
 ١٠٣١. وَفُضِّلَتْ أَمَّتُهُ عَلَى الْأُمَمِ
 ١٠٣٢. أَمَّتُهُ تَدْخُلُ قَبْلَ الْخَلْقِ
 ١٠٣٣. أُعْطِيَ فِي الْجَنَّةِ نَهْرَ الْكُوْثَرِ

ختم النبوة والإسراء والمعراج

١٠٣٤. فَهُوَ النَّبِيُّ الْخَاتَمُ الَّذِي خَتَمَ
 ١٠٣٥. يَقْظَةً بِرُوحِهِ وَالْجَسَدِ
 ١٠٣٦. هَذَا الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ
 ١٠٣٧. قِيلَ: بِشَهْرِ رَجَبٍ قَدْ حَصَلَ
 ١٠٣٤. أَسْرَى بِهِ اللَّهُ تَعَالَى فِي الظُّلَمِ
 ١٠٣٥. وَهَكَذَا الْمَعْرَاجُ فِي الْمَعْتَمِدِ
 ١٠٣٦. وَهُوَ الصَّوَابُ وَالصَّحِيحُ الْأَظْهَرُ
 ١٠٣٧. وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ دَلِيلٍ نُقْلا



ثمرات الإيمان بالرسول

١٠٣٨. ويثمر الإيمان بالرسول سعادة الدارين كالحصول

١٠٣٩. منها على تحقّق النّجاة وغيرها والفوز بالجَنّات





الفصل الرابع

الإيمان باليوم الآخر



اليوم الآخر: تعريفه، ومعنى الإيمان به

١٠٤٠. وما يلي الموت من الأمور من فتن كفتنة القبور
١٠٤١. وهكذا الأهوال في القيامة وما بدار الهَم والكرامة
١٠٤٢. وقبلها الأشراف فالمجموع قد يختص باليوم الأخير إذ ورد
١٠٤٣. نجزم تصديقاً به ونؤمن بأنه من غير نقص كائن
١٠٤٤. دليله الأدلة النقلية وبغدها الأدلة العقلية
١٠٤٥. والثالث الإجماع فالفطرية وبغدها الأدلة العلمية
١٠٤٦. له من الأسماء كالتناد والفصل والساعة والمعاد
١٠٤٧. يُثمر في الحرص على الطاعات وعظم الأجر مدى الأوقات
١٠٤٨. لمن به آمن ثم يسلو من كانت الدنيا له لا تحلو
١٠٤٩. ومنه أن يستشعر الإنسان ما يكون للرب وأن يعظما
١٠٥٠. لعدله الكامل في العموم وفي تمام الملِك للعظيم

أشراط الساعة الصغرى والكبرى

١٠٥١. وعرف الأشراف قائلوها هي العلامات التي يتلوها
١٠٥٢. قيام ساعة وقسمت إلى صغرى وكبرى البيهقي قد جعلها
١٠٥٣. وقيل: ما يكون أو قد كانا أو لا تزال في الظهور الآن
١٠٥٤. وما أشد قربها والله هو الذي يعلم لا سواه

١٠٥٥. لِكِي يَقُومَ النَّاسُ بِالْعِبَادَةِ
 ١٠٥٦. مِنَ الصَّغَارِ: فَتَحُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ
 ١٠٥٧. وَمِنْهُ: مَا أَتَى بِأَنَّ الْفِتْنَةَ
 ١٠٥٨. وَهَكَذَا تُضَيِّعُ الْأَمَانَةَ
 ١٠٥٩. وَيُرْفَعُ الْعِلْمُ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ
 ١٠٦٠. وَعُدَّ مِنْهَا: كَثْرَةُ الزَّلَازِلِ
 ١٠٦١. بِأَنَّهُ مِنْ بَيْتٍ مَنْ قَدْ أَرْسَلَهُ
 ١٠٦٢. مَنْ بِهِ اللَّهُ تَمَامَ الْمِنَّةِ
 ١٠٦٣. وَفِي قِتَالِ الْمُسْلِمِ الْيَهُودِي
 ١٠٦٤. كَبِيرُهَا عَشْرٌ وَلَمَّا تَنْجَزِ
 ١٠٦٥. مِنْهَا: طُلُوعُ الشَّمْسِ حِينَ تَطْلُعُ
 ١٠٦٦. عَلَامَةً وَوَصْفُهَا لَمْ يَرِدِ
 ١٠٦٧. وَيَخْرُجُ الدَّجَالُ قَلْتُ: الْآنَ
 ١٠٦٨. فِي زَمَنِ النَّبِيِّ تَمِيمُ الدَّارِي
 ١٠٦٩. مُكَبَّلًا وَعِنْدَهُ الْجَسَّاسَةُ
 ١٠٧٠. هَذَا حَدِيثٌ فِيهِ شَيْءٌ يُوهَمُ
 ١٠٧١. وَهُوَ بِهَذَا الشَّأْنِ أَعْلَى وَأَجَلُّ
 ١٠٧٢. يَسِيحُ يَدْعُو النَّاسَ لِلتَّائِبِ
- وَيَسْأَلُوا الْمَوْلَى مِنَ الزِّيَادَةِ
 وَقَدْ مَضَى فِي الزَّمَنِ الْمُنْدَرِسِ
 تَظْهَرُ فِي النَّاسِ وَيَفْشُو الزَّنَا
 فِي وَضْعٍ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَكَانُهُ
 وَيَكْثُرُ الْقَتْلُ بِظُلْمِ الظُّلَمَاءِ
 وَيَظْهَرُ الْمَهْدِي فِي الدَّلَائِلِ
 وَأَنَّهُ بَلِيلَةٌ هُيَاءً لَهُ
 وَقَدْ حَكُوهُ فِي اعْتِقَادِ السُّنَّةِ
 حَتَّى يُبِيدَهُ عَنِ الْوُجُودِ
 لَوْ بَدَأَتْ تَتَابَعَتْ كَالْخَرَزِ
 مِنْ مَغْرِبٍ وَمَا تَدْبُ تَضَعُ
 عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
 يُوجَدُ فِي جَزِيرَةٍ وَكَانَ
 رَأَهُ لَمَّا تَاهَ فِي الْأَسْفَارِ
 وَبَعْضُهُمْ قَالَ بَلَا دِرَاسَهُ
 قَلْتُ: وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ
 مِمَّنْ أَتَى مِنْ بَعْدِهِ مَهْمَا نَقَلَ
 وَيُنْزِلُ اللَّهُ لَهُ ابْنَ مَرْيَمَ



١٠٧٣. وبعده خروج فرقتين
١٠٧٤. منها: الدُّخَانُ وَخُسُوفٌ تَظْهَرُ
١٠٧٥. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُنْزَلَ الْأَثَرُ
١٠٧٦. إِلَّا عَلَى ضَوَابِطٍ مُعْتَبَرَةٍ
١٠٧٧. وَفَهُمْ مَعْنَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ
١٠٧٨. وَجَمْعُ مَا يُرَوَى بِهَذَا الْبَابِ
١٠٧٩. وَكُلُّ مَا يُشْكِلُ مِنْهُ يُرْجَعُ
١٠٨٠. وَأَنْ يَكُونَ النَّصُّ أَصْلًا فِيهِ
١٠٨١. وَاحْذَرُ مِنَ التَّقْرِيرِ وَالتَّأْوِيلِ
١٠٨٢. وَكَوْنُ هَذَا الشَّيْءِ فِي الْأَشْرَاطِ
١٠٨٣. تَبْدِيعُهُ فَقَدْ يَكُونُ خَيْرًا
١٠٨٤. وَلَيْسَ فِي حُدُودِ الْإِسْطَاعَةِ
١٠٨٥. فَالْتَّاسُ أَجْمَعُونَ لَا يَدْرُونَ
١٠٨٦. يُثْمِرُ مَنْ آمَنَ بِالْأَشْرَاطِ
١٠٨٧. تَحْقِيقُ الْإِيمَانِ بِهِ بِالْقُوَّةِ
١٠٨٨. وَطَاعَةِ اللَّهِ وَتَنْبِيهِ الْبَشَرِ
- قَدْ سَدَّ هُمْ فِي السَّدِّ ذَوِ الْقَرْنَيْنِ
- ثَلَاثَةٌ وَالنَّارُ أَيْضًا تَحْشُرُ
- عَلَى الَّذِي يَحْصُلُ مِمَّا قَدْ ظَهَرَ
- أَوْهَا ثَبُوتُ نَصِّ قَرَرَةٍ
- مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّرْجِيحِ
- فَإِنَّهُ أَدْعَى إِلَى الصَّوَابِ
- فِيهَا إِلَى الرَّاسِخِ كَيْمَا يُقْنَعُ
- وَلَيْسَ فَرْعٌ وَقَعَ عَلَيْهِ
- قَبْلَ اكْتِمَالِ صِفَةِ التَّنْزِيلِ
- لَيْسَ بِإِلَازِمٍ فِي الْإِسْتِنْبَاطِ
- عَلَى الْأَنَامِ أَوْ يَكُونُ شَرًّا
- إِدْرَاكُنَا مَتَى تَقُومُ السَّاعَةُ
- مَتَى يَكُونُ وَقْتُهَا يَقِينًا
- فِي مَا مَضَى شَيْءٌ مِنْ ارْتِبَاطِ
- وَذِي فَمِنْ دَلَائِلِ التَّبُوءَةِ
- لِمَا بِهِ مِنْ حِكْمٍ وَمِنْ عِبَرٍ



أحكام الموت والبرزخ

١٠٨٩. المَوْتُ أَنْ تَفَارِقَ الرُّوحَ الْجَسَدَ فليسَ هذا عَدَمًا مَحْضًا يُعَدُّ
١٠٩٠. وَلَا فَنَاءًا بَلْ هُوَ انْقِطَاعُ وعندنا قد نُقِلَ الإِجْمَاعُ
١٠٩١. يَدْخُلُ الْإِيمَانُ بِهِ مَا قَدْ سَبَقَ وأنه يلحقُ كُلَّ مَنْ خَلَقَ
١٠٩٢. والبرزخُ الحاجزُ بينِ اثْنَيْنِ سَمَّاهُ رَبُّنَا بِغَيْرِ مَيْنِ

الروح

١٠٩٣. والروحُ خَلْقٌ وَبِإِجْمَاعِ الرُّسُلِ والخُلْفُ هل تَمُوتُ أَوْ لَا قَدْ نُقِلَ
١٠٩٤. وَمُسْتَقَرُّهَا وَالْاضْطِرَابُ يَكْثُرُ عِنْدَ النَّاسِ وَالصَّوَابُ
١٠٩٥. مَنْ آمَنُوا أَرْوَاحُهُمْ فِي الْجَنَّةِ والعَكْسُ بِالْعَكْسِ رِضَى وَمِنَّهُ
١٠٩٦. فِي أَعْلَى عَلِيَيْنِ أَوْ حَوَاصِرِ طَيْرٍ يَطِيرُ أَوْ تُرَى فِي شَجَرِ
١٠٩٧. وَفِرْقَةٍ قَالَتْ مَصِيرُهَا الْعَدَمُ وقيلَ ما شاكلها مِنَ الْأَمَمِ
١٠٩٨. عَلَى طَرِيقَةِ التَّنَاسُخِيَّةِ ومنكري المعادَ فِي الْبَرِيَّةِ
١٠٩٩. وَهَؤُلَاءِ ظَهَرُوا فِي الصَّابِئَةِ وقيلَ: مَعَ فِرْعَوْنَ فِي بَعْضِ الْفِتَنِ
١١٠٠. وَقِيلَ: بَعْضُ التَّحَلِّيِ الْهِنْدِيِّ وَمِنْهُ لِلْغَلَاةِ كَالصُّوْفِيَّةِ
١١٠١. وَهَكَذَا التَّحْضِيرُ لِلْأَرْوَاحِ دَعَوَاهُمَا لَيْسَتْ مِنَ الصَّحَاحِ
١١٠٢. وَالْأَصْلُ فِي إِبْطَالِهَا التَّأْمُلُ وأنها بلا دليْلِ تَحْصُلُ
١١٠٣. وَالرُّوحُ وَالنَّفْسُ تَشَابَهَانِ وقائلُ قَالِ هُمَا شَيْئَانِ



١١٠٤. أو غَالِبًا فَإِنْ تَكُنْ فِي الْبَدَنِ
١١٠٥. وفتنةُ القبورِ والسُّؤالِ
١١٠٦. وليسَ بينَ التَّفَخُّتَيْنِ قَدْ تَقَعَ
١١٠٧. ثُمَّ السُّؤالُ وَجَمِيعُ الْفِتَنِ
١١٠٨. حَتَّى الَّذِي تُمَزَّقُ السَّبَاعُ أَوْ
١١٠٩. كَيْفَ رَبُّ الْعَرْشِ حَيْثُ شَاءَ
- فالتَّفَسُّ وَالْآخِرُ إِنْ لَمْ تَكُنْ
تَكُونُ بَعْدَ دَفْنِهِ فِي الْحَالِ
كَمَا تَخَرَّصَ بِهَا أَهْلُ الْبِدْعِ
لِمَيِّتٍ لِرُوحِهِ وَالْبَدَنِ
يَغْرَقُ يُسْأَلُ وَلَكِنْ مَا حَكَّوْا
يُجْمَعُ الْأَمْوَاتُ وَالْأَحْيَاءُ

ضغطة القبر

١١١٠. وَضَغْطَةُ الْقَبْرِ التَّقَا جَنْبِيهِ
١١١١. وَوَقْتُهَا: قَبْلَ السُّؤَالِ قَلِيلٌ
١١١٢. وَهِيَ عَلَى الْمُؤْمِنِ فِي رَفَقٍ وَفِي
١١١٣. فِي شِدَّةٍ تَجْرِي عَلَى الْكَفَّارِ
١١١٤. دَلِيلُهَا مُشْتَهَرٌ فِي الذِّكْرِ
١١١٥. جَمَاعَةٌ فَمِنْهُمْ الْجَهْمِيَّةُ
١١١٦. وَبَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ لِلْمُعْتَرِزَةِ
١١١٧. لِبَدَنِ وَالرُّوحِ بِاتِّفَاقٍ
١١١٨. أَنْوَاعُهُ: مِنْهُ الَّذِي لَا يَنْقَطِعُ
١١١٩. أَصْنَافُهُ: كَضَرْبِهِ بِمِطْرَقَةٍ
- يَحِثُّ بَادٍ ضَغْطُهُ عَلَيْهِ
وَالْقَوْلُ لَمْ يَحْكُوا بِهِ دَلِيلًا
حَنَانٍ شَوْقٍ مَدَّةً وَتَخْتَفِي
عَذَابُهُمْ مِنْهَا بِالِاسْتِمْرَارِ
وَالْمُنْكَرُونَ لِعَذَابِ الْقَبْرِ
وَهُمْ أَوْلُو مَزَاهِبٍ رَدِيَّةٍ
وَالْخَارِجُونَ كُلُّهُمْ يَمِيلُ لَهُ
جَمِيعُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْوِفَاقِ
وَمِنْهُ مَا يَكُونُ حِينًا وَيَدَعُ
أَوْ فَرَشِهِ بِالنَّارِ حَتَّى تُحْرِقَهُ



١١٢٠. أَوْ شَقَّ جَنبِي فَمِهِ إِلَى الْقَفَا
وَرَضَخَ رَأْسِهِ بِشَيْءٍ عُرِفَا
١١٢١. وَنَحْوِ هَذِهِ وَمِنْ أَسْبَابِ
دُخُولِ هَذَا الْعَبْدِ فِي الْعَذَابِ
١١٢٢. مِنَ الْغُلُولِ حَالَةَ الْغَنِيمَةِ
وَتَرْكِ الْإِسْتِتَارِ وَالْتِمِيمَةِ
١١٢٣. وَالَّذِينَ مَهَّمَا كَانَ وَالنِّيَاحَةَ
إِنْ أَهْلَهُ أَوْصَى بِهَا صِرَاحَهُ
١١٢٤. وَالْخِيَلَاءِ وَالرَّبَا وَالْكَذِبِ
وَإِنْ زَنَى أَيْضًا إِذَا لَمْ يَتُبِ
١١٢٥. وَالْأَنْبِيَا وَالرَّجُلُ الصَّدِّيقُ
لَمْ يُفْتَنُوا كَذَاكَ مَنْ بَرِيقُ
سَيْفِ الَّذِينَ كَفَرُوا عِلَافُهُ
وَذُو الْجُنُونِ رَبُّهُ أَعْفَاهُ
وَبَعْضُهُمْ قَالَ لِذَيْنِ يُمَكِّنُ
وَقَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَثَرِ
١١٢٦. سَوَاءً الْمَمْدُوحُ وَالْمَمْقُوتُ
تَكُونُ فِي أَشْيَا فَمِنْ أَسْبَابِهِ
وَالْمَوْتُ بِالْبَطْنِ وَالِاسْتِقَامَةُ
سَبِيلِهِ وَالْمَوْتُ جَمْعَةٌ يَفِي
١١٢٧. وَمِثْلُهُ الصَّغِيرُ لَيْسَ يُفْتَنُ
وَهَكَذَا الْمُرَابِطُونَ فِي الثَّغَرِ
١١٢٨. يُعْرَضُ مَقْعَدُ الَّذِي يَمُوتُ
وَسُورَةُ الْمُلْكِ تَقِي مِنَ فِتْنَتِهِ
١١٢٩. ثُمَّ نَجَاةُ النَّاسِ مِنْ عَذَابِهِ
عِنْدَ الْقُبُورِ بِدَعَاةٍ فِي الْأَشْهُرِ
١١٣٠. تَقْوَاهُ وَالرَّبَّاطُ حَيْثُ قَامَهُ
١١٣١. وَصَالِحُ الْأَعْمَالِ وَالْجِهَادُ فِي
وَكثْرَةِ اسْتِعَاذَةِ بِصِيغَتِهِ
١١٣٢. ثُمَّ قِرَاءَةُ الْكِتَابِ الْأَنْوَرِ
١١٣٣. ثُمَّ قِرَاءَةُ الْكِتَابِ الْأَنْوَرِ

زِيَارَةُ الْقُبُورِ

١١٣٥. ثُمَّ زِيَارَةُ الْقُبُورِ تَنْقَسِمُ
شَرْعِيَّةً بِدَعِيَّةٍ بَحِيثُ لَمْ
١١٣٦. تَصِلُ إِلَى الْإِشْرَاقِ بِالرَّقِيبِ
لَكِنَّا مِنْ جَمَلَةِ الذُّنُوبِ



١١٣٧. وسيلة للشرك بالرحمن
١١٣٨. والثالث الزيارة الشركية
١١٣٩. وهي دعاء القبر والمقبر
١١٤٠. أو صرف شيء حصّ بالله العلي
١١٤١. إلا بإذنه وأن يرضاه
١١٤٢. وفي انتفاع الميت بالأحياء
١١٤٣. تدخل في نيابة كالصدقة
١١٤٤. في كل ما يعم في العبادة
١١٤٥. وأصل إهداء الثواب مختلف
- جلّ عن الأنداد والأعوان
واقعة في أكثر البرية
لكشف ما ناب من الأمور
مثل الشفاعات التي لم تقبل
منه وفيه إذ تخصّ الله
إذا تسبّب وفي أشياء
وغيرها فبعضهم قد أطلقه
مما أتى في النص أو زياده
فيه وليس وارداً عن السلف

النفخ في الصور

١١٤٦. والصور قرن منه نفختان
١١٤٧. نفخة صعق الخلق والنشور
١١٤٨. إلا جميع الأنبياء أو الملك
١١٤٩. وغيرهم والراجح التوقف
- على الصحيح عند أهل الشان
والصعق موت الحي في الشهر
أو الكليم الخلف فيها قد سلك
إلا الذي فيه نصوص تعرف

البعث

١١٥٠. والبعث إحياء يكون بعد أن
١١٥١. من غير حدّ وأبو هريرة
- يمرّ أربعون جزءاً في الزمن
حكاؤه في الرواية الشهيرة



١١٥٢. وَهُوَ إِعَادَةٌ لِمَا قَدْ سَبَقَا
 ١١٥٣. وَالْأَرْضُ لَا تَأْكُلُ مَنْ كَانَ نَبِي
 ١١٥٤. ثُمَّ تَعُودُ الرُّوحُ لِلْأَجْسَادِ
 ١١٥٥. بِالنَّوْمِ أَوْ بِالْمَوْتِ يَعْنِي أَبَدًا
 ١١٥٦. ثُمَّ الَّذِي مَاتَ عَلَى مَا مَاتَ
 ١١٥٧. وَأَنْكَرَ الْبَعْثَ جَمَاعَاتٌ وَقَدْ
 ١١٥٨. جَمَاعَةٌ صَابِئَةٌ وَطَائِفَةٌ
 ١١٥٩. ثُمَّ الْمُؤُولُونَ لِلْمَعَادِ
 مِنْ خَلْقِهِمْ لَيْسَ جَدِيدًا خَلَقًا
 وَمِنْ جَمِيعِ النَّاسِ عَجَبَ الذَّنْبِ
 بِمَا خَرُجَ مِنْهُ أَوْ إِفْسَادِ
 أَوَّلَ مَنْ يَبْعَثُهُ مُحَمَّدًا
 عَلَيْهِ إِنْ أَدْرَكَ أَوْ قَدْ فَاتَ
 أَثَبَتَ بَعَثَ الرُّوحَ لَا بَعَثَ الْجَسَدَ
 مِمَّنْ يُعْدُونَ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ
 بِأَنَّهَا الرُّجْعَةُ لِلْعِبَادِ

الحشر

١١٦٠. الْحَشْرُ جَمْعُ الْخَلْقِ فِي التَّفْسِيرِ
 ١١٦١. يُبَدِّلُ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ الْعُلَى
 ١١٦٢. فَيُحْشَرُونَ وَهُمْ أَصْنَافُ
 ١١٦٣. أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى خَلِيلُ اللَّهِ
 ١١٦٤. حِينَ تَعَرَّى زَمَنَ النَّيرَانِ
 مِنْ بَعْدِ أَنْ أُحْيُوا مِنَ الْقُبُورِ
 وَالْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ جَلًّا وَعَلَا
 وَلَيْسَ فِي مَا قَدْ حُكِيَ خِلَافُ
 نَبِيِّهِ وَهُوَ عَظِيمُ الْجَاهِ
 وَمِنْ هَوَاهُ زَمَنَ الْقُرْبَانِ

العرض

١١٦٥. الْعَرَضُ عَرْضَانِ عَلَى الْمَشْهُورِ
 ١١٦٦. عَرَضُ الْعِبَادِ كُلِّهِمْ عَلَيْهِ
 وَثَالِثُ زَيْدَ لَدَى الْكَثِيرِ
 أَوْ الَّذِينَ آمَنُوا وَفِيهِ



١١٦٧. يَسْمَحُ رَبُّنَا رِضًى وَمَغْفِرَةً لِيَمْحُوَ الذَّنْبَ الَّذِي قَدْ سَتَرَهُ

الحساب

١١٦٨. ثُمَّ الْحِسَابُ وَهُوَ التَّعْدِيدُ لَعَمَلٍ يَاقِلُّ أَوْ يَزِيدُ

١١٦٩. خَمْسُونَ أَلْفَ سَنَةٍ يُقَدَّرُ مِقْدَارُهُ وَلَوْ يَشَاءُ الْمُقْتَدِرُ

١١٧٠. جَعَلَهُ فِي لَحْظَةٍ لَكِنَّهُ لِحِكْمَةٍ بَالِغَةٍ وَمِنْهُ

١١٧١. ثُمَّ عَلَى ثَلَاثَةِ الْأَصْنَافِ وَكُلُّهَا تَجْرِي بِمَا خِلَافِ

١١٧٢. الْأَوَّلُ: الَّذِي بِمَا حِسَابِ يُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ أَوْ عَذَابِ

١١٧٣. مِثْلَ الَّذِينَ لَيْسَ يَكْتَوُونَ مِنْ عِلَّةٍ وَلَيْسَ يَسْتَرْقُونَ

١١٧٤. أَوْ يَتَطَيَّرُونَ بِمَا قَدْ حَصَلَ بَلْ يَتَوَكَّلُونَ فِي كُلِّ عَمَلٍ

١١٧٥. وَالثَّانِي: مَنْ حَسَابُهُ يَسِيرًا مُنْقَلَبٌ لِأَهْلِهِ مَسْرُورًا

١١٧٦. وَالثَّالِثُ: الظَّالِمُ مَنْ يُحَاسَبُ مَالُهُ مِنْ بَعْدِهِ يُعَذَّبُ

١١٧٧. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَرَضِ وَالْحِسَابِ فَالْعَرَضُ لِلْمُسْلِمِ فِي الصَّوَابِ

١١٧٨. وَهُوَ يَسِيرٌ عَرَضُهَا لِلْمِثَّةِ عَلَيْهِ فِي السَّتْرِ وَبَعْدُ الْجَنَّةِ

١١٧٩. وَمَنْ يُنَاقَشُ الْحِسَابَ عُذَّبَا يَعْنِي هُوَ الْعَذَابُ أَوْ قَدْ كُتِبَا

١١٨٠. بِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى جَهَنَّمَ وَهُوَ كَلَامُ النَّوَوِيِّ فِي مُسْلِمٍ

١١٨١. وَاللَّهُ جَلَّ وَعَلَا تَوَلَّى حَسَابَهُمْ وَقَدْ حَكَاهُ نَقْلًا

١١٨٢. وَجَعَلَ اللَّهُ الدَّوَابَّ عَلَى جَمِيعٍ مَنْ كَلَّفَهُ مِنَ الْمَلَا



١١٨٣. ثَلَاثَةٌ لَيْسَ بِذِي غَفْرَانٍ دِيَوَانُ شَرِكِ الْعَبْدِ بِالرَّحْمَنِ
 ١١٨٤. وَالثَّانِ مَا بَيْنَ الْعِبَادِ حَصَلَا مِنْ ظَلَمٍ بَعْضُهُمْ فَمَهْمَا عَمِلَا
 ١١٨٥. لَا يَتْرُكُ اللَّهُ الْعَظِيمُ مِنْهُ شَيْئًا لِحَقِّ السَّائِلِينَ عَنْهُ
 ١١٨٦. ثَالِثُهَا: دِيَوَانُ ظَلَمِ الْعَبْدِ لِنَفْسِهِ مِنْ ذَنْبِهِ بِالْعَدِّ
 ١١٨٧. لَا يَعْبَأُ اللَّهُ بِهِ وَيُعْتَبَرُ تَحْتَ مَشِيئَةِ الْإِلَهِ الْمُقْتَدِرُ
 ١١٨٨. حِينَئِذٍ سَتَكْثُرُ الْمَسَائِلُ مَاذَا أَجَابَ الْعَبْدُ مَنْ قَدْ أَرْسَلَهُ
 ١١٨٩. وَتَنْطِقُ الْجَوَارِحُ الْمُسْتَأْمَنَةُ وَيُكْشَفُ الْمَسْتَوْرُ عِبْرَ الْأَزْمَنِ

الجزء

١١٩٠. جَزَاءُ الْأَعْمَالِ هُوَ الثَّوَابُ بِهَا فَإِنْ صَحَّتْ أَوْ الْعِقَابُ
 ١١٩١. وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ مِنْ نَصِيبٍ فِي حَسَنَاتِهِ لَدَى الرَّقِيبِ
 ١١٩٢. وَإِنَّمَا يُجْزَى بِهَا كَالطَّائِي فِي هَذِهِ الدُّنْيَا مِنَ التَّعْمَاءِ
 ١١٩٣. وَكَانَ بِالْإِجْمَاعِ لَا خِلَافَ بِهِ وَلَيْسَ فِيهِ مِنْ نُصُوصِ تَشْتِبِهِ
 ١١٩٤. أَوَّلُ مَا يُجَاسِبُ الْعَبْدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَفِي الدِّمَا بَيْنَ الْمَلَا
 ١١٩٥. ثُمَّ الشُّهُودُ يَتَعَدَّدُونَ كَمَلِكٍ أَيْضًا وَمُرْسَلِينَ
 ١١٩٦. بِأَنَّ هَذَا الْعَبْدَ عَبْدٌ صَالِحٌ أَوْ طَالِحٌ وَالْأَرْضُ وَالْجَوَارِحُ

الامتحان

١١٩٧. في العَرَصاتِ الامتحانُ يَحْصُلُ لأهلِ فِتْرَةٍ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ
١١٩٨. تَشْهَدُ عِنْدَ الْمَلِكِ الْمُعْظَمِ أَمْتُنَا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَمِ
١١٩٩. ثُمَّ الْقِصَاصُ عِنْدَ كُلِّ عَالِمٍ يَعْنِي بِهِ تَتَبُّعَ الْمَظَالِمِ
١٢٠٠. فَلِلْجَمِيعِ بَيْنَهُمْ وَلِلَّذِي آمَنَ فِي الْمُؤْمِنِ إِنْ لَمْ يَأْخُذْ
١٢٠١. وَلِلْبَهَائِمِ كَنْطِجَ الشَّاةِ لِلشَّاةِ فِيمَا يُرَوَّى عَنْ ثِقَاتِ
١٢٠٢. وَأَمَّهُ النَّبِيُّ أَوَّلُ الْأُمَمِ يَقْضِي لَهَا اللَّهُ تَعَالَى وَيُتِمُّ

صحائف الأعمال

١٢٠٣. صحائفُ الأعمالِ مَا قَدْ كُتِبَتْ وَحُفِظَتْ مِنْ عَمَلٍ وَدُوْنَتْ
١٢٠٤. صفاتها: تُنْشَرُ يَوْمَ الْحَشْرِ وَأَنْهَا حَاوَتْ جَمِيعَ أَمْرِ
١٢٠٥. وَسَوْفَ تُقْرَأُ وَيُسَرَّرُ الْمُؤْمِنُ وَهَذِهِ صَحَائِفُ سَتُوزَنُ
١٢٠٦. فَبِالْيَمِينِ يَأْخُذُ الْأَبْرَارُ وَبِالشَّمَالِ يَأْخُذُ الْكُفَّارُ

الميزان

١٢٠٧. مَيزَانُ مَا قَدْ عَمِلَ الْبَرِيَّةُ حَقٌّ وَقَدْ أَنْكَرَهُ الْجَهَنَّمِيَّةُ
١٢٠٨. إِذْ عِنْدَهُمْ لَا تُوزَنُ الْأَعْرَاضُ فَالْجَهَنَّمُ قَدْ عَاثَتْ بِهِ الْأَمْرَاضُ
١٢٠٩. وَقَالَ مِيزَانُ الْإِلَهِ الْعَدْلُ وَلَيْسَ عِنْدَهُ لِهَذَا نَقْلٌ

١٢١٠. وَيُوزَنُ الثَّوَابُ وَالْأَعْمَالُ فَاللَّهُ لَا يَعْجَزُ وَالْعُمَالُ
١٢١١. وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ مِنْ وَزْنٍ عَلَى مَا قَدْ رُوي وَقَالَ بَعْضُهُمْ بلى
١٢١٢. وَالْمُؤْمِنُ الَّذِي بَلََا حِسَابِ يَدْخُلُ فِي الْجَنَّةِ أَوْ عَذَابِ
١٢١٣. مَنْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَتِهِ قَدْ رَجَحَتْ أَدْخَلَهُ فِي رَحْمَتِهِ
١٢١٤. أَوْ عَكْسُهُ فَهُمْ عَلَى الْمَشِيئَةِ أَوْ إِنْ تَسَاوَتْ سُمُّوا فِي الْبَرِيئَةِ
١٢١٥. أَصْحَابَ الْأَعْرَافِ فَيُوقَفُونََا حَتَّى يَرَوْا مَصِيرَهُمْ مُبِينَا

الْحَوْضُ

١٢١٦. الْحَوْضُ قَدْ خُصَّ بِهِ مُحَمَّدٌ لَهُ صِفَاتٌ وَاضِحَاتٌ تُورَدُ
١٢١٧. وَبَعْضُ أَهْلِ الْإِعْتِزَالِ أَنْكَرَهُ وَالْخَارِجُونَ يُنْكِرُونَ خَبْرَهُ
١٢١٨. خُصَّتْ بِهِ الْأُمَّةُ دُونَ الْخَلْقِ وَالْحَوْضُ وَالْكَوْثَرُ عِنْدَ الْفَرْقِ
١٢١٩. فِي جَنَّةِ الرَّحْمَنِ نَهْرُ الْكَوْثَرِ يَصُبُّ فِي الْحَوْضِ الَّذِي فِي الْمَحْشَرِ
١٢٢٠. يُطَلَّقُ كَالْتَّغْلِيْبِ لَا بَأْنَهُ هُوَ الَّذِي أَعَدَّهُ فِي الْجَنَّةِ
١٢٢١. وَأَوَّلُ النَّاسِ هُمُ الْمُهَاجِرَةُ لِلَّهِ وَالنَّبِيِّ وَدَارِ الْآخِرَةِ
١٢٢٢. يُذَادُ عَنْهُ كُلُّ مُرْتَدٍّ وَمَنْ قَامَ بِالْإِبْتِدَاعِ أَوْ طَمَسَ السُّنَنَ
١٢٢٣. وَالْمُصْطَفَى فِيمَا رَوَاهُ كَانَ يَقُولُ إِنِّي لِأَرَاهُ الْآنَ

الصَّراط

١٢٢٤. صراطُهُ جِسْرٌ عَلَى جَهَنَّمَ يَعْبُرُهُ النَّاسُ بِلَا تَكَلُّمٍ
١٢٢٥. وَقِيلَ لَا يَعْبُرُ مِنْهُ الْكَافِرُ ثُمَّ بَاخِرِ الصَّراطِ الْقَنْظَرَةُ
١٢٢٦. أَوَّلَ مَنْ يَجِيزُهُ الرَّسُولُ وَالْأَنْبِيَا وَكُلُّهُمْ يَقُولُ
١٢٢٧. يَا رَبِّ سَلِّمْ لَا سِوَى هَذَا نَطْقُ مَدْحَضَةٌ مَزَلَّةٌ وَهُوَ أَدَقُّ
١٢٢٨. مِنْ شَعْرَةٍ أَحَدٌ مِنْ مُهَنَّدٍ وَفِي مَعَانِي ذِينَ مِنْ تَرَدُّدٍ
١٢٢٩. قِيلَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَوْ مَعْنَوِي وَلَيْسَ حَسْبًا بِهِ - وَهُوَ قَوِي -

الشفاعة

١٢٣٠. تَوَسَّطَ لَجَلْبٍ مَا قَدْ يَنْفَعُ لِلْغَيْرِ أَوْ عَنْ ضَرِّهِ مَا يَدْفَعُ
١٢٣١. هِيَ الشَّفَاعَاتُ وَفِي الْمَجْمُوعِ دَلِيلُهَا فِي الْوَفْقِ وَالْمَسْمُوعِ
١٢٣٢. وَهِيَ عَلَى نَوْعَيْنِ إِمَّا مُثَبَّتَةٌ رَضَى إِلَهُ شَرْطُهَا إِذْ نَعَتَهُ
١٢٣٣. وَإِذْنُهُ لَهُ وَإِمَّا أُخْرَى تَعُدُّ لِلطَّالِبِ مِنْهُ كُفْرًا
١٢٣٤. وَثُمَّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالْآلِ وَمَنْ وَالَاهُ
١٢٣٥. شَفَاعَةٌ عُظْمَى فِي الْجَنَانِ أَنْ يَدْخُلُوا وَالْعَمُّ ذُو التَّحْنَانِ
١٢٣٦. وَالشَّافِعُونَ الْأَنْبِيَا وَالْمَلَكُ وَالْمُؤْمِنُونَ قَوْلُهُمْ لَا يُتْرَكُ
١٢٣٧. فِي مَنْ قَدْ اسْتَحَقَّ لِلنَّيرانِ لَدَى النَّوَوي وَكِبَارِ الشَّانِ
١٢٣٨. دَلِيلُهَا فِي ظَاهِرِ النَّصُوصِ يَظْهَرُ لَكِنْ لَيْسَ بِالْخُصُوصِ

١٢٣٩. أَوْ دَخَلَ النَّارَ وَبَعْضُ النَّاسِ
 ١٢٤٠. أَوْ مَنْ تَسَاوَتْ أَوْ بَلَإِ حِسَابٍ
 ١٢٤١. وَمَوْجِبَاتُهَا: هُوَ التَّوْحِيدُ
 ١٢٤٢. يَتْلُوهُ وَالِدُكَ حِينَ يُسْمَعُ
 ١٢٤٣. يَسْكُنُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ
 ١٢٤٤. صَلَّوْا عَلَى الْمَيِّتِ وَلَمْ يُشْرِكُوا
 ١٢٤٥. وَكَثْرَةُ الصَّلَاةِ وَالسُّجُودِ
 ١٢٤٦. يَحْرِمُ مِنْهَا اللَّهُ كُلَّ مُشْرِكٍ
 فِي جَنَّةٍ زَيْدٍ لِلِاسْتِثْنَاءِ
 يَدْخُلُ أَوْ لِلْعَفْوِ عَنْ عَذَابٍ
 وَهَكَذَا قُرْآنُهُ الْمَجِيدُ
 صَوْتُ الْأَذَانِ وَالصَّيَامُ يَشْفَعُ
 وَأَرْبَعُونَ رَجُلًا - لَيْسَ امْرَأَةً -
 بِاللَّهِ شَيْئًا فَعَلَهُمْ لَا يُتْرَكُ
 وَصُحْبَةُ الْأَخْيَارِ فِي الْعَبِيدِ
 وَمُنْكَرًا وَلَا عِنَّا لَمْ يَتْرَكْ

الجنة

١٢٤٧. الْجَنَّةُ: الدَّارُ الَّتِي فِي الْآخِرَةِ
 ١٢٤٨. دَارُ السَّلَامِ وَكَذَا الْفُرْدَوْسُ
 ١٢٤٩. عِنْدَ مَلِكٍ قَادِرٍ مُقْتَدِرٍ
 ١٢٥٠. خَلَقَهَا اللَّهُ وَتَبَقَى لِلْأَبَدِ
 ١٢٥١. وَقَالَ سَوْفَ تُخَلَقُ الْمُعْتَزِلَةُ
 ١٢٥٢. مَكَانُهَا: السَّمَاءُ يَعْنِي فِي الْعُلُوِّ
 ١٢٥٣. صِفَاتُهَا فِي كُتُبِ الْأَثَارِ
 ١٢٥٤. وَالنَّاسُ تَرَقَّى دَرَجَاتِ الْجَنَّةِ
 لِلْمَتَقِي أَسْمَائِهَا مُسْتَكْتَرَةً
 وَمَقْعَدُ الصَّدَقِ هُوَ الْجُلُوسُ
 وَالْخُلْدُ مِنْ أَسْمَائِهَا فِي آخِرِ
 لَا تَنْتَهِي وَلَيْسَ لِلنَّعِيمِ حَدٌّ
 وَهَذِهِ أَدِلَّةُ مُؤَوَّلَةٍ
 عَدَدُهَا كَثِيرَةٌ وَقَدْ رَوَوْا
 عَنِ الصَّحَابِ وَعَنِ الْمُخْتَارِ
 بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ بَعْدَ الْمِنَّةِ

١٢٥٥. فموجباًتها: مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ لِلْإِنْسَانِ
 ١٢٥٦. وَالصَّبْرِ وَالْإِحْلَاصِ وَالتَّوَكُّلِ وَالْخَوْفِ وَاسْتِقَامَةِ فِي الْعَمَلِ
 ١٢٥٧. وَيَحْرِمُ الشَّرْكَ مِنَ الدُّخُولِ وَالْقَتْلُ لِلنَّفْسِ عَلَى تَفْصِيلِ
 ١٢٥٨. وَقَطْعُ رَحِمٍ وَزَنَا ذِي الْكِبَرِ وَالْجَارِ إِنْ آذَى وَمِنْ مُسْتَكْبِرِ
 ١٢٥٩. وَالْمُتَبَرِّجَاتِ فِي النِّسَاءِ وَمِنْ نَمِيمَةٍ لِّلْإِبْتِلَاءِ

النَّارِ

١٢٦٠. النَّارُ: دَارُ الْكَافِرِينَ نُزُلًا أَعَدَّهَا الْجَبَّارُ جَلَّ وَعَلَا
 ١٢٦١. أَسْمَاؤها: كَثِيرَةٌ مِنْهَا سَقَرٌ سَجَّيْنُ وَالسَّعِيرُ نَارٌ تَسْتَعِرُ
 ١٢٦٢. وَخَلَقَهَا الْآنَ وَجودًا جُزْمًا رَأَى النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى جَهَنَّمَ
 ١٢٦٣. كَجَنَّةِ الْخُلْدِ فَلَيْسَ تَفْنَى وَلَا دَلِيلٌ فِي سِوَاهُ أَغْنَى
 ١٢٦٤. فَقَائِلُ الْفَنَاءِ لِلنَّارِ يُعَدُّ قَالَ بِمَرْجُوحٍ وَغَيْرِ مُعْتَمَدٍ
 ١٢٦٥. وَمَا بِالْإِسْتِثْنَاءِ فِي هَذَيْنِ فَقَدْ أَجِيبَ عَنْهُ دُونَ مَينِ
 ١٢٦٦. فَالْجَمْعُ لِلتَّنْصُوصِ وَالْإِجْمَاعِ يُوضِّحُ الْإِشْكَالَ بِاتِّسَاعِ
 ١٢٦٧. صِفَاتِهَا: مَذْكُورَةٌ لَمْ تَزَلْ تَحْتُ مِنْ قَدْ آمَنُوا لِلْعَمَلِ
 ١٢٦٨. فِي دَرَكَاتٍ مُتَكَثِّرَاتٍ أَصْحَابُهَا لَهُمْ مِنَ الصِّفَاتِ
 ١٢٦٩. يَجْعَلُ رَبِّي ضِرْسَ أَهْلِ النَّارِ كَأَحَدٍ مِنْ جِهَةِ الْمِقْدَارِ
 ١٢٧٠. وَالشَّرْكَ وَالتَّفَاقُ يُدْخِلَانِ بِالْإِيمَانِ وَعَدَمُ الْإِتْيَانِ بِالْإِيمَانِ



١٢٧١. وَقَاتِلُ النَّفْسِ وَآكِلُ الرَّبَا وَمَا يَكُونُ لِلْيَتِيمِ وَجَبًا
١٢٧٢. وَغَيْرُهَا وَيَمْنَعُ التَّوْحِيدُ دُخُولُهُ وَهَكَذَا التَّأْبِيدُ
١٢٧٣. وَفَقْدُهُ ثَلَاثَةَ الْأَبْنَاءِ وَأَنْ يَكُونَ سَبَبَ الْبُكَاءِ
١٢٧٤. خَشْيَتُهُ فِي الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ أَوْ تَغِيبَ شَمْسُ فَهَوْلَنْ
١٢٧٥. تَمَسَّهُ النَّارُ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَاللَّهُ فِي كُلِّ الْأُمُورِ أَعْلَمُ





الجزء الرابع

القضاء والقدر، الإيمان، الأسماء والأحكام،
الولاية وكرامات الأولياء، الولاء والبراء،
الإمامة والجماعة، آل البيت والصحابة





الفصل الأول

القضاء والقدر



المراد بالقضاء والقدر، والفرق بينهما

١٢٧٦. وَعِنْدَهُمْ حَدُّ الْقَضَاءِ وَالْقَدَرُ أَقْدَمُ مَا جَاءَ بِهِ قَوْلُ عُمَرُ
١٢٧٧. بِقُدْرَةِ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ قَضَاؤُهُ فِي الْخَلْقِ وَالْإِجَادِ
١٢٧٨. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ بَأَنَّ الْقَدَرَ تَقْدِيرُهُ السَّابِقُ فِيمَا قَدْ جَرَا
١٢٧٩. أَمَّا الْقَضَاءُ فَهُوَ الْوَقْعُ لَهُ وَقِيلَ عَكْسُهُ مَسْمُوعٌ
١٢٨٠. وَالْحَقُّ إِنْ يَجْتَمِعَا يَفْتَرِقَا مَعْنَاهُ: أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ الْخَالِقَا
١٢٨١. شَاءَ جَمِيعَ مَا يَكُونُ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَمَا لَا مِنْهُ قِطْعًا لَمْ يَكُنْ
١٢٨٢. مِنْ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَسَكَنَاتٍ مُتَعَاقِبَاتٍ
١٢٨٣. لَيْسَ كَمَا تَقُولُهُ الْمُعْتَزِلَةُ بَأَنَّ كَلَّا خَالَقٌ مَا فَعَلَهُ
١٢٨٤. لَيْسَ يَكُونُ الْمَرءُ فِي الْإِيمَانِ إِلَّا بَعْدَهُ مِنَ الْأَرْكَانِ

الخوض في القدر

١٢٨٥. الْخَوْضُ فِيهِ فِي الْكَلَامِ الْبَاطِلِ كَبَحْثٍ مَنْ يَبْحُثُهُ مِنْ قَائِلٍ
١٢٨٦. بغير علمٍ وبِالاعتراضِ وَالْخَوْضُ بِالْعَقْلِ لِلانْتِقَاضِ

مراتب القدر

١٢٨٧. مَرَاتِبُ الْإِيمَانِ فِيهِ أَرْبَعَةٌ أَوَّلُهَا الْعِلْمُ الَّذِي وَصَفُ مَعَهُ
١٢٨٨. وَهُوَ الْقَدِيمُ الْأَزَلِيُّ لَمْ يُنْكَرِ هَذَا سِوَى بَعْضِ نُفَاةِ الْقَدَرِ



١٢٨٩. ومذهبُ الجمهورِ مِمَّنْ اعتَزَلَ
 ١٢٩٠. ثانيه: في كتابَةِ الْمُقَدَّرِ
 ١٢٩١. والحَوْلِ واليَوْمِ على البريَّةِ
 ١٢٩٢. ثُمَّ الإرَادَةُ إِلَى كَوْنِيهِ
 ١٢٩٣. وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ مَشِيئَةٍ وَهِيَ
 ١٢٩٤. فَقَدْ تَعَلَّقَانِ فِي إِنْسَانٍ
 ١٢٩٥. وَالْجَهْمُ وَالنَّافِي لَا يُفَرِّقُ
 ١٢٩٦. وَذَا فَأَصْلٌ مِنْ ضَلَالَاتِ الْفِرْقِ
 ١٢٩٧. وَمِنْهُ: أفعالُ الْعِبَادِ تُعْهَدُ
 ١٢٩٨. لِذَاكَ صَحَّ وَصْفُهَا إِلَيْهِ
- إثباتُهُ لِرَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ
 أَنْوَاعُهُ فِي أَزَلِي وَعُمُرِي
 وَثَلَاثُ الْمَرَاتِبِ: الْمَشِيئَةُ
 مِمَّا أَتَى فِي الْكُونِ أَوْ شَرَعِيهِ
 أَحْصَ مِنْهَا إِذْ بَكُونٍ تَنْتَهِي
 وَلَا تَخْلَفُ الْإِرَادَتَانِ
 بَيْنَ الْإِرَادَتَيْنِ حَيْثُ يُطْلَقُ
 وَرَابِعُ الْمَرَاتِبِ: فِي أَنْ خَلَقَ
 عَنْ قُدْرَةٍ وَهُوَ مُرِيدٌ تُوَجَّدُ
 وَاللَّهُ خَالِقٌ لَهُ وَفِيهِ

علاقة الأسباب بالقدر

١٢٩٩. علاقةُ الأسبابِ بالأقْدَارِ
 ١٣٠٠. فَلَيْسَ ثُمَّ سَبَبٌ ذُو أَثَرٍ
 ١٣٠١. بَلَا تَنَافٍ وَالَّذِي قَالَ غَلَطَ
 ١٣٠٢. مَنْ قَدْ نَفَى التَّأْثِيرَ لِلْأَسْبَابِ
 ١٣٠٣. لَيْسَ بِهِ حِصُولُهُ فَخَالَفُوا
 ١٣٠٤. حِكْمَةَ رَبِّ الْعَرْشِ فِي ارْتِبَاطِ مَا
- بَأَنَّهَا مِنْهُ مِنَ الْجَبَّارِ
 إِلَّا مُقَدَّرًا لَهُ بِقَدَرِ
 وَالنَّاسُ فِيهَا طَرَفَانِ وَوَسَطُ
 فَقَالَ عِنْدَ الشَّيْءِ فِي ارْتِكَابِ
 الْحِسِّ وَالْعَقْلِ وَأَيْضًا قَدْ نَفَوْا
 سَبَبَهُ بِسَبَبٍ قَدْ عَلِمَا



١٣٠٥. فالنارُ لا تَحْرِقُ بالإِطلاقِ
 ١٣٠٦. وَالظَّرْفُ الثَّانِي عَلَى عَكْسِ الَّذِي
 ١٣٠٧. بِأَنَّهُمْ قَدْ جَعَلُوا الْأَسْبَابَ مِنْ
 ١٣٠٨. وَهَؤُلَاءِ أَشْرَكُوا كَمَا تَرَى
 ١٣٠٩. فَالْقَوْلُ بِالرَّبِطِ الَّذِي قَدْ رَبَطَهُ
 ١٣١٠. فَأَمِنُوا فِيهَا وَأَرْجَعُوهَا
- لَكِنْ لَدَيْهَا كَانَ مِنْ إِحْرَاقِ
 مَرَّ وَفِي مَا أَتَبَتُوا مِنْ مَأْخِذِ
 تَلْقَاءِهَا تَعْمَلُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ
 وَالْوَسْطُ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ جَرَى
 رَبُّ الْعُلَى فِي خَلْقِهِ وَضَبَطَهُ
 لِلَّهِ حَيْثُ فِيهِ قَدْ خَصَّوْهَا

علاقة الدعاء بالقدر

١٣١١. ثُمَّ الدَّعَاءُ مِنْهُ فِي الْكِتَابِ وَسَبَبٌ يُعَدُّ فِي الْأَسْبَابِ

حكم الاحتجاج بالقدر

١٣١٢. يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ فِي الْمَصَائِبِ
 ١٣١٣. بِقَدْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَحْتَجُّ بِهِ
 ١٣١٤. فَقَدْ نَأَى بِقَوْلِهِ وَسَارًا
 ١٣١٥. وَقَدْ مَضَى مَذْهَبُ أَهْلِ الْقَدَرِ
 ١٣١٦. مَنْ تَبَعَ الشَّيْخَ أَبَا مَنْصُورٍ
 ١٣١٧. حَكَى الْبَيَاضِيُّ مِنَ الْكَلَامِ
 ١٣١٨. وَمَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْظَلَةُ
 ١٣١٩. وَمِثْلُهُمْ مَنْ يَتَّبِعُونَ الْأَشْعَرِيَّ
- وَلَيْسَ فِي الدُّنُوبِ وَالْمَعَائِبِ
 بِعَقْلِهِ أَوْ بِنُصُوصِ تَشْتِيبِهِ
 عَلَى خُطَى مَنْ كَفَرُوا جِهَارًا
 بِخَلْقِ فَعْلِهِ وَعِنْدَ أَكْثَرِ
 فِي الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ الْمَشْهُورِ
 مَجْمُوعَ مَا جَاءَ عَنِ الْإِمَامِ
 فِي أَصْلِهِ يَخَالِفُ الْمُعْتَزِلَةَ
 وَاخْتَرَعُوا الْكُسْبَ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ



١٣٢٠. معناه وَهُوَ مِنْ مُحَرَّاتٍ ما قد حكاه الأشعري بالذاتِ
١٣٢١. والحقُّ مَنْ سارَ على التَّوَسُّطِ بينهما حينئذٍ لم يَغْلَطِ

مسائل متعلقة بالقضاء والقدر

١٣٢٢. أولها: الهُدَى مع الضَّلالِ وقد مضت في مجملِ الأقوالِ
١٣٢٣. كذاك: في الحكمة والتَّعليلِ فعند أهلِ العِلْمِ بالدَّلِيلِ
١٣٢٤. لم يَخْلُقِ اللهُ تعالى خَلْقًا إلا لِحِكْمَةٍ بذاك حَقًّا
١٣٢٥. وأمرُهُ كذاك بل لم يَحْصُلِ شيئًا بغيرِ حكمةِ الرَّبِّ العلي
١٣٢٦. صَرَّحَ باللفظِ وأنَّه فَعَلَ هذا لهذا وبكي لفظًا جَعَلَ
١٣٢٧. والقَوْلُ أيضًا قاله المَعْتَرِزُ على أصولٍ عندهم مُضَلَّلُهُ
١٣٢٨. سَمَّوْهُ بالتَّعْدِيلِ والتَّجْوِيزِ فكانَ في هذا أُولي تَمييزِ
١٣٢٩. يليه في الوُسْعِ والاستِطاعَةِ وغيرها وَهِيَ لَدَى الجَماعَةِ
١٣٣٠. نوعان: قَبْلَ الفَعْلِ بالتَّكْلِيفِ تَخْتَصُّ شرعيًّا لَدَى التَّوصِيفِ
١٣٣١. وَهِيَ مناطُ الأمرِ والثَّوابِ وَهِيَ مناطُ النَّهْيِ والعِقَابِ
١٣٣٢. وتَلَحُّقُ الأخرى القضاء والقَدَرُ فالعَبْدُ منها يَفْعَلُ الذي أَمِرُ
١٣٣٣. حَقَّقَ في ما قامَ مِنْ أفعالِ ما قَدَ أَرادَ اللهُ ذُو الجَلالِ
١٣٣٤. تَفسيرُها: ما شاءَ كانَ لوِشا أو لم يشأَ ما كانَ عندهم فشا
١٣٣٥. يليه في التَّكْلِيفِ فيما لم يُطَقْ فقالتِ الجَهميَّةُ الإِطلاقُ حَقُّ



١٣٣٦. وَعَكْسُهُمْ قَدْ رَأَتْ الْمُعْتَزِلَةَ
١٣٣٧. وَلَمْ يَقَعْ شَرًّا فِي الصَّوَابِ
١٣٣٨. تَفْسِيرُ هَذَا اللَّفْظِ فِي شَيْئَيْنِ
١٣٣٩. فَذَا فَلَا نُثْبِتُهُ فِي الْعَدِّ
١٣٤٠. كَالْكُفْرِ وَالْكَافِرِ فَالَّذِي وَضَحَ
١٣٤١. يَلِيهِ: قَوْلَ مَنْ دَعَا حَيْثُ دَعَا
١٣٤٢. فِيهِ أَقْوَالٌ جَمِيعُهَا تَرِدُ
١٣٤٣. يُضَافُ لِلَّهِ عَلَى الْعُمُومِ أَوْ
١٣٤٤. وَهُوَ بِمَفْعُولَاتِهِ لَمْ يَكُنْ
١٣٤٥. وَلَيْسَ يَخْلُو ضَرُّرٌ مِنْ حِكْمِهِ
١٣٤٦. وَقَدَّرَ اللَّهُ عَلَى مَا قُلْنَا
١٣٤٧. وَمَنْ يَقُولُ كَانَ يَفْعَلُ اللَّهُ
١٣٤٨. وَمَا أَصَابَ الْعَبْدُ مِنْ مَصَائِبِ
١٣٤٩. يَلِيهِ: مَعْنَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُسَرَّ
١٣٥٠. مُؤَخَّرًا مِنْ جِهَةِ الْمُبَارَكَةِ
١٣٥١. يُغَيِّرُ اللَّهُ الَّذِي قَضَاهُ
١٣٥٢. وَالثَّانِي قَدْ صَحَّحَهُ الْحَرَّانِيُّ
١٣٥٣. يَلِيهِ: أَيْضًا بَحْثُهُمْ عَنِ الرِّضَى
- وَالْأَشْعَرِيُّ قَدْ صَحَّ عَقْلًا نَقَلَهُ
- عِنْدَ أُولَى الْحَقِّ مِنَ الْأَصْحَابِ
- لِلْعَجَزِ عَنْهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ
- وَالثَّانِي فِي اشْتِغَالِهِمْ بِالضَّدِّ
- بِأَنَّهُ مِمَّا يُطَاقُ وَيَصِحُّ
- لَيْسَ إِلَيْكَ الشَّرُّ يَا مَنْ سَمِعَا
- صَحِيحَةً ثُمَّ دَلِيلٌ مَا عُهُدٌ
- لَسَبَبٍ أَوْ حَذَفٍ فَاعِلٍ حَكُوا
- اسْمًا لَهُ فِي آيَةٍ وَالسُّنَنِ
- حَتَّى وَلَوْ كَانَ لَضَعْفِ الْأَمَّةِ
- لَيْسَ بِهِ شَرٌّ لِهَذَا الْمَعْنَى
- شَرٌّ أَتَى بِأَبْشَعِ الْمَنَاهِي
- بِسَبَبِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَائِبِ
- بِفَعْلِهِ وَلَهُ يُنْسَا فِي الْأَثَرِ
- فِي عُمُرِهِ أَوْ فِي يَدِ الْمَلَائِكَةِ
- وَلَيْسَ فِعْلٌ أَحَدٍ سِوَاهُ
- وآخَرُونَ مِنْ كِبَارِ الشَّانِ
- بِمَا قَضَاهُ الرَّبُّ مِمَّا قَدْ قَضَى

١٣٥٤. فَأَوْجِبُوا الرِّضَىٰ فِي الْمَقْضَىٰ اخْتِلَفٌ وَحُكْمُ الْإِسْتِحْبَابِ عِنْدَهُمْ أُلْفٌ
١٣٥٥. يَلِيهِ: فِي الْمَحَوِّ فِي الْإِثْبَاتِ مَعْنَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي الْآيَاتِ
١٣٥٦. يَمْحُوهُ أَيْ يَنْسَخُ مَا قَدْ حَكَمَا وَيُثَبِّتُ الَّذِي أَرَادَهُ كَمَا

ثَمَرَاتُ الْإِيمَانِ بِالْقَضَاءِ وَالْقَدَرِ

١٣٥٧. مِنْ ثَمَّ فَالْإِيمَانُ بِالْقَضَاءِ قَدْ أَثْمَرَ فِي الْقَلْبِ لِمَنْ لَهُ اعْتِقَادٌ
١٣٥٨. تَحْقِيقَ تَوْحِيدٍ وَنَفْيِ الْكِبَرِ مَعَ اللُّجُوءِ فِي دَوَامِ الْأَمْرِ
١٣٥٩. لِلَّهِ وَالرَّاحَةِ فِي مَا قَدْ ظَهَرَ وَإِنْ يَفُتْ شَيْءٌ فَلَيْسَ مِنْ ضَجَرٍ
١٣٦٠. وَالصَّبْرِ أَيْضًا عِنْدَ الْإِبْتِلَاءِ وَالشُّكْرِ دَوْمًا حَالَةَ الرِّخَاءِ
١٣٦١. وَهَكَذَا حِلَاوَةُ الْإِيمَانِ يَذُوقُهَا مَا دَامَ مِنْ أَزْمَانٍ
١٣٦٢. وَمِنْهُ: فِي شُهُودِهِ لِلْقَدَرِ يَدْعُوهُ دَائِمًا إِلَى التَّطَهُّرِ



الفصل الثاني

المسائل العقدية المتعلقة بالإيمان

معنى الإيمان حال الإطلاق والتقييد، ومراتبه ودرجاته

١٣٦٣. يُفسَّرُ الْإِيمَانُ بِالْإِقْرَارِ وَضْمَنَ التَّصْدِيقِ فِي اخْتِيَارِ
 ١٣٦٤. حَفِيدِ مَجْدِ الدِّينِ فَهُوَ الْمُعْتَبَرُ فِي لُغَةٍ وَهُوَ الْأَصَحُّ فِي النَّظَرِ
 ١٣٦٥. فَبِالتَّعَدِّي بِالْحُرُوفِ جَعَلَهُ كَانَ وَفِي الْمَعْنَى وَفِي الْمُقَابَلَةِ
 ١٣٦٦. وَأَشْهَرُ الْحُدُودِ فِي التَّحْقِيقِ تَفْسِيرُ هَذَا اللَّفْظِ بِالتَّصْدِيقِ
 ١٣٦٧. وَلَيْسَ مَعْنَاهُ عَلَى تَرَادُفٍ مَعَ لَفْظَةِ التَّصْدِيقِ أَوْ تَخَالُفٍ
 ١٣٦٨. فِي الشَّرْعِ عَرَفُوهُ بِالْإِيمَانِ بِكُلِّ دِينَ الْمَصْطَفَى الْعَدْنَانِي
 ١٣٦٩. مِنْ جِهَةِ الْمُطْلَقِ لَا الْمُقَيَّدِ إِذِ الْحَدِيثُ سَاقَهُ فِي عُمْدِ
 ١٣٧٠. لَهُ مَرَاتِبٌ ثَلَاثٌ تُعْتَبَرُ فَأَصْلُ الْإِيمَانِ: بِمَعْنَى أَنْ ذَكَرَ
 ١٣٧١. مُطْلَقَ إِيمَانٍ وَهَذَا قَابِلُهُ كُفْرٌ يَقَابِلُ الَّذِي يَكُونُ لَهُ
 ١٣٧٢. لَا يُوْجَدُ الْإِيمَانُ إِنْ لَمْ يُوجَدْ وَأَصْلُهُ لَيْسَ بِذِي تَعَدُّدٍ
 ١٣٧٣. وَالثَّانِي: مِنْهَا وَاجِبُ الْإِيمَانِ بِالْوَاجِبَاتِ قَامَ بِالْإِتْيَانِ
 ١٣٧٤. وَثَالِثٌ: فِي الْمُسْتَحَبِّ مِنْهُ فِي الدَّرَجَاتِ الْمَرَّةُ يُنْبِي عَنْهُ

العلاقة بين الإسلام والإيمان

١٣٧٥. وَلَفْظُ الْإِسْلَامِ مَعَ الْإِيمَانِ هَلْ مُتَرَادِفَانِ أَوْ غَيْرَانِ
 ١٣٧٦. أَوْ حَالَةٌ افْتِرَاقِهِمْ تَرَادَفُوا وَحِينَ الْجَمَاعَ قَدْ يَخْتَلِفُ
 ١٣٧٧. فِيهِ خِلَافٌ عِنْدَهُمْ مَشْهُورٌ وَالثَّلَاثُ الْمُصَحَّحُ الْمَنْصُورُ

دخول الأعمال في مسمى الإيمان

١٣٧٨. وتدخل الأعمال في الإيمان
١٣٧٩. والأصل في تفسير: قول وعمل
١٣٨٠. قول من الفؤاد واللسان
١٣٨١. قول الفؤاد كان الاعتقاد في
١٣٨٢. بالستة الأركان في الإيمان
١٣٨٣. الدّل والخضوع والإخبار له
١٣٨٤. والقول للسان في التطق بما
١٣٨٥. قلت: ومما عُدّ في التوضيح
١٣٨٦. وعمل الأركان في الصلاة
١٣٨٧. وههنا معتك المذاهب
١٣٨٨. قال الوعيدية كالمعتزلة
١٣٨٩. إذا مضى البعض مضى الجميع
١٣٩٠. يكفر قطعاً لكن المعتزلة
١٣٩١. بحيث ليس مشركاً كي يحكمّا
١٣٩٢. وذاك أصل عندهم قد فارقوا
١٣٩٣. وقال من أرجأ في الأعمال
١٣٩٤. أخبثهم جهنم فقال المعرفه
- بالوفق والسنة والقرآن
- فالقول في ركنين عندهم حصل
- وعمل من دين والأركان
- رب العباد جازماً جزماً يفي
- وعمل الفؤاد في البيان
- وحبه وحب ما قد أنزله
- يصبح من ينطق فيها مسلماً
- لعمل اللسان كالنسيج
- والحج والصيام والزكاة
- وفيه ما فيه من التكذيب
- والخارجين أنه لا جزاً له
- حينئذ ليس له تنويع
- قالوا بأنه أتى في منزله
- بكفره ولا يكون مسلماً
- فيه جميع ما حكى الخلائق
- وهم طوائف وفي الأقوال
- يفسر الإيمان شكلاً وصفه

١٣٩٥. والكفرُ بالجهلِ بِهِ وقالوا
 ١٣٩٦. وليس الاستثناءُ فيه مُعتَبَرُ
 ١٣٩٧. يَلْزَمُهُ لَوَازِمُ كَثِيرَةٌ
 ١٣٩٨. لَذَا وَكَيْعُ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ
 ١٣٩٩. وَنَجَلُ كَرَامٍ مِنَ اللِّسَانِ
 ١٤٠٠. فَالْكَفَرُ فِي جَدِّ اللِّسَانِ دُونَ مَا
 ١٤٠١. وَلَيْسَ الْإِسْتِثْنَاءُ أَوْ يَزِيدُ
 ١٤٠٢. وَقَوْلُهُ هَذَا فَلَيْسَ مِنْ أَحَدٍ
 ١٤٠٣. وَنَسَبِ الْأَنْدَلَسِيِّ فِي الْفَصْلِ
 ١٤٠٤. وَغَيْرُهُ نَجَاتُهُمْ وَهُوَ غَلَطُ
 ١٤٠٥. وَالْأَشْعَرِيُّ فَالْتَّاسُ مُذْ أَرْمَانَ
 ١٤٠٦. قَدِيمُهُ التَّصْدِيقُ بِالْقَلْبِ فَقَطْ
 ١٤٠٧. وَالْمُتَأَخِّرُونَ مِنْ أَصْحَابِهِ
 ١٤٠٨. وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَالْجَهْمِيَّةِ
 ١٤٠٩. فَإِنَّ فِيهِ عَمَلَ الْفُؤَادِ
 ١٤١٠. وَجَعَلُوهُ نَفْسَهُ التَّصْدِيقَ
 ١٤١١. بَيْنَهُمَا لَكِنَّهُمْ قَالُوا كَفَرُ
 ١٤١٢. بِأَنَّ مَا فِي قَلْبِهِ قَدْ زَالَا
- تَفَاضُلُ النَّاسِ بِهِ مُحَالٌ
 إِذْ إِنَّهُ مَعْرِفَةٌ كَمَا غَبَرَ
 فَاسِدَةٌ مُرَدُّدَةٌ خَطِيرَةٌ
 قَدْ كَفَّرَا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ يُوجَدُ
 بِنَظَرِهِ يَكْمُلُ فِي الْإِيمَانِ
 يَكُونُ فِي الْقَلْبِ إِذَا تَكَلَّمَ
 أَوْ نَقَصُهُ فِيهِ كَمَا يُفِيدُ
 قَالَ بِهِ سِوَاهُ مِمَّا قَدْ يُعَدُّ
 هَذَا إِلَى الْمُنَافِقِينَ الْأَوَّلِ
 إِذْ إِنَّهُمْ قَالُوهُ فِي الدُّنْيَا فَقَطْ
 قَالُوا لَدَيْهِ فِيهِ مَذْهَبَانِ
 وَالثَّانِ مِثْلَ سَلَفٍ وَهُمْ وَسَطُ
 قَدْ جَعَلُوا الْقَدِيمَ مِنْ صَوَابِهِ
 يَعْنُونَ تَصْدِيقًا لَهُ مَزِيَّةُ
 مِنَ الْقَبُولِ وَمِنْ انْقِيَادِ
 أَمَّا ابْنُ تَيْمِيَّةَ لَا تَفْرِيقًا
 مَنْ شَرَعْنَا كَفَرَهُ وَقَدْ ظَهَرَ
 وَالْفَرْقُ لَمْ يُفَرِّقِ الْأَقْوَالَا

١٤١٣. والماتريدِيُّونَ في اللسانِ شَرَطُوا لِمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ إِيْمَانٍ
 ١٤١٤. إِذْ إِنَّ الْإِيْمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِقَلْبٍ مِنْ آمَنَ فَالتَّحْقِيقُ
 ١٤١٥. فِي جَعْلِهِ قَوْلَ الْلسَانِ يُشْتَرَطُ لِكَيْ يَكُونَ الْحُكْمُ ظَاهِرًا فَقَطْ
 ١٤١٦. وَثُمَّ قَوْمٌ عَرَفُوا الْإِرْجَاءَ أَبْشَعَ مِنْ جَهْمٍ وَمَا قَدْ جَاءَ
 ١٤١٧. وَهُمْ رَوَافِضٌ مِنَ الْإِثْنِي عَشَرَ فَأَصْلُ الْإِيْمَانِ لَدِيْهِمْ يُعْتَبَرُ
 ١٤١٨. يُوجَدُ فِي مَعْرِفَةِ الْأُئِمَّةِ فَفَارَقُوا فِيهِ جَمِيعَ الْأُئِمَّةِ

النزاع بين جمهور أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء

١٤١٩. للفقهاء لَيْسَتْ الْأَعْمَالُ مِنْ الْمُسَمَّى عَنْدهُمْ فَقَالُوا
 ١٤٢٠. بِأَنَّهُ الْقَوْلُ مِنَ اللَّسَانِ وَأَنَّهُ التَّصَدِيقُ بِالْجَنَانِ
 ١٤٢١. أَوَّلَ مَنْ قَالَ بِهِ وَأَظْهَرَهُ شَيْخُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَشْهَرَهُ
 ١٤٢٢. تَلْمِيذُهُ فَصَارَ فِي الْأَحْنَافِ كَأَنَّهُ الْحَقُّ بِلا خِلافٍ
 ١٤٢٣. وَابْنُ أَبِي الْعِزِّ يَقُولُ الْخُلْفُ فِي هَذَا مِنَ اللَّفْظِيِّ حِثْمًا قُفِي
 ١٤٢٤. وَقَدْ يَصِحُّ فِي الْمَالَاتِ فَقَطْ أَمَّا الَّذِي يُعَدُّ عَنْدهُمْ غَلَطٌ
 ١٤٢٥. فَأَصْلُ الْإِيْمَانِ لَدِيْهِمْ وَاحِدٌ يَسْتَوِيَانِ مَنْ عَصَى وَالْعَابِدُ
 ١٤٢٦. وَلَا يَزِيدُ عَنْدهُمْ بِمَرَّةٍ وَقَوْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ يَرَوْنَ كُفْرَهُ



زيادة الإيمان ونقصانه ، والاستثناء فيه

١٤٢٧. يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ وَالْإِحْسَانِ وَنَقْصُهُ مِنْ أَثَرِ الْعِصْيَانِ
١٤٢٨. حِينَئِذٍ يَجُوزُ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهِ إِذْ يُقْصَدُ الْكَامِلُ لَا أَنْ يَشْتَبِهَ
١٤٢٩. وَمَعَ ذَا فِي السَّلَفِ الْأَوَائِلِ مَنْ كَرِهُوا مِنْهُ سَوَالَ السَّائِلِ
١٤٣٠. لِذَاكَ بَعْضُ النَّاسِ يُوجِبُونَهُ أَوْ لَا وَبَعْضُهُمْ يُحَرِّمُونَهُ
١٤٣١. وَثُمَّ مِنْ مَا خِذَ لَاحِتَ لِمَنْ قَالَ بِهِ وَالثَّانِ رَأْيُهُ حَسَنٌ



الفصل الثالث

المسائل العقدية المتعلقة بالكبيرة وأحكام أهل القبلة

انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر والفروق بينهما

١٤٣٢. تَنْقَسِمُ الذُّنُوبُ لِلْكَبَائِرِ تُخْرِجُهُ أَوْ لَا وَلِلصَّغَائِرِ
 ١٤٣٣. وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَيْنِ فِي التَّعْرِيفِ وَالْحَدِّ وَالْأَنْوَاعِ وَالتَّوْصِيفِ
 ١٤٣٤. فَكُلُّ مَا يُحَدُّ أَوْ مَا يُوعَدُّ فَإِنَّهُ مِنْهَا وَلَا تُعَدَّدُ
 ١٤٣٥. تَحْتَاجُ لِلتَّوْبَةِ فِي التَّكْفِيرِ وَالْقَوْلُ مَنْقُولٌ عَنْ كَثِيرِ
 ١٤٣٦. وَقَالَ بِالتَّكْفِيرِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ حَيْثُ عَلِمَا
 ١٤٣٧. عَنْ ابْنِ حَزْمٍ وَعَنِ الْحَرَّانِيِّ وَاخْتَارَهُ الْمُحَدِّثُ الْأَبَانِيُّ
 ١٤٣٨. وَعُدَّ فَاسِقًا وَبِاسْتِغْفَارٍ لَمْ تَبْقِ وَالصَّغِيرُ بِالْإِصْرَارِ
 ١٤٣٩. يَكُونُ كَالْكَبِيرِ فَالْمُلَازِمَةُ تَجَعِّلُهَا شَنِيعَةً مُعْظَمَهُ

الكبيرة؛ اسم مرتكبها في الدنيا، وحكمه في الآخرة

١٤٤٠. حِينَئِذٍ فَالْإِسْمُ مُسْلِمٌ وَلَا يُقَالُ مُؤْمِنٌ بِلَا قَيْدٍ جَلَا
 ١٤٤١. كَنَاقِصٍ وَفَعَلُهُ مَا كَفَّرَهُ وَمَا يَشَاءُ رَبُّهُ فِي الْآخِرَةِ

الأسباب التي تسقط العقوبة عن العبد في الآخرة

١٤٤٢. بِتَوْبَةٍ تَسْقُطُ وَاسْتِغْفَارٍ وَفِي شَفَاعَةٍ مِنَ الْمُخْتَارِ
 ١٤٤٣. وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ أَوْ مَا أَحَقَّهُ لِمَيِّتٍ مَاتَ كَبِيرٌ صَدَقَهُ
 ١٤٤٤. وَمَا قَضَاهُ اللَّهُ مِنْ مَصَائِبٍ لِلْعَبْدِ فِي الدُّنْيَا وَمِنْ مَتَاعِبٍ

١٤٤٥. وفتنة القبر مع الأهوال من بعده وعفو ذي الجلال
 ١٤٤٦. وفي دعاء المؤمنين نقلًا ومن على جنازة قد صلى
 ١٤٤٧. آخرها كالحسنات الماحية فهذه عشر أمور زاكية

المقصود بأهل القبلة، حكم الشهادة لمعين من أهل القبلة بالجنة أو النار

١٤٤٨. يَعْنُونَ فِيهَا قِبْلَةَ الصَّلَاةِ أي جهة الكعبة في الجهات
 ١٤٤٩. وَلَا يُكَذِّبُونَ بِالشَّرِيعَةِ مَا وَقَعُوا فِي بَدْعَةٍ شَنِيعَةٍ
 ١٤٥٠. تُكْفَرُ الْقَائِلَ فِيهَا وَاشْهَدُ بَجَنَّةِ الرَّبِّ لَصَحْبِ أَحْمَدِ
 ١٤٥١. جَمِيعِهِمْ وَقِيلَ مَا قَدْ عَيَّنَهُ نَصٌّ وَقِيلَ فِي الشُّهُودِ الْمُؤْمِنَةِ
 ١٤٥٢. وَلَيْسَ غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ الْأَوْزَاعِي يُطْلَقُ مَنْعُهُ وَلَمْ يُرَاعَ
 ١٤٥٣. مَا جَاءَ لِلصَّحَابِ فِي نَصِّ النَّبِيِّ وَقَدْ رَوَاهُ فِي جَمِيعِ الْكُتُبِ
 ١٤٥٤. وَلَا يَجُوزُ الْامْتِحَانُ أَبَدًا لِمُسْلِمٍ فِي الدِّينِ حِينَ شَهِدَا
 ١٤٥٥. وَالْبَرْبَهَارِيُّ قَالَ عَنْهُ: بِدْعُهُ فِي الدِّينِ حَيْثُ فِيهِ أَبَدَى مَنْعُهُ
 ١٤٥٦. إِلَّا بِشَيْءٍ خُصَّ كَالنِّكَاحِ أَوِ الْوَلَايَاتِ لِلاتِّضَاحِ

حكم الصلاة خلف مستور الحال والمبتدع والفاسق وأئمة الجور

١٤٥٧. وَكُلُّ مَنْ يُعَدُّ فِي الْمُسْتَوِرِ يَخْلُو مِنَ الْبِدْعَةِ أَوْ فُجُورِ
 ١٤٥٨. تَجُوزُ خَلْفُهُ الصَّلَاةُ قُلْتُ: لَمْ يُحَكَّ خِلَافٌ عَنِ إِمَامٍ أَوْ عَلَمٍ
 ١٤٥٩. أَوْ ظَهَرَتْ مِنْهُ عَلَى خِلَافٍ لِلشَّافِعِيِّ جَازٌ وَلِلْأَحْنَفِ



١٤٦٠. وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ وَمَالِكٍ هَذَا إِذَا لَمْ تَحْصُلِ
١٤٦١. بغيره وَمَعَ إِمَامٍ جَائِرٍ صَحَّتْ وَقَدْ جَاءَتْ عَنِ الْأَكَابِرِ
١٤٦٢. وَيُشْرَعُ امْتِنَاعُ مَنْ قَدْ أَمَّا خَلَفَ الَّذِي فَسَقًا أَتَى وَجُرْمًا
١٤٦٣. إِنْ كَانَ فِي امْتِنَاعِهِ مِنْ مَصْلَحَةٍ وَاضِحَةٍ فِي تَرْكِهِ وَرَاجِحَةٍ



الفصل الرابع

نواقض الإيمان ونواقصه (الكفر، النفاق، البدعة)

الكفر؛ تعريفه، وأنواعه، وضابط كل نوع

١٤٦٤. الْكُفْرُ يَعْنِي عَدَمَ الْإِيمَانِ يَكُونُ فِي ثَلَاثَةِ الْأَرْكَانِ
 ١٤٦٥. وَعِنْدَهُمْ يَرْجِعُ لِلْجُودِ وَلَيْسَ مُحْصُورًا بِلَا تَعْدِيدِ
 ١٤٦٦. وَهُوَ لَكُفْرٍ أَكْبَرٍ وَأَصْغَرٍ مُوجِبُ الْاسْتِحْقَاقِ إِنْ لَمْ يُغْفَرْ
 ١٤٦٧. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمْ بِلَفْظِ الْكُفْرِ مُعَرَّفًا فَأَكْبَرُ فِي الذِّكْرِ
 ١٤٦٨. وَفَهُمْ أَصْحَابُ النَّبِيِّ الْهَادِي وَمِنْ نُصُوصٍ فِيهِ كَاسْتِشْهَادِ
 ١٤٦٩. وَنُوعَ الْأَكْبَرِ: فِي النَّفَاقِ وَالشَّكِّ وَالْإِعْرَاضِ بِالْإِطْلَاقِ
 ١٤٧٠. وَالرَّابِعُ اسْتِكْبَارُهُ الْمَعِيبُ لِضَعْفِهِ وَالْخَامِسُ التَّكْذِيبُ

حكم من ترك شيئاً من أركان الإسلام

١٤٧١. مَنْ تَرَكَ الشَّهَادَتَيْنِ يَكْفُرُ إِنْ كَانَ قَادِرًا وَلَيْسَ يُعْذَرُ
 ١٤٧٢. وَمَا سِوَى مِنْ سَائِرِ الْأَرْكَانِ فَالْجَحْدُ لِلْوُجُوبِ ذُو كُفْرَانٍ
 ١٤٧٣. أَوْ جَحْدُ مَا بِالْإِضْطِرَارِ يُعْلَمُ بِأَنَّهُ وَاجِبٌ أَوْ مُحَرَّمٌ
 ١٤٧٤. وَمَا عَدَا مَا مَرَّ فَالْتِّزَاعُ بِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ عِنْدَ بَعْضِ مَنْ نَبِهَ

التكفير؛ تعريفه، وضوابطه، وشروطه، وموانعه،

وخطورة تكفير المسلم بلا علم

١٤٧٥. يُعَرَّفُ التَّكْفِيرُ بِالْحُكْمِ عَلَى عَيْنٍ وَوَصْفٍ لِدَلِيلٍ نُقِلَا
 ١٤٧٦. بِالْكُفْرِ فَهُوَ لِدَلِيلٍ شَرْعِي يَكُونُ فَالْأَصْلُ بِهِ فِي الْمَنْعِ

١٤٧٧. وَلَيْسَ بِالشُّكُوكِ وَالظُّنُونِ
١٤٧٨. وَالذَّنْبُ فِي هَذَا أَتَى بِالنَّصِّ
١٤٧٩. فِي الشَّخْصِ لَا بَدَّ مِنَ التَّوَقُّرِ
١٤٨٠. وَالشَّرْطُ فِي هَذَا قِيَامُ الْحُجَّةِ
١٤٨١. وَهُوَ مُكَلَّفٌ وَقَدْ تَعَمَّدَا
١٤٨٢. دَلَّ كِتَابُ اللَّهِ وَالْحَدِيثُ
١٤٨٣. وَهُوَ صَرِيحٌ بِأُمُورٍ بَيِّنَةٍ
١٤٨٤. لِذَلِكَ الْمَانِعُ بِالذَّلِيلِ
١٤٨٥. عَنْ اجْتِهَادٍ لَيْسَ عَنْ تَعْصِبٍ
١٤٨٦. مِنْ لُغَةٍ ففَسَّقُوهُ أَوْ حَصَلَ
١٤٨٧. فَهَئِنَا الْكُفْرُ قَدْ اسْتَبَاحَهُ
١٤٨٨. وَالْجَهْلُ مَانِعٌ إِذَا مَا أَمَكَنَهُ
١٤٨٩. أَوْ لَا فَلَيْسَ مَانِعًا كَمَا فِي
١٤٩٠. الرَّابِعُ: الْإِكْرَاهُ حَيْثُ يُعْتَبَرُ
١٤٩١. الْخَامِسُ: الْعَجْزُ عَنِ الْإِتْيَانِ
١٤٩٢. قُلْتُ: كَمَا كَانَ مِنَ النَّجَاشِيِّ
١٤٩٣. وَاعْلَمْ بِأَنَّ الْأَمْرَ فِي التَّكْفِيرِ
١٤٩٤. وَلَيْسَ لِلْعَامَّةِ وَالصَّغَارِ
- وَأِنَّمَا بِالظَّاهِرِ الْمُبِينِ
نَوْعَانِ فِي الْمُطْلَقِ أَوْ فِي الشَّخْصِ
لَشَرْطِهِ وَمَانِعٌ لَمْ يَظْهَرَ
تَفْسِيرُهَا بِالْعِلْمِ وَالْمَحَجَّةِ
وَاخْتَارَهُ بِغَيْرِ إِكْرَاهٍ بَدَا
بِكُفْرٍ مِنْ قَامَ بِهِ الْخُذُوثُ
وَاضِحَةٍ فِي شَأْنِهِ مَا أَمَكَنَهُ
بِخَطَأٍ بَدَا أَوْ التَّأْوِيلِ
أَوْ عَنْ هَوًى لِكِنَّهُ فِي مَذْهَبٍ
وَلَيْسَ فِيهِ لُغَةٌ كَمَا نَقَلَ
لَأَنَّهُ مُكَذَّبٌ صَرَاحَهُ
مِنْ رَفْعِهِ بَعْلِيهِ وَالْبَيِّنَةِ
قَوَاعِدِ الْعِلْمِ الْقَرِافِيِّ
فِي كُلِّ مَا يَدُلُّ أَنَّهُ قَدِرٌ
بِالْأَمْرِ مِنَ أَوْامِرِ الرَّحْمَنِ
وَالْقَوْلُ بِاعْتِبَارِهِ هَذَا فَاشِي
لِلْقَاضِ وَالْمُفْتِ بِلَا نَكِيرٍ
فَضْرُهُ مِنْ أَشْنَعِ الْأَضْرَارِ

إطلاق الكفر على بعض الذنوب

١٤٩٥. الْكُفْرُ فِي بَعْضِ الذُّنُوبِ يُوصَفُ فَقِيلَ عَنْ تَفْسِيرِهَا التَّوَقُّفُ
١٤٩٦. أَوْ أَنَّهُ نَفْيُ الْكَمَالِ الْوَاجِبِ عَنْهُ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعَايِبِ

الوقوف على بعض صور الكفر

١٤٩٧. مِنْ صُورِ الْكُفْرِ: الَّذِي قَدْ حَكَّمَا
١٤٩٨. يَكُونُ مِنْهُ فَعْلَى ضَرْبَيْنِ
١٤٩٩. فَالْأَكْبَرُ: الْجَحْدُ وَالْإِعْتِقَادُ فِي
١٥٠٠. مُسَاوِيًا مُخَيَّرًا أَوْ صَنَعًا
١٥٠١. أَوْ حَكَّمَ الْأَعْرَافَ وَالْعَوَائِدَا
١٥٠٢. وَالْأَصْغَرُ: الْهَوَى وَمَا قَدْ يَغْلِبُ
١٥٠٣. ثُمَّ الْمَوَالَاةُ لِحِزْبِ الْكُفْرَةِ
١٥٠٤. مَحَبَّةً لَهُمْ فَهَذَا يَكْفُرُ
١٥٠٥. أَوْ ظَاهِرٍ لغيرِ عُذْرِ شَرْعِي
١٥٠٦. شَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا فَهَذَا حَرَمًا
١٥٠٧. أَوْ ظَاهِرٍ وَافَقَهُمْ مَعَ عُذْرِهِ
١٥٠٨. تَقْدِيرُهَا بِحَسَبِ الزَّمَانِ
١٥٠٩. وَمِنْهُ الْإِسْتِهْزَاءُ بِالشَّرْعِ الْأَبْيِ
بغيرِ مَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَمَا
فِي أَكْبَرٍ وَأَصْغَرٍ فِي الدِّينِ
تَفْضِيلٍ غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْتَفِ
حُكْمًا يُضَاهِي فِيهِ مَا قَدْ سُمِعَا
مُقَدَّمًا لَهَا عَلَى مَا وَرَدَا
عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ بِمَا لَا يَجِبُ
فِي بَاطِنٍ وَظَاهِرٍ إِنْ أَظْهَرَهُ
بِلا خِلَافٍ عِنْدَ مَنْ يُعْتَبَرُ
بِلا رَغْبَةً وَخَشْيَةً مِنْ مَنْعٍ
وَنَقْصٍ دِينِهِ بِهَذَا جُزْمًا
فِي شَرْعِنَا فَرِخَصَةً كَالْمُكْرَهِ
وَالْحَالِ وَالْقُدْرَةِ وَالْمَكَانِ
أَوْ بِنَبِيِّهِ وَسَبِّهِ النَّبِيِّ

١٥١٠. وَسَابُّ سَيِّدِ الْوَرَى لَمْ تُقْبَلِ تَوْبَتُهُ إِنْ تَابَ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ
١٥١١. وَمَالِكٍ وَالْعَكْسُ عَنْهُمْ عُلِمَا وَأَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ الْعُلَمَاءُ

النفاق؛ تعريفه، وأنواعه، وحكم كل نوع

١٥١٢. مَنْ نَافَقًا الْيَرْبُوعَ وَالتَّفَاقُ فِي شَرِّعٍ هُوَ الْإِيمَانُ مَعَ كُفْرٍ خَفِي
١٥١٣. يَكُونُ أَكْبَرًا فِي الْإِعْتِقَادِ وَأَصْغَرًا فِي الْعَمَلِ الْمُفَادِ
١٥١٤. فِي وَاجِبٍ وَمِنْهُ قَدْ تَفَاوَتَتْ مَا فِيهِ مِنْ مَرَاتِبٍ وَاخْتَلَفَتْ

البدعة؛ تعريفها، وأنواعها، وأحكامها، وأسباب الابتداء وأضراره

١٥١٥. الْبِدْعَةُ الْإِنْشَاءُ فِيمَا شَرَعَهُ وَالسَّيْرُ فِي طَرِيقَةٍ مُخْتَرَعَةٍ
١٥١٦. وَأَجْمَعُ الْحُدُودَ مَا قَدْ وَرَدَا تَعْرِيفُهُ عَنِ النَّبِيِّ أَحْمَدًا
١٥١٧. بِالنَّوْعِ تَأْتِي فِي إِعْتِقَادٍ وَعَمَلٍ مِثْلَ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ وَاحْتِفَالِ
١٥١٨. بِأَصْلِهِ حَقِيقَتِي أَوْ إِضَافِي وَذَا فَلَدَلِيلٍ لَمْ يُنَافِ
١٥١٩. مِنْ كُلِّ وَجْهِ مِثْلَ ذِكْرِ جُمُعُوا مِنْ أَجْلِهِ وَصَوْتُهُمْ قَدْ رَفَعُوا
١٥٢٠. بِالْحُكْمِ مِنْهَا الْبِدْعَةُ الْمُكْفَرَةُ أَوْ لَيْسَ وَالضَّوَابِطُ الْمُعْتَبَرَةُ
١٥٢١. إِنْكَارُ مَعْلُومٍ وَجَحْدُ الْوَصْفِ أَوْ نَفْيُ شَيْءٍ شَرَعَهُ لَمْ يَنْفِ
١٥٢٢. وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ حَسَنَةً إِذْ عَمَّهَا قَوْلُ النَّبِيِّ وَبَيَّنَّه
١٥٢٣. كَكُلِّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٍ وَمَنْ أَحْدَثَ فِي الصَّحَاحِ جَاءَ وَالسُّنَنِ
١٥٢٤. وَسَبَبُ الْبِدْعَةِ فِي شَرِّعِ النَّبِيِّ مِنْ جَهْلِهِ فِي الدِّينِ وَالتَّعَصُّبِ



١٥٢٥. والاتباع لهوى ومن غلُوَّ وكيد إبليس ومن منه غووا
١٥٢٦. وضرر ابتداعه في الملة وقوعه في الفتن المضلة
١٥٢٧. وليس ممن شربوا من كوثر خير الورى وتوبة لم تظهر
١٥٢٨. لأنه على الصواب جعله ومنه أيضا عدم القبول له
١٥٢٩. واللعن والطرد بكل أن لفعله من رحمة الرحمن





الفصل الخامس

المسائل العقدية المتعلقة بالولاية وكرامات الأولياء



الولاية

١٥٣٠. ولاية الرحمن أي توافقه في حب ما يحبه وتصدقّه
 ١٥٣١. ثمّ الولي وهو ذو الكرامه
 ١٥٣٢. شروطها: الإيمان بالله العلي
 ١٥٣٣. والعلم وهو الشرعي والتقرب
 ١٥٣٤. وليس من شرط الولي العصمة
 ١٥٣٥. وهم على مرتبتين فاعدد
 ١٥٣٦. حينئذ قد ثمر الولاية
 ١٥٣٧. أحاطه الخلق بالمعينة
 ١٥٣٨. ومن يعاديه فقد آذن في
- في حب ما يحبه وتصدقّه
 من لازم التقوى والاستقامه
 ويتقي متبعاً للمرسل
 بالتفيل بعد الفرض والتحبب
 أو الكرامات كبعض الأمة
 في سابق يليه في المقتصد
 محبة الله فأعلى غاية
 وما دعا نال من البرية
 حرب مع الله الولي فليخف

الكرامة

١٥٣٩. تكون أمراً خارقاً للعادة
 ١٥٤٠. فالتأس فيها طرفان ووسط
 ١٥٤١. أو أنها تكون في التأثير
 ١٥٤٢. سببها الحاجة للأنام
 ١٥٤٣. وفتنة له وأن يدعو
- أعطاه حين لازم العباده
 ففي المكاشفات والعلم فقط
 مثل العلاء الحضرمي في السير
 أو أن يبين الحق كالغلام
 ثمّ يجيبه لما يرجوه

الولاء والبراء

١٥٤٤. وعرفوا البراءَ بالبغضاء وعكسه معناه في الولاء
١٥٤٥. لله والرسول والذينَا قد آمنوا من الموحدينَا
١٥٤٦. والرابعُ الولاءُ للكفارِ من جهة الإكراه الاضطراري
١٥٤٧. وقد مَضَتْ بعضُ التفاريحِ على معنى الموالاةِ لهم مُفَصَّلًا





الفصل السادس

المسائل العقدية المتعلقة بالإمامة والجماعة



١٥٤٨. وَعَرَفَ الْإِمَامَةَ الْأُئِمَّةَ
 ١٥٤٩. خِلَافَةً عَنِ الثُّبُوتِ وَقَدْ
 ١٥٥٠. مِنْ دِينَ سَيِّدِ الْوَرَى مُحَمَّدٍ
 ١٥٥١. وَحُكْمُهَا: وَاجِبَةٌ عَلَى الْبَشَرِ
 ١٥٥٢. بِالنَّصِّ وَاتِّفَاقِ أَهْلِ الْحَلِّ
 ١٥٥٣. فِي عَمَلِ الْخَلِيفَةِ الصَّدِيقِ
 ١٥٥٤. وَأَنْ يَكُونَ الشَّخْصُ قَدْ تَغَلَّبَا
 ١٥٥٥. وَلَيْسَ ثَمَّ عَدَدٌ يُعْتَبَرُ
 ١٥٥٦. فِي أَرْبَعٍ أَوْ سِتَّةٍ أَوْ عَشْرَةٍ
 ١٥٥٧. وَجُوزُوا تَعَدُّدَ الْأُئِمَّةِ
 ١٥٥٨. طَاعَتُهُمْ تَكُونُ بِالْمَعْرُوفِ
 ١٥٥٩. وَالتُّصْحُحُ وَالسُّعْيُ إِلَى التَّعَاوُنِ
 ١٥٦٠. وَأَوْجِبُوا عَلَيْهِ حِفْظَ الدِّينِ
 ١٥٦١. جَبَايَةَ الْفِيءِ جِهَادَ الْكُفَرَةِ
 ١٥٦٢. وَلَمْ يَجْزُ خَلْعُ يَدٍ مِنْ طَاعَةٍ
 ١٥٦٣. إِلَّا الَّذِي بَانَ بِأَنَّهُ كَفَرَ
 ١٥٦٤. بِالْعِلْمِ لَا بِالظَّنِّ وَالدَّلِيلِ
 ١٥٦٥. وَقُدْرَةٍ مِنْ غَيْرِ سَفْكِ لِلدِّمَا
 رِئَاسَةً شَامِلَةً مُهِمَّةً
 قَامَتْ عَلَى حِرَاسَةِ الَّذِي وَرَدَ
 وَنَصْرَةٍ لَشَرْعِهِ لِلأَبَدِ
 وَالانْعِقَادُ لِلْخَلِيفَةِ اعْتَبِرَ
 وَعَهْدُهَا لَهُ كَمَا فِي الثَّقَلِ
 وَمَا تَلَا مِنْ عُمَرِ الْفَارُوقِ
 فِي أَخْذِهَا حِينَئِذٍ قَدْ وَجَبَا
 فِي الْحَلِّ وَالْعَقْدِ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا
 أَوْ عَدَدٍ قِيلَ بِهِ مَا أَكْثَرُهُ
 فِي حَاجَةٍ تَقِيمُ أَمْرَ الْأُئِمَّةِ
 وَذَا بِأَمْرِ شَرَعِنَا الْحَنِيفِ
 فِي الْبِرِّ وَالتَّقْوَى بِقَدْرِ الْمَكْنِ
 وَالْحُكْمِ فِي الْخِلَافِ بَيْنَ اثْنَيْنِ
 تَصَفُّحَ الْأَحْوَالِ وَالْمُبَاشَرَةَ
 أَوْ أَنَّهُ يُفَارِقُ الْجَمَاعَةَ
 حِينَئِذٍ جَازَ بِشَرَطٍ مُعْتَبَرٍ
 وَكَانَ قَاطِعًا بِلَا تَأْوِيلٍ
 فِي هَذِهِ اسْتِفَاضَ مَنْعُ الْعُلَمَاءِ

١٥٦٦. وَمِنْ مَظَاهِرِ انْحِرَافِ النَّاسِ انْكَارُ حُكْمِهَا مِنَ الْأَسَاسِ
١٥٦٧. أَوْ اعْتِقَادُ عَصَمَةِ الْإِمَامِ وَلَيْسَ مِنْ أَيِّ مِنَ الْأَنَامِ
١٥٦٨. بَلْ فِي أَنَاسٍ خُصَّ أَوْ لَهُمْ عَدَدٌ مُعَيَّنٌ وَمَا سِوَاهُمْ مِنْ أَحَدٍ

الجماعة

١٥٦٩. وَعِنْدَهُمْ هِيَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ وَقِيلَ أَهْلُ الْفَضْلِ مِمَّنْ يَعْلَمُ
١٥٧٠. وَقِيلَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ الْوَافِي وَقِيلَ غَيْرُهُ وَلَا تَنَافِي
١٥٧١. بَيْنَ الْجَمِيعِ حَيْثُ إِنَّ الْكُلَّ حَقٌّ يَشْمَلُ لَفْظُهَا جَمِيعَ مَا سَبَقَ
١٥٧٢. وَسُمُّوا لِاجْتِمَاعِهِمْ فِي ذَلِكَ وَمَا يَكُونُ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ
١٥٧٣. وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنِ التَّفَرُّقِ وَأَصْلُهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْفِرَقِ
١٥٧٤. مِنْ شُؤْمِ الْإِبْتِدَاعِ وَالْمُخَالَفَةِ بِسَبَبِ الرُّكُونِ لِلْفَلَاسِفَةِ
١٥٧٥. تَوَعَّدَ اللَّهُ الْمُخَالِفِينَ بِالنَّارِ وَالسَّوَادِ إِذْ يَأْتُونَا
١٥٧٦. وَالتَّصُّ أَنْ الْمِصْطَفَى تَبَرًّا مِنْهُمْ وَلَا حُجَّةَ فِيهِ تُجْرَى
١٥٧٧. وَلَيْسَ مِنْ مَحَبَّةٍ وَأُلْفَةٍ وَفِيهِ بَغْضَاءٌ وَفِيهِ كُفَّةٌ



الفصل السابع

آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم

١٥٧٨. تنازعوا في الآلِ ماذا يَعْنِي
 ١٥٧٩. قَرَابَةُ النَّبِيِّ حَيْثُ تَحْرُمُ
 ١٥٨٠. والقَوْلُ للجمهورِ أو زوجاته
 ١٥٨١. أو الذين اتَّبَعُوا مُحَمَّدًا
 ١٥٨٢. وَفَضْلُهُمْ لَمْ يَخَفْ عِنْدَ النَّاسِ
 ١٥٨٣. فَهُمْ أَوَّلُو الْإِيمَانِ وَالْقَرَابَةِ
 ١٥٨٤. لَهُمْ حُقُوقٌ وَجَبَتْ عَلَيْنَا
 ١٥٨٥. نُحِبُّهُمْ لِأَنََّّهُمْ آلُ النَّبِيِّ
 ١٥٨٦. وَحَقُّهُمْ فِي الْخُمْسِ وَالصَّلَاةِ
 ١٥٨٧. وَالطَّعْنُ فِي زَوْجَةِ سَيِّدِ الْوَرَى
 ١٥٨٨. وَسَائِرِ الْأَزْوَاجِ فِي التَّحْقِيقِ
 ١٥٨٩. وَمَوْقِفُ الرَّافِضَةِ الَّتِي غَلَتْ
 ١٥٩٠. هُوَ الْغُلُوُّ وَالَّذِي قَابَلَهُ
 ١٥٩١. فَهُمْ يَكْفُرُونَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ
 ١٥٩٢. وَعَكْسُهُمْ مَنْ نَصَبُوا الْعِدَاءَ فِي
 ١٥٩٣. زَوْجِ ابْنَةِ النَّبِيِّ وَالْإِمَامِ
- على ثلاثة لأهلِ الْفَنِّ
 عليهم الزَّكَاةُ لَيْسَ الْمُعْظَمُ
 وفي الْكِتَابِ تُلِيَتْ آيَاتُهُ
 وَذَا فَلَا يَخْصُ فِيهِ أَحَدًا
 كَأَنَّهُمْ فِي الْخَيْرِ كَالنَّبْرَاسِ
 وَبَعْضُهُمْ يُعَدُّ فِي الصَّحَابَةِ
 نَقُومُ فِيهَا وَاجِبًا وَدِينًا
 وَالذَّبُّ عَنْهُمْ عِنْدَ كُلِّ نَاصِي
 مِنَّا عَلَيْهِمْ وَهِيَ الرَّحْمَاتُ
 عَائِشَةُ مَنْ قَالَهُ قَدْ كَفَرَا
 وَلَيْسَ خَاصًّا فِي ابْنَةِ الصَّدِّيقِ
 فِي حُبِّهِمْ فَغَيَّرَتْ وَبَدَّلَتْ
 طَعْنُ بَمَنْ صَاحِبَ مَنْ أَرْسَلَهُ
 وَظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْكُتُبِ
 جَمِيعُ أَهْلِ بَيْتِهِ فِي مَوْقِفِ
 مَعَ بَعْضِ صَحْبِ الْمُصْطَفَى فِي الشَّامِ



الفصل الثامن

المسائل العقدية المتعلقة بالصحابة

١٥٩٤. والخُلْفُ فِي التَّعْرِيفِ لِلصَّحَابَةِ
 ١٥٩٥. وَصَفُ الصَّحَابِيِّ مَنْ رَأَاهُ مُسْلِمًا
 ١٥٩٦. قُلْتُ وَفِي الصُّحْبَةِ مِنْ مَسَائِلِ
 ١٥٩٧. وَالطَّعْنُ فِي أَصْحَابِهِ مَشْمُولُ
 ١٥٩٨. بَلْ لِكِتَابِ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا
 ١٥٩٩. وَثَمَّ مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ مَا
 ١٦٠٠. قَدْ كَانَ مِنْ قِتَالِهِمْ وَالتُّصَرِّعِ
 ١٦٠١. وَحَفِظَ مَا خَطَّوْا مِنَ الْمَصَاحِفِ
 ١٦٠٢. أَلَيْسَ هَذَا الْفِعْلُ لِلرَّسُولِ
 ١٦٠٣. وَجَازَ بَيْنَ صَحْبِهِ الْمَفَاضِلُ
 ١٦٠٤. فَأَفْضَلُ الْأَصْحَابِ مَنْ قَدْ هَاجَرَ
 ١٦٠٥. فَعَشْرَةٌ فَأَهْلُ بَدْرِ فَأَحَدُ
 ١٦٠٦. أَوْ قَبْلُ فَالرَّضَى مِنَ الْمَقْيَاسِ
 ١٦٠٧. وَحَقُّهُمْ فِي الْحُبِّ وَالتَّوْقِيرِ
 ١٦٠٨. وَنَشْرُ ذِكْرِهِمْ مَعَ الدَّعَاءِ
 ١٦٠٩. وَالصَّمْتُ عَمَّا بَيْنَهُمْ قَدْ حَصَلَ
 ١٦١٠. فَبَعْضُهُ مَا كَانَ أَوْ قَدْ كَانَ
 ١٦١١. فِي الذَّبِّ عَنْهُمْ تَظْهَرُ الْمَحَبَّةُ
- أَصْحَابَهَا مَا قَالَ فِي الْإِصَابَةِ
 وَمُؤْمِنٌ لَوْ قَلَّ مَعَهُ حِينَمَا
 كَثِيرَةٌ لَمْ تُحْصَ عِنْدَ قَائِلِ
 كَأَنَّهُ قَدْ قَصِدَ الرَّسُولُ
 إِذْ إِنَّهُ بَنَصَّهُ قَدْ عَدَلَا
 يَجْلِبُ مِنْ تَزْكِيَةٍ فَانْظُرْ لِمَا
 إِذْ تَرَكُوا حَيَاتَهُمْ لِلْهَجْرَةِ
 وَمِنْ أَحَادِيثَ بَصَدْرِ الْعَارِفِ
 يَأْتِي مِنَ الْكِبَارِ وَالْعُدُولِ
 إِذْ كُلُّ صَاحِبٍ وَمَا يَخْتَصُّ لَهُ
 يَلِيهِ فِي الْفَضْلِ الَّذِي قَدْ نَصَرَ
 فَبَيْعَةُ الرُّضْوَانِ بَعْدَهَا تُعَدُّ
 وَهُمْ عُدُولٌ بِاتِّفَاقِ النَّاسِ
 بَلَا غُلُوبًا تَقْصِيرِ
 لِمَا لَهُمْ فِينَا مِنَ النِّعَمَاءِ
 مِنْ اخْتِلَافٍ وَالَّذِي قَدْ نُقِلَا
 فَعُيِّرَا أَوْ قُوبِلُوا غُفْرَانَا
 وَمَنْ بِهِذَا الْفِعْلِ يَخْشَى رَبَّهُ

١٦١٢. والاعتقادُ أنَّ إجماعًا حصلَ
 ١٦١٣. وفهمُهم تفسيرَ آيِ المنزلِ
 ١٦١٤. والخلفاءُ الراشدونَ الأربعةُ
 ١٦١٥. في الفضلِ كالترتيبِ في الخلافةِ
 ١٦١٦. صاحِبِهِ في الغارِ حينَ أوفى
 ١٦١٧. والرافِضي خلافةَ الأوائِلِ
 ١٦١٨. حجتهم لا بُدَّ مِن نَصٍّ ولا
 ١٦١٩. أسَّسَهُ ابنُ سَبَّأٍ كما في
 ١٦٢٠. دعواهُمُ وجودَ نَصٍّ باطله
 ١٦٢١. بالاتفاقِ وكذاكَ لِعُمَرُ
 ١٦٢٢. ولو يَكونُ ثَمَّ مِن وصِيَّهِ
 ١٦٢٣. وحينَ نَصَّ ابنُ أبي قُحَّافَه
 ١٦٢٤. لم نرِ مِن تنازعٍ فكيفَ في
 ١٦٢٥. فإن يَكنَ صحَّ فكيفَ يَدخُلُ
 ١٦٢٦. وهذه الدعوى التي لم تَكُنْ
 ١٦٢٧. أما كلابِ النارِ فالشيخينِ
 ١٦٢٨. ونازعوا في غيرِهِمُ فخرجوا
 ١٦٢٩. والعَشْرَةُ المبشرونَ الخُلُفا
- مِنْهُمْ فَحُجَّةٌ بِلَا خُلْفٍ نَقُلُ
 يَحْتَجُّ فِيهِ أَوَّلٌ عَن أَوَّلٍ
 جَمِيعُهُمْ سُنَنُهُمْ مُتَّبَعَهُ
 يَأْتُونَ بَعْدَ ابْنِ أَبِي قُحَّافَه
 وَفَضْلُهُمْ مُشْتَهَرٌ لَا يَخْفَى
 أَنْكَرَهَا وَالتَّاصِي مَا لَعَلِي
 نَصَّ عَلَى ثَلَاثَةٍ كِي يَحْصِلَا
 كُتِبَ لَهُمْ طَرًّا بِلَا خِلَافٍ
 فَبِيعَهُ الصَّدِيقُ كَانَتْ حَاصِلَهُ
 وَالْأُمَوِيُّ مِنَ الصَّحَابِ فَاسْتَقَرَّ
 فَأَيْنَ نَقْلُهُ لَدَى الْبَرِيَّةِ
 لِلْعَبْقَرِيِّ الْفَرِيدِ فِي الْخِلَافَةِ
 نَصَّ عَلِيٌّ مِنْ نَبِيِّ لَمْ يَفِ
 فِي سِتَّةٍ ثُمَّ يُقَرُّ الْعَمَلُ
 بَعْدَ وَفَاةِ الْمُصْطَفَى بِزَمَنِ
 قَدْ أَثْبَتُوهُمَا بِغَيْرِ مَينِ
 وَمِنْهُمْ ابْتَدَأَ هَذَا الْمَنْهَجُ
 وَعَامَرٌ وَالسَّعْدُ خَالِ الْمُصْطَفَى

١٦٣٠. سَعِيدُ ابْنِ عَوْفٍ الزُّبَيْرُ
 ١٦٣١. مِنْهُمْ بِلَالٌ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ
 ١٦٣٢. وَمِنْهُمْ ابْنُ مُحْصَنِ وَابْنُ عَلِيٍّ
 ١٦٣٣. يَنْصُرُ خَيْرَ النَّاسِ حَتَّى فَاثًا
 ١٦٣٤. مِنْ فَرَجٍ وَجَعْفَرُ الطَّيَّارُ
 ١٦٣٥. وَثَابِتٌ خَطِيبُهُ وَحَفْصَةُ
 ١٦٣٦. وَسَبُّهُمْ لِلانْتِقَاصِ يَحْرُمُ
 ١٦٣٧. تَفْسِيْقُهُمْ أَوْ كَفَرُهُمْ فَقَدْ جَنَحَ
 ١٦٣٨. تَعْدِيلُ رَبَّنَا لَهُمْ فِي الْمُنْزَلِ
 ١٦٣٩. فَكَمْ لَهُمْ مِنْ سِيرَةٍ حَمِيدَةٍ
 ١٦٤٠. نَظَّمْتُ مَا فِيهَا كَنَظْمِ الدَّرِّ
 ١٦٤١. وَجَلَّهَا قَدْ تَمَّ فِي مُحَرَّمٍ
 ١٦٤٢. أَلْفٌ وَأَرْبَعٌ وَأَرْبَعُونَ
 ١٦٤٣. أَبْيَاطُهَا أَلْفٌ وَنِصْفٌ نَوَّرَتْ
 ١٦٤٤. وَفَوْقَهَا شَيْءٌ تَقَرَّرَ الْعَيْنُ بِهِ
 ١٦٤٥. وَإِنِّي أَسْأَلُ مَنْ قَرَاهَا
 ١٦٤٦. دَعْوَةَ رَبِّي وَاهِبِ الْجَنَانِ
 ١٦٤٧. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَمَا يَرْضَاهُ
 وَطَلْحَةُ وَبُشَيْرُ الْكَثِيرِ
 يَسْمَعُ صَوْتَ نَعْلِهِ فِي الْجَنَّةِ
 وَسَيِّدُ الْأَوْسِ الَّذِي لَمْ يَزَلِ
 وَاهْتَزَّ عَرْشُ اللَّهِ حِينَ مَاتَا
 وَيَاسِرٌ وَنَجْلُهُ عَمَّارُ
 قَدْ بُشِّرَتْ وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةُ
 فَإِنْ يَكُنْ لَدِينِهِمْ أَوْ يُوهِمُ
 لِلْكَفْرِ وَالرَّدَّةِ حَيْثُ قَدْ وَضَحَ
 مِنَ الْكِتَابِ وَحَدِيثِ الْمُرْسَلِ
 وَتَمَّتِ السَّبِيكَةُ الْفَرِيدَةُ
 فِي عَقْدِهِ مُرَصَّعًا فِي شَهْرِ
 وَكُنْتُ عِنْدَ بَيْتِهِ الْمُعَظَّمِ
 تَأْرِيجُهُ وَأَرْبَعُ الْمِئْنَةِ
 مِثْلَ الْجُجُومِ فِي السَّمَاءِ انْتَثَرَتْ
 وَتُوقِظُ الْغَافِلَ حَتَّى يَنْتَبِهَ
 أَوْ كَانَ مُعْجَبًا بِمُحْتَوَاهَا
 بِالْعَفْوِ عَنْ أُمِّي وَبِالْغُفْرَانِ
 حَمْدًا يُنِيلُ الْقَلْبَ مُبْتَغَاهُ

الفهرس

٥	■ مقدمة المنظومة
٦	■ الجزء الأول
٦	■ الفصل الأول: مقدمات في العقيدة
٧	■ معنى العقيدة لغةً واصطلاحاً
٧	■ التعريف بعلم العقيدة وموضوعه وأسمائه وعلاقته بالعلوم الأخرى
٨	■ وحدة دين الرسل وتنوع شرائعهم
٩	■ حكم تعلم العقيدة وثمراته
٩	■ تأريخ علم العقيدة ومراحله والأسباب الداعية للتدوين
	■ منهج السلف في تدوين علم العقيدة (العرض - الرد - الموضوعات المفردة) وأهم الكتب
١١	■ المؤلفات فيه
١٤	■ المراد بأهل السنة والجماعة وألقابهم وخصائصهم
١٥	■ منهج القرآن الكريم في الدعوة للعقيدة
١٦	■ خصائص منهج أهل السنة والجماعة في تقرير مسائل الاعتقاد
١٧	■ مصادر تلقي العقيدة
١٨	■ مصادر التلقي عند المخالفين إجمالاً وموقف أهل السنة منها إجمالاً
١٩	■ مناقشة دعوى عدم الاستدلال بأخبار الآحاد في العقيدة إجمالاً
٢٠	■ مناقشة دعوى تعارض العقل مع النقل
٢٢	■ أركان الإيمان
٢٢	■ التوحيد

- أقسام التوحيد عند أهل السُّنَّة ٢٣
- الفصل الثَّانِي: توحيد الربوبية ٢٦
- التعريف بتوحيد الربوبية وأسمائه ٢٧
- الأدلة على توحيد الربوبية ٢٧
- مظاهر الانحراف في توحيد الربوبية، والرد عليها إجمالاً ٢٩
- الإلحاد والمراد به، وصوره القديمة والمعاصرة، والرد عليها إجمالاً ٣٠
- المراد بالفطرة وأدلتها ٣١
- المراد بأخذ الميثاق وأدلتها، والرد على من خالف في ذلك إجمالاً ٣١
- ثمرات توحيد الربوبية ٣٢
- الفصل الثالث: توحيد الأسماء والصفات ٣٣
- تعريف توحيد الأسماء والصفات ٣٤
- أنواع الأدلة على توحيد الأسماء والصفات ٣٤
- منهج أهل السنة في باب أسماء الله وصفاته إجمالاً ٣٤
- قواعد في أسماء الله تعالى ٣٥
- قواعد في صفات الله تعالى ٣٦
- مخالفات منهجية في توحيد الأسماء والصفات ٣٨
- التَّحْرِيف ٣٨
- التَّعْطِيل ٣٨
- التَّكْيِيف ٣٩
- التَّمْثِيل ٣٩
- التَّأْوِيل ٤٠

٤٠	■ التفويض
٤١	■ معنى إحصاء أسماء الله الحُسنى
٤٢	■ ذكر بعض صفات الله سبحانه
٤٤	■ الإلحاد في أسماء الله وصفاته معناه وصوره
٤٥	■ ثمرات الإيمان بتوحيد الأسماء والصفات
٤٥	■ أبرز الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة
٤٥	■ في توحيد الأسماء والصفات والرد عليهم إجمالاً
٤٧	■ الجزء الثاني
٤٧	■ الفصل الأول : توحيد الإلهية
٤٨	■ تعريف توحيد الإلهية وأسماءه
٤٨	■ علاقة توحيد الإلهية بالشهادتين
٤٨	■ لوازم الإيمان بتوحيد الإلهية
٤٨	■ الأدلة على توحيد الألوهية
٤٩	■ أهمية توحيد الألوهية ، وفضائله ، ومكانته في دعوة الأنبياء والمرسلين
٤٩	■ أول واجب على المكلف
٥٠	■ أصالة التوحيد وطروء الشرك
٥٠	■ علاقة توحيد الإلهية بالربوبية والعكس
٥٠	■ العبادة ؛ تعريفها ، وشروطها صحتها ، وأنواعها
٥١	■ الجمع بين المحبة والخوف والرجاء ، وحكم الإفراط أو التفريط في أحدها
	■ الدعاء ؛ تعريفه ، وأقسامه وحكمه ، وفضله ، وشروطه ، وآدابه ، وأسباب إجابته وموانعها ، ومذاهب الناس في تأثير الدعاء وبيان الحق في ذلك
٥١	



- معنى لا إله إلا الله ، وأركانها ، وشروطها ، ونواقضها ٥٣
- نواقض كلمة : لا إله إلا الله ٥٤
- الفصل الثاني : الشُّرْك ٥٦
- تعريف الشُّرْك ٥٧
- الفرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر ٥٨
- أبرز شبهات المخالفين في توحيد الإلهية ، والرد عليهم إجمالاً ٥٨
- مظاهر الانحراف في توحيد الإلهية قديماً وحديثاً ٥٨
- السَّحَرُ ؛ تعريفه ، وأنواعه ، وحكم الشرع في السحر والساحر ، وبعض صورته المعاصرة ٥٩
- الشعوذة ؛ تعريفها ، وصورها ، والفرق بينها وبين السحر ٦١
- النُّشْرَةُ ؛ تعريفها ، وأقسامها ، وحكمها ٦١
- الكهانة ؛ تعريفها ، وحكمها ٦١
- التنجيم ؛ تعريفه ، وأنواعه ، وأحكامه ٦٢
- المراد بالجن ؛ وأصل خلقهم ، وصفاتهم ، وجوانب ضعفهم ، وأصنافهم ، ٦٣
- والفرق بينهم وبين الشياطين ، وطرق الاحتراز منهم ٦٣
- تلبس الجن بالأنس ٦٤
- الاستعانة بالجن ؛ صورها ، وأحكامه ٦٤
- التَّطَيُّر ؛ تعريفه ، وأمثله ، وأحكامه ٦٤
- التَّمَائِم ؛ تعريفها ، وحكمها ، وصورها المعاصرة ٦٤
- الرُّقَى ؛ تعريفها ، وصورها المعاصرة ، وأحكامها ٦٥
- التَّوَسُّل ؛ تعريفه ، وأقسامه ، وحكم كل قسم ٦٥
- التَّبَرُّك ؛ تعريفه ، وأنواعه المشروعة والممنوعة ٦٦



٦٧	■ الأعياد الشرعية والبدعية
٦٧	■ برامج التدريب والاستشفاء المعاصر؛ صورها وأحكامها
٦٩	✿ الجزء الثالث
٦٩	✿ الفصل الأول: الإيمان بالملائكة
٧٠	■ تعريف الملائكة ومفهوم الإيمان بهم
٧٠	■ حكم الإيمان بالملائكة، وحكم إنكارهم، والأدلة على ذلك
٧٠	■ أصناف الملائكة، ووظائفهم، وصفاتهم
٧١	■ ثمرات الإيمان بالملائكة
٧٢	✿ الفصل الثاني: الإيمان بالكتب
٧٣	■ الكتب؛ تعريفها ومفهوم الإيمان بها
٧٣	■ الحكمة من إنزال الكتب
	■ الكتب المنزلة؛ أشهرها، وما حصل لأكثرها من تحريف، وموقف المسلم من كتب أهل
٧٣	الكتاب
٧٤	■ معنى الإيمان بالقرآن، وخصائصه
٧٤	■ ثمرات الإيمان بالكتب، ومقالات المخالفين في الإيمان بها
٧٦	✿ الفصل الثالث: الإيمان بالرسل
٧٧	■ تعريف النبي والرسول، والفرق بينهما
٧٧	■ الوحي؛ تعريفه، وأنواعه
٧٧	■ معنى الإيمان بالرسل، وحكمه
٧٨	■ حاجة البشر إلى الرسل، والرد على منكري النبوة



- الرسل الذين ذكروا في القرآن ، وعدد الأنبياء والرسل على وجه العموم ، والمختلف في نبوتهم ٧٨
- منزلة الأنبياء والمرسلين ، وعصمتهم ٧٩
- دلائل النبوة ، وآيات الرسل والأنبياء ؛ تعريفها ، وعلاقتها بمصطلح المعجزة ، وأنواع الآيات ، الفرق بين آيات الأنبياء ، وكرامات الأولياء ، وخوارق السحرة والكهان ، دين الأنبياء واحد ٨٠
- مبشرات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ، وأدلة ثبوت نبوته ، والرد على الشبهات حولها ٨٠
- معنى شهادة أن محمداً رسول الله ٨٢
- خصائص رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ٨٢
- ختم النبوة والإسراء والمعراج ٨٢
- ثمرات الإيمان بالرسول ٨٣
- الفصل الرابع : الإيمان باليوم الآخر ٨٤
- اليوم الآخر ؛ تعريفه ، ومعنى الإيمان به ٨٥
- أشراف الساعة الصغرى والكبرى ٨٥
- أحكام الموت والبرزخ ٨٨
- الروح ٨٨
- ضغطة القبر ٨٩
- زيارة القبور ٩٠
- النفخ في الصور ٩١
- البعث ٩١



٩٢	■ الحشر
٩٢	■ العرض
٩٣	■ الحساب
٩٤	■ الجزاء
٩٥	■ الامتحان
٩٥	■ صحائف الأعمال
٩٥	■ الميزان
٩٦	■ الحَوْض
٩٧	■ الصَّراط
٩٧	■ الشفاعة
٩٨	■ الجنة
٩٩	■ النَّار
❁ الجزء الرابع: القضاء والقدر، الإيمان، الأسماء والأحكام، الولاية وكرامات الأولياء،	
١٠١	الولاء والبراء، الإمامة والجماعة، آل البيت والصحابة
١٠٢	❁ الفصل الأول: القضاء والقدر
١٠٣	■ المراد بالقضاء والقدر، والفرق بينهما
١٠٣	■ الخوض في القدر
١٠٣	■ مراتب القدر
١٠٤	■ علاقة الأسباب بالقدر
١٠٥	■ علاقة الدعاء بالقدر
١٠٥	■ حكم الاحتجاج بالقدر

- مسائل متعلقة بالقضاء والقدر ١٠٦
- ثمرات الإيمان بالقضاء والقدر ١٠٨
- ❁ الفصل الثاني : المسائل العقدية المتعلقة بالإيمان ١٠٩
- معنى الإيمان حال الإطلاق والتقييد ، ومراتبه ودرجاته ١١٠
- العلاقة بين الإسلام والإيمان ١١٠
- دخول الأعمال في مسمى الإيمان ١١١
- النزاع بين جمهور أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء ١١٣
- زيادة الإيمان وتقصانه ، والاستثناء فيه ١١٤
- ❁ الفصل الثالث : المسائل العقدية المتعلقة بالكبيرة وأحكام أهل القبلة ١١٥
- انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر والفروق بينهما ١١٦
- الكبيرة ؛ اسم مرتكبها في الدنيا ، وحكمه في الآخرة ١١٦
- الأسباب التي تسقط العقوبة عن العبد في الآخرة ١١٦
- المقصود بأهل القبلة ، حكم الشهادة لمعين من أهل القبلة بالجنة أو النار ١١٧
- حكم الصلاة خلف مستور الحال والمبتدع والفسق وأئمة الجور ١١٧
- ❁ الفصل الرابع : نواقض الإيمان ونواقصه (الكفر ، النفاق ، البدعة) ١١٩
- الكفر ؛ تعريفه ، وأنواعه ، وضابط كل نوع ١٢٠
- حكم من ترك شيئاً من أركان الإسلام ١٢٠
- التكفير ؛ تعريفه ، وضوابطه ، وشروطه ، وموانعه ، وخطورة تكفير المسلم بلا علم ١٢٠
- إطلاق الكفر على بعض الذنوب ١٢٢
- الوقوف على بعض صور الكفر ١٢٢
- النفاق ؛ تعريفه ، وأنواعه ، وحكم كل نوع ١٢٣

■ البدعة؛ تعريفها، وأنواعها، وأحكامها، وأسباب الابتداع وأضراره.....	١٢٣
❁ الفصل الخامس: المسائل العقدية المتعلقة بالولاية.....	١٢٥
■ وكرامات الأولياء.....	١٢٥
■ الولاية.....	١٢٦
■ الكرامة.....	١٢٦
■ الولاء والبراء.....	١٢٧
❁ الفصل السادس: المسائل العقدية المتعلقة بالإمامة والجماعة.....	١٢٨
■ الجماعة.....	١٣٠
❁ الفصل السابع: آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم.....	١٣١
❁ الفصل الثامن: المسائل العقدية المتعلقة بالصحابة.....	١٣٣
❁ الفهرس.....	١٣٧



